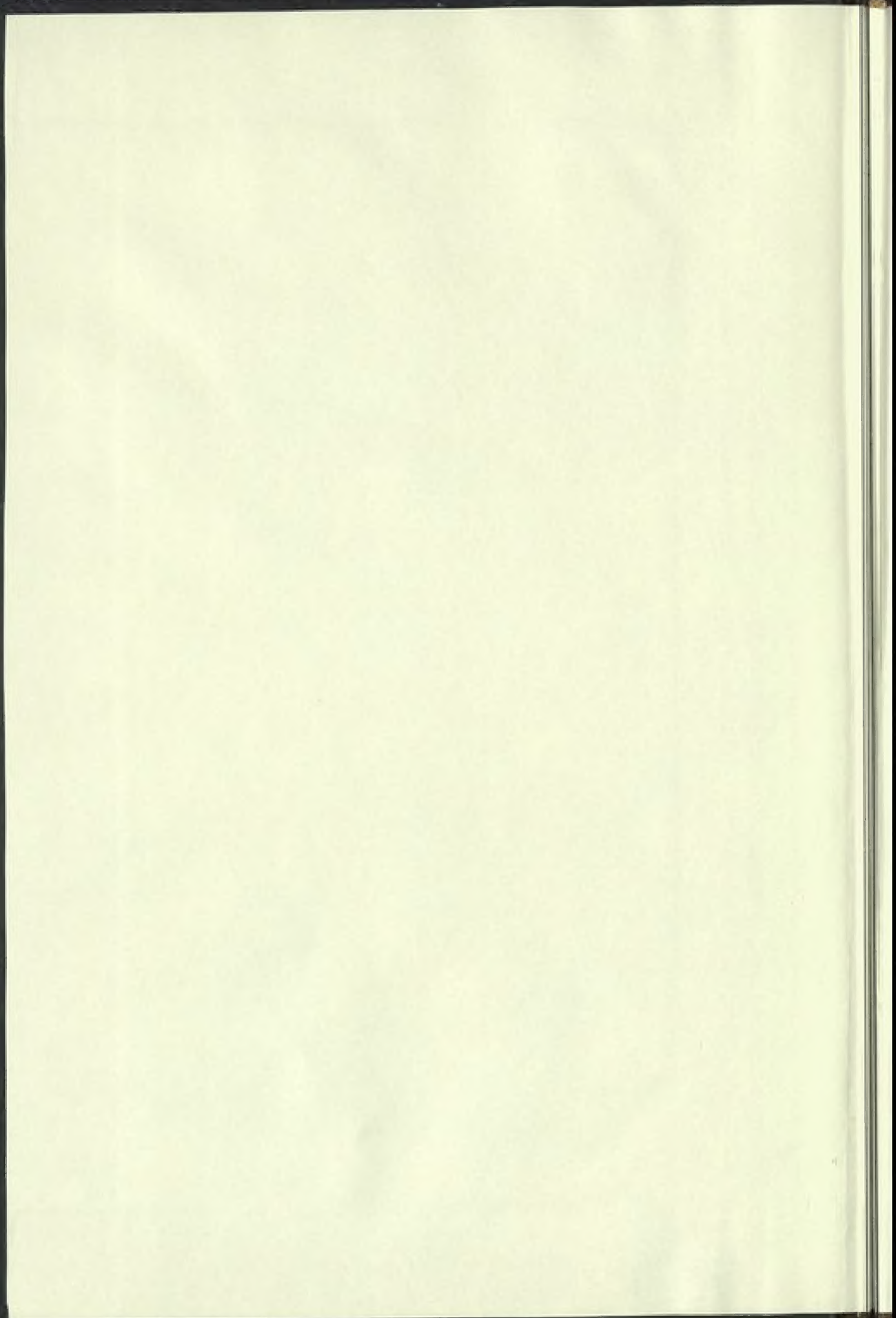




A.U.B. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT





Handwritten text in a vertical column on the right side of the page, likely in Arabic or Persian script.

Handwritten text in a vertical column, positioned between the right and center columns.

Handwritten text in a vertical column on the left side of the page.

CA
349.297
Sh52rA
C.1

كتاب

رسالة الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس الشافعی
رحمه الله في أصول الفقه برواية الربيع
ابن سليمان المرادی عنه تعديهما
الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسيح
الجنان آمين

قال ابو ثور كتب عبد الرحمن بن مهزيار الى
ابن ابي عمير وهو شاب ان يضع له كتابا فيه مسائل
الاعتقاد ويحج فيه قبور الأئمة عليه السلام وجمعة
الأصفياء وبيان الناسخ والمنسوخ من هذه القوانين
والسنن فوهبه له كتاب الدرر (أو صمدية)
قال ابن مهزيار ما أصلي صلاة الا وأنا اوعا
لها فاشفي فيها أو به عقيدة الشافعية
في أوامرهما

سنة احدى عشرة
مصر عنه

(طبع)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النقيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني الحاملي الشهير بآفته الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

قال النور في المجموع ان المصنف
قال قرأت الرسالة خمس عشرة مرة
ما في سورة الا واستفقت منها فاني
بجهد في رواية عنه قال انما انظر في
الرسالة من خمسين سنة ما اعلم اني انظر في
فيها مرة الا استفقت شيئا لم انظر في
او

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيوتان مصر المحمية
سنة ١٢٢١ هجرية

ومن توكل على الله
فهو سب

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(١) أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بدمشق سنة سبع وثلاثين وثلثمائة
قال أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي قال أخبرنا الإمام محمد بن إدريس بن العباس
ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن زيد بن هاشم بن
المطلب بن عبد مناف رضي الله تعالى عنه وأرضاه فقال

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون والحمد لله
الذي لا يؤتى شكر نعمة من نعمه إلا ينعمه منه توجب على مؤتي ماضى نعمه بأدائها نعمة حادثة بحسب
عليه من كرمها ولا يبلغ الواسفون كنه عظمتها الذي هو كالمصنف نفسه وفوق ما يصعب خلفه
وأحدهم جدا كثيرا كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله وأستعينه استعانته من لا حول له ولا قوة إلا به
وأشهد به بهداء الذي لا يضل من أنعم به عليه وأستغفر لما أزلت وأخرت استغفار من بقر بعبوديته
ويعلم أنه لا يغفر ذنبه ولا ينجي منه إلا هو وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن سيدنا محمدا
عنده ورسوله بعته والناس صنفان (أحدهما) أهل كتاب بدلوهم أحكامهم وكفروا بالله فافتعلوا
كذابا صاغوه بالستم فخلطوه بحق الله الذي أنزل إليهم فذكروا ببارك وتعالى أنبياءه صلى الله تعالى عليه

(١) رأينا بعض نسخ الرسالة مشتملة على سند من روه عن الحسن بن حبيب المذكور ونصه مع الرسالة
بكالها على الشيخ أبي بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلي الحمداد بسماعه من أبي القاسم غمام بن محمد
الرازي وعبد الرحمن بن عمر الشيباني بسماعه من أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك أخبرنا الربيع
أخبرنا الشافعي أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الاكفاني وطاهر بن بركان الخشوعي وعمر بن أبي الحسن
الدهستاني بقراءته والسماع في الأصل بخطه في جمادى الاولى سنة ستين وأربعمائة اهـ كتبه معصمه

وسلم من كفرهم فقال وإن منهم لفر يقابلون ألسنتهم بالكذب لخصبوه من الكذب وما هو من الكذب
ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ثم قال عزذ كن
فويل الذين يكشون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشر وابهذا قليلا فويل لهم مما
كتبت أيديهم وويل لهم عما يكتبون وقال تبارك وتعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى
المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون
اتخذوا أخبارهم وورعياتهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله
الا هو سبحانه عما يشركون وقال تبارك وتعالى ألم ير الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت
والطاغوت ويقولون الذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلا أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن
الله قل نجده نصيرا (وصف) كفروا بالله فابتدعوا ما لم يأذن به الله ونصبوا بأيديهم تيجارا وخشبنا
وصورا استحسنوها ونبزوا أسماء افترعوها ودعوا آلهة عبدوها فلما استحسنوا غير ما عبدوا منها
أنفوه ونصبوا بأيديهم غير ما عبدوه فأولئك العرب وسكنت طائفة من النجم سبيلهم في هذا وفي عبادة
ما استحسنوا من حوت ودابة ونجم ونار وغيره فذكر الله عز وجل لبيته صلى الله تعالى عليه وسلم جوابا
من جواب بعض من عبد غيره من هذا الصنف حكى جل ثناؤه عنهم قولهم انا وجدنا آباءنا على أئمة وانا
على آئارهم مقتدون وحكى تبارك وتعالى عنهم أنهم قالوا لا ننزل آلهتكم ولا ننزل وذا ولا سواها ولا
يعوث ويعوق ونسرا وقد أضلوا كثيرا وقال تعالى واذكري الكتاب ابراهيم انه كان صديقا نبيا اذ قال
لابيه يا ليتنا نعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئا وقال وائل عليهم يا ابراهيم اذ قال لابيه
وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناما فنظلل لها آكفين قال هل يسعونكم اذ تدعون أو ينفعونكم
أو يضرون وقال في جماعتهم يذكركم من نعمه ويغيرهم ضلالتهم عامة ومنته على من آمن منهم واذكروا
نعمه الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار
فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون (قال الشافعي) فكانوا قبل انقضاء آياهم
بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم أهل كفر في تفرقهم واجتماعهم لمجمعهم أعظم الامور الكفر بالله وابتداع
ما لم يأذن به الله تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا لا اله غيره سبحانه ويحمده رب كل شيء وخالفه من
حق منهم فكما وصف حاله حسا عاملا قائلا بسخط ربه مرذدا من معصيته ومن مات فكما وصف قوله
وعمله صار الى عذابه [فلما بلغ الكتاب أجله ختم قضاء الله بظهار دينه الذي اصطفى بعد استعلاء معصيته
التي لم يرض فتح أبواب سمواته برحمته كالم زل بجري في سابق عله عند نزول قضائه في القرون الخالية
قضاؤه فانه تبارك وتعالى يقول كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فكان خيرته
المصطفى لوجه المنصب رسالته المفضل على جميع خلقه بفتح رحمته وختم نبوته وأعم ما أرسل به مرسل
قبله المرفوع ذكر مع ذكره في الاولى والنافع المشفع في الاخرى أفضل خلقه نفعا وأجمعهم لكل
خلق رضى في دين ودنيا وخيرهم نسبوا دارا محمدا عبده ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ورحمهم وكرمهم
وعزهم خلفه نعمة الخاصة والعامة والنفع في الدين والدنيا به فقال انقضاءكم رسول من أنفسكم عزيز
عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم [وقال انس ذر أم القرى ومن حولها وأم القرى مكة
وفيها قومه وقال وأنذر عشيرتلك الاقربين وقال وانه لا ذكركم ولقومك وسوف تهلون (قال الشافعي)
أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله وانه لا ذكركم ولقومك قال يقال عن الرجل
فيقال من العرب فيقال من أي العرب فيقال من قر يش (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وما قال
مجاهد من هذا بين في الآية مستغنى فيه بالتزويل عن التفسير يخص الله جل ثناؤه قومه وعشيرته
الاقربين في النذارة وعم الخلق بها بعد ذلك ورفع القرآن ذكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم

خص قومه بالندارة اذ بعثه فقال وأندرعشيرتك الاقربين وزعم بعض أهل العلم بالقرآن أن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا بني عبد مناف إن الله بعثني أن أندرعشيري الاقربين وأنتم عشيرتي
 الاقربون (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ورفعنا لك ذكرك
 قال لا أذكر الا ذكرت معي أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (قال الشافعي) رضى الله
 تعالى عنه يعني والله تعالى أعلم ذكره عند الاعيان بالله والاذان ويحتمل ذكره عند تلاوة الكتاب وعند
 العمل بالطاعة والوقوف عن المعصية فصلى الله على نبينا محمد كذا ذكره اذا كبرون وغفل عن ذكره
 الغافلون وصلى الله تعالى عليه في الاولين والاخرين أفضل وأكره وأذكر ما صلى على أحد من خلقه
 وزكاه وإياكم بالصلاة عليه أفضل ما ذكرى أحد من أمته بصلاته عليه والسلام عليه ورحمة الله وبركاته
 وجزاء الله تعالى عنا أفضل ما جرى من سلا عن أرسل اليه فإنه أنفذنا به من الهلكة وجعلنا من خير أمة
 أخرجت للناس دائنين بدينه الذي ارتضى واصطفي به ملائكة ومن أنعم به عليه من خلقه فلم يحسن بنا
 نعمة ظهرت ولا بطنت نلتنا بها حظاً في دين ودنيا أو دفع به عنا مكره فيه ما وفي واحد منها الا محمد
 صلى الله تعالى عليه وسلم سبها القائد الى خيرها الهادي الى رشدها الذائد عن الهلكة وموارد السوء
 في خلاف الرشيد المنه للاسباب التي تورد الهلكة القائم بالتصدي في الارشاد والانداز فيها فصلى الله
 تعالى على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما صلى على ابراهيم وآل ابراهيم انه جيد مجيد وأزل عليه كتابه فقال
 وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فنقلهم به من الكفر
 والعمى الى الضياء والهدى وبين فيه ما قد أحل (١) من كتاب التوسعة على خلقه وما خرم لما هو أعلم به من خطيئهم
 في الكف عنه في الاخرة والاولى وابتلى طاعتهم بأن يعبدوهم يقول وعمل وامسك عن محارم حرامها
 وأتابهم على طاعته من الخلود في جنته والنجاة من نقمته ما غفلت به نعمته جل ثناؤه وأعلمهم
 ما أوجب على أهل معصيته من خلاف ما أوجب لأهل طاعته ووعظهم بالاخبار عن كل قبلهم عن
 كل أكثر منهم مأمور الا وأولاداً وأطول أعماراً وأحد آثاراً فاستمعوا بأخبارهم في حياتهم دنياهم
 (٢) فأزفهم عند نزول قضائه منابهم دون آمالهم ونزلت بهم عقوبته عند انقضائه آجالهم ليحسبوا
 (٣) في أنف الاوان ويتفهموا بحيلة التبيان وينتهوا قبل رين الغفلة ويعملوا قبل انقطاع المدة حين
 لا يعتب مذنب ولا يؤخذ فدية وتجد كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أن
 بيننا وبينه أمداً بعيداً فكل ما أنزل الله جل ثناؤه في كتابه درجة وحجه علمه من علمه وجهله من جهله
 لا يعلم من جهله ولا يحجل من علمه والناس في العلم طبقات مواقفهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به
 حتى على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على كل عارض دون طلبه وإخلاص
 النية لله تعالى في استدرالك علمه نصاواستنباطا والرغبة الى الله تعالى في العون عليه فإنه لا يدرك خيراً الا
 بعونه فان من أدرك علم أحكام الله عز وجل في كتابه نصاواستدلالا ووقفه الله تعالى للقول والعمل
 بما علم منه فاز بالفضيلة في دينه ودنياه وانتفت عنه الريب وتوالت في قلبه الحكمة واستوجب في الدين
 موضع الامامة فنبأ الله تعالى المستدعي لنا به قبل استماعها المدعيها علينا مع تصديق الاتيان
 على ما أوجب به من شكرها الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس أن برزقنا فهماني كتابه ثم في سنة
 نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وقولاً وعملاً يؤدى به عنا حقه ويوجب لنا نافله من ربه (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة الا وفي كتاب الله جل ثناؤه الدليل على سبيل الهدى فيها
 قال الله تعالى كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور يا ذرهم الى صراط العزيز الحميد
 وقال وأنزلنا اليك الذكرا لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون وقال ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل
 شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين وقال وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب

(١) قوله مناهو مصدر
 من بمن مفعول لاجله
 (٢) قوله فأزفهم أى
 أجهلهم كما في كتب اللغة
 (٣) قوله في أنف
 الاوان الأنف بشمتين
 أى فيما يستقبل منه
 كشيء معصية

ولا الايمان ولكن جعلناه نورا تهدي بهم نساء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله الـآية

(باب كيف البيان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى البيان اسم جامع لمعان مجمعة الأصول منسوبة الفروع فأقل ما في تلك المعاني المجمععة المنتسبة أنها بيان لمن خوطب بها من نزل القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وان كان بعضها أشدنا كدبيان من بعض ومختلفة عنده من يجهل لسان العرب (قال الشافعي) لجامع ما أبان الله من خلقه في كتابه مما تعبد به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه فمنها ما أبان خلقه نصا مثل جل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحج وصوما وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ونص الزنا والخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما بين نصا ومنها ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم مثل عدد الصلاة والزكاة وقتهما وغير ذلك من فرائضه التي أنزل في كتابه ومنها ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما ليس به عز وجل فيه نص حكيم وقد فرض الله عز وجل في كتابه طاعة رسوله والانتفاء الى حكمه فمن قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بفرض الله جل ثناؤه قبل ومنها ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه وابتلى طاعتهم في الاجتهاد كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم فانه يقول جل ثناؤه ولنبولونكم حتى تعلم الجاهل منكم والصابرين ونبولوا أخباركم وقال تعالى ولينبئ الله ما في صدوركم ولينبئ ما في قلوبكم وقال عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام فقال لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قد نرى نقب وجهك في السماء فقلنا لنبيك قبله ترضاها الآية وقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وانه لائق من ربك الى قوله لئلا يكون للناس عليكم حجة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فدلهم الله جل ثناؤه اذا غابوا عن المسجد الحرام على صواب الاجتهاد مما فرض عليهم من العقول التي ركب فيهم الميزة بين الأشياء وأشد أدها والعلامات التي نصب لهم دون عين المسجد الحرام الذي أمرهم بالتوجه شطره فقال وهو الذي جعل لكم التجموع لتتذكروا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت العلامات جبالا ولايسلا ونهارا فيها أرواح معروفة الاسماء وان كانت مختلفة المهاب وتسمى وقر ونجوم ومعروفة المطالع والمغارب والمواضع من الفلك فرض عليهم الاجتهاد بالتوجه شطر المسجد الحرام بما دلهم عليه مما وصفت فكانوا اما كانوا يجتهدون غير مزاييلين أمرهم جل ثناؤه ولم يجعل لهم اذا غابت عنهم عين المسجد الحرام أن يصلوا حيث شاؤوا وكذلك أخبرهم عن قضائه فقال أوجب الانسان أن يترك سدي والسدي الذي لا يؤمر ولا ينهى (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وهذا يدل على أنه ليس لاحد دون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول الابا لا استدلال بما وصفت في هذا وفي العدل وفي جزاء الصيد ولا يقول بما استحسن فان القول بما استحسن شيء يجده لا على مثال سبق (أ) ومنه ما دل الله تبارك وتعالى خلقه على الحكم فيه ودلهم على سبيل الصواب فيه في الظاهر فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام وجعل لهم علامات يهتدون بها في التوجه اليه وأمرهم أن يهتدوا ذوى عدل والعدل أن يعمل بطاعة الله عز وجل فكان لهم السبيل الى علم العدل والذي يخالفه وقد وضع هذا في موضعه وقد وصفت بجلالته رجوت أن تدل على ما وراءها ما في مثل معناها ان شاء الله تعالى

(باب البيان الاول)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه قال الله تبارك وتعالى في المتعفن من المتعفن الى الحج فما استيسر

(١) قوله ومنه ما دل الى قوله في التوجه اليه ساقط من بعض النسخ التي بيدنا كتبه معصمه

من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فكان بينا عند من خطب بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبعة في المرجع عشرة أيام كاملة ثم قال الله تبارك وتعالى تلك عشرة كاملة فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين واحتملت أن يكون أعلمهم أن ثلاثة إذا جمعت إلى سبعة كانت عشرة كاملة وقالوا وعدنا موسى ثلاثين ليلة وأعمنا بها بعشر فتم ميثقات ربه أربعين ليلة فكان بينا عند من خطب بهذه الآية أن ثلاثين وعشرا أربعون ليلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقوله جل ثناؤه أربعين ليلة تحتمل ما احتملت الآية قبلها من أن تكون إذا جمعت ثلاثون إلى عشر كانت أربعين وأن تكون زيادة في التبيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال الله عز وجل كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وقال شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فافترض عليهم الصوم ثم بين أنه شهر والشهر عندهم ما بين الهلالين وقد يكون ثلاثين وتسعا وعشرين فكانت الدلالة في هذا كالدلالة في الآيتين وكان في الآيتين قبله زيادة تبيين جماع العدد (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وأشباه الأمور زيادة تبيين جملة العدد في السبع والثلاث وفي الثلاثين والعشرا أن تكون زيادة في التبيين لأنهم لم يروا يعرفون بهذا العدد وجماعه كالم يروا يعرفون شهر رمضان

(باب البيان الثاني)

(قال الشافعي) رضي الله عنه قال الله تبارك وتعالى إذا قم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فاطهروا وقالوا لا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغسلوا (قال الشافعي) رضي الله عنه فأتى كتاب الله عز وجل على البيان في الوضوء دون الاستنجاء بالماء وفي الغسل من الجنابة ثم كان أقل غسل الوجه والأعضاء مرة مرة واحتمل ما هو أكثر منها فمن روى أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء مرة وثلاثا فدل على أن أقل غسل الأعضاء يحزى وأن أقل عدد الغسل واحدة وإذا أجزأت واحدة والثلاث اختيار ودلت السنة على أنه يحزى في الاستنجاء ثلاثة أحجار ودل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ما يكون منه الوضوء وما يكون منه الغسل ودل على أن الكعبين والمرفين مما يغسل لأن الآية تحتمل أن يكونا حذيين للغسل وأن يكونا داخلين في الغسل فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويل للأعقاب من النار دل على أنه غسل لاسمع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وقال الله تبارك وتعالى ولا يؤكل به لكل واحد منهما السدس مما تبارك أن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث فإن كان له أخوة فلائمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين وقال ولكم نصف مما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن الآية (قال الشافعي) رضي الله عنه فاستغنى بالتزويل في هذا عن الخبر وغيره ثم كان الله جل ثناؤه فيه شرط أن يكون بعد الوصية والدين فدل الخبر على أن لا يجاوز الوصية الثلث

(باب البيان الثالث)

(قال الشافعي) رضي الله عنه قال الله تبارك وتعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقالوا وأتموا الحج والعمرة لله ثم بين على لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عدد ما فرض من الصلوات ومواقيتها وشدتها وعدد الزكاة ومواقيتها وكيف عمل الحج والعمرة وحيث يزول هذا وبثت وتختلف سنته وتتفق ولهذا أشباه كثيرة في القرآن والسنة

(باب البيان الرابع)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه كل ما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس فيه كتاب
وليسا كتابا كذا في كتاب الله من ذكر ما من الله به على الغيابة من تعلم الكتاب والحكمة دليل على أن الحكمة
سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع ما ذكرنا مما افترض الله تعالى على خلقه من طاعة رسوله
صلى الله تعالى عليه وسلم وبين موضعه الذي وضعه الله به من ربه ^{في} الدليل على أن البيان في الفرائض
المخصوصة في كتاب الله عز وجل من أحد هذه الوجوه ^{منها} ما أتى في الكتاب على غيبة البيان فيه فلم يخرج
مع التنزيل فيه إلى غيره ^{ومنها} ما أتى على غيبة البيان في قرينة فافترض الله تعالى طاعة رسوله ^{فبينه} رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله كيف فرضه على من فرضه من ربه وبيّن ما يشترط في وجوب طاعته
من تنبيهه صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الله عز وجل لا يرضى كتاب (قال الشافعي) رضى الله عنه ولكل شيء من بيان في كتاب
الله عز وجل فكل من قبل عن الله عز وجل في كتابه قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ^{فبينه} ففرض
الله طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على خلقه وأن ينزهوا إلى حكمه ^{ومن قبل} عن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم فمن الله قبل لما افترض الله من طاعته ^{فجميع} القبول لما في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم القبول لكل واحد منهما عن الله أن تفرقت فروع الأسباب التي قبل بها عنهما كما جعل وحرم
وفرض وحذبا بأسباب متفرقة كما أنه جل ثناؤه لا يسل عما يفعل وهم يفعلون

(باب البيان الخامس)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه قال الله تبارك وتعالى ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد
أحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ففرض عليهم جميعا كلوا أن يولوا وجههم شطره ونظره
جهته في كلام العرب إذا قلت أقصد شطر كذا معروفا أنك تقول أقصد قصد عين كذا يعني قصد نفس
كذا وكذلك إذا قصد وجهه أي استقبل شطر وجهه وإن كلفا يعني واحد وان كانت باللفظ مختلفة
قال خفاف بن نذبة ^{الأمير} منافع عمر رسول ^{وما} يعني الرأية شطر عمرو
وقال ساعدة بن جؤية ^{أقول} لا من ربيع أفبى ^{صدور} العيس شطر بني قهم
وقال الشاعر ^{إن} العير بهاء شذا مرعا ^{فشطر} هاهنا العينين محصور
وقال نقيب الأندلس ^{وقد} أطلتكم من شطر لغركم ^{هول} له ظلم بغنائكم فطعا

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ربه تبارك وتعالى من العبدين ونحوها تلقا وجهتها وهذا كله مع غيره من
أشعارهم بين أن شطر النبي قصد عين النبي إذا كان معانفا أو مسووبا وإذا كان مقبلا لا يشهد
بالتوجه إليه وثلاثا أكثر ما يكتفه فيه وقال الله عز وجل جعل لكم الضموم لنشدوا بها في فالحات البر والبحر
وقال وعلامات وبالضمهم يمشون فخلق لهم العلامات وأصب لهم المسجدا الحرام وأمرهم أن يوجهوا
إليه وأما توجيههم إليه بالعلامات التي خلق لهم والاعشار التي ركبها لهم التي استدلوا بها على معرفة
العلامات وكل هذا بيان ونعمة منه عز وجل وقال تبارك وتعالى وأنشدوا ندي عدل مشكم وقال من
ترضون من الشهداء وأبان أن العدل الكامل بطاعته فمن رأوه على ما كان عدلا ومن كان بخلافها
كان بخلاف العدل وقال عز وجل لا تقفوا الصلوات وأنتم حرم ومن قلتم مشكم شهدوا بغير اعتد ما قلتم
أنتم بكم بعدوا عدل مشكم هذا بالغ الكعبة فكان المثل على الظاهر أقرب الأشياء شيئا العظم من
البدن وأما من مذهب من أنكم في الصلوات من الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أقرب
الأشياء شيئا من البدن فنظروا إلى ما قلتم من ذوات الصلوات التي كان من الدم أقرب منه شيئا فافهموا
ولم يجعل المثل من الدم القبيح فباله مثل في البدن من الدم الأمسكرها بالظن فكان الظاهر الأعم

27

28

أولى المعنيين بها وهذا الاجتهاد الذي يطلبه الحكماء ثلاثة على المثل (وهذا المصنف من العلم دليل على ما وصفت قبل هذا على أن ليس لاحد أبدا أن يقول في شيء حل ولا حرم إلا من جهة العلم وجهة العلم الخبير في الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس ومعنى هذا الباب معنى القياس لأنه يطلب فيه الدليل على صواب القبلة والعدل والمثل والقياس ما يطلب بالادلة على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة لانهم اعلم الحق المفترض طلبه كطلب ما وصفت قبله من القبلة والعدل والمثل وموافقته تكون من وجهين أحدهما أن يكون الله أو رسوله حرم الشيء منصوصا أو أحله لمعنى فلا يوجد تاما في مثل ذلك المعنى فيما لم ينص فيه بعينه كتاب ولا سنة أحكاما أو حرمناه لأنه في معنى الإحلال أو الحرام ونجد الشيء في نفسه الشيء منه والشيء من غيره ولا نجدنا أقرب به شيئا من أحدهما فلهذا بأولى الأشياء شيئا **كالمصنف** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي العلم وجهان الاجماع والاختلاف وهما موضوعان في غير هذا الموضع ومن جماع علم كتاب الله اعلم بأن جميع كتاب الله انما نزل بلسان العرب **كالمصنف** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومنه سوجه والغرض في تنزيهه والادب والارشاد والايادة والمعرفة بالموضع الذي وضع الله به نبيه من الابانة عنه فيما أحكم فرضه في كتابه وبينه على لسان نبيه وما أراد جميعه فرائضه ومن أراد أن كل خلقه أم غرضهم دون بعض وما افترض على الناس من طاعته والانتها إلى أمره ثم معرفة ما ضرب فيها من الامثال والقوال على طاعته الدينية لاجتناب معصيته وترك الغفلة عن الحفظ والازدياد من قواعد التنفيل فالواجب على العالمين أن لا يقولوا الامن حيث علموا وقد تكلم في العلم من لوازمه من بعض ما تكلم فيه منه فكان الامن أولى به وأقرب إلى السلامة لأن شاء الله تعالى **كالمصنف** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في كتاب الله شيء إلا بلسان العرب ووجدنا في هذا القول من قبل ذلك منه تقليد له وتركه لشيء له عن حجة ومصلحة غيره ممن خلفه وبالتقليد أغفل من أغفل منهم واقفه بفقرنا ولهم واعل من قال ان في القرآن غير بلسان العرب وقيل قال منه ذهب إلى أن من القرآن خاصا بمجمل بعضه بعض العرب ولسان العرب أوسع إلا لسانها وأكثرها المشاطة ولا تخطأ بمجمل جميع علمه انسان غير نبى ولكنه لا يذهب منه شيء على عامته الحق لا يكون موجودا قبلها من يعرفه والعلم به عند العرب كعلم بالسنة عند أهل الفقه لانهم وحاج جمع السنة فلم يذهب منها عليه شيء فاذا جمع علم عامة أهل العلم إلى على السن وإذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه التي منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره وأهم في العلم طبقات منهم الجامع لا أكثر وان ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع لاقل مما جمع غيره وليس قليل ما ذهب من السن على من جمع أكثرها دليل على أن لا يطلب علمه عند غير أهل طبقة من أهل العلم بل يطلب عند منظره ما ذهب عليه حتى يوثق على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأي هو وأي قبله رجسلة العلم بجميعها وهم درجات فيما وعوا منها وهكذا لسان العرب عند حافتها وعلمتها إلا يذهب منه شيء علم ولا يطلب عند غير هؤلاء ولا يذهب الامن قبله عنها ولا ينسب كنهانها الامن اتبعها في تعلمها ومن قبله منها فهو من أهل لسانها وانما صار غيرهم من غير أهل بركة فاذا صار إليه صار من أهل وعلم أكثر الناس في أكثر العرب أعلم من علم أكثر السنن في أكثر العلماء فان قال قائل فلهذا نجد من الجهم من ينطق بالسنن من لسان العرب فذلك يحصل ما وصفت من فعله منهم فان لم يكن عن تعلمه منهم فلا يوجد ينطق إلا بالقليل منه ومن نطق بقابل منه فهو تبع للعرب فيه ولا يسر اذا كان المنطق قبل تعال أو نطق به موضوعا أن يوافق لسان القوم أو بعضها قبل من لسان العرب كما (١) يات في القليل من السنة الجهم المتباين في أكثر كلامهم متناقضات وأما اختلاف لسانهم بعد (٢) الاواصر بينهما وبين من نطق بعض لسانها فان قال قائل ما حجة في أن كتاب الله محض بلسان العرب لا يخاطبه فيه غير ذلك فلهذا في كتاب الله قال الله تبارك وتعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان

طبيب

(١) قوله ياتفق هو متعارف بمعنى ياتفق لكن لم ندغم فيه فاء الافتعال بل قلت حرفا لئلا من جنس الحسرة قبلها وهي نقة أهل الجواز ياتلون ياتفق ياتفق فهو موافق ولغة غيرهم الادغام

(٢) الاواصر جمع أصرة وهي الرحمة والقسرية كقوله

قومه ليس لهم قال قال فائل فان الرسل قبل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا يرسلون الى قومه خاصة
وان محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بعث الى الناس كافة قبل فقد يمتثل ان يكون بعث بلسان قومه خاصة
ويكون على الناس كافة ان يعلموا الله او ما اظهره منه ويحصل ان يكون بعث بالسنن **فان قال**
قائل فهل من دليل على انه بعث بلسان قومه خاصة دون السنة الجهم **(قال الشافعي)** رحمه الله تعالى
فالدلالة على ذلك مفسدة في كتاب الله عز وجل في غير موضع فلما كانت السنة مختلفة عما لا يفهمه منهم
عن بعض فلا بد ان يكون بعثهم تبعاً لغيره وان يكون الفضل في اللسان المنبع على التابع واولى
القاسم بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يجوز والله تعالى اعلم ان يكون
أهل لسانه اتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد بل كل لسان سبع لسان وكل أهل دين قبله فعليهم
اتباع دينه وقد بين الله تعالى ذلك في غير آية من كتابه قال الله عز ذكره والله لترى رب العالمين نزل
به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين وقال وكذلك انزلناه حكيم ربنا وقال
ونزلنا الوحي بالقرآن نوحياً باللسان الذي نوحى به الى نبيك وحواها وقال تعالى حم والكتاب المبين انما جعلناه
قرآننا عربياً لعلكم تعقلون **(قال الشافعي)** رحمه الله تعالى فانما جعله بلان كتابه عربي في كل آية ذكرناها
ثم انما جعله بلان في غير كل لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه فقال تبارك وتعالى ولقد
نعلم انهم يقولون انما جعله بلان الذي يلهدون اليه اعجمي وهذا لسان عربي مبين وقال ولو جعلناه
قرآننا اعجمياً لقلنا لولا فضل آياته اعجمي وعربي **(قال الشافعي)** رحمه الله تعالى وعرف قدر نعمه بما
خصه به من مكانه فقال تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عز عليه الآية وقال عواذى بعث في
الامين رسولا منهم الآية وكان مما عرف الله تعالى نبيه عليه السلام من انعامه عليه ان قال والله كثر
ولقومنا نخص قومه بالذكر مع كتابه وقال وانذر عشيرتاك الاقرين وقال لتذرا أم القرى ومن حواها
وام القرى مكة وهي بلاد ولد قومه فجعلهم في كتابه خاصة وأنزلهم مع المنذرين عامة وقضى ان ينذر
بلسانهم العربي لسان قومه منهم خاصة فعلى كل مسلم ان يعلم من لسان العرب ما بلغه به حتى يشهد
به ان لاله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله ويتو به كتاب الله تعالى وينطق بالذكر فيها
افترض عليه من التكبير وامره من التسميع والتشهد وغير ذلك او ما اوردنا من العلم باللسان الذي جعله
الله لسان من ختم به نبوته وانزل به آخر كتبه كان خبيراً له كما عليه ان يعلم الصلاة والمكر فيها وبأى
اليتم وما امر بآياته ويتوجه لما وجهه ويكون تبعاً لما افترض عليه من الالامتبع **(قال الشافعي)**
رحمه الله تعالى وانما يدان بما وصفت من ان القرآن نزل بلسان العرب دون غيرهم لانه لا يعلم من ابضاح
يجل علم الكتاب أحد جهل بلسان العرب وكثرة وجوعه وجاع معاشه وتفرقه ومن علمها انتفعت عنه
السنة التي دخلت على من جهل لسانها فكان تسمية العامة على ان القرآن نزل بلسان العرب خاصة فتعجبه
المسلمين والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه او ادراكه فافله خير لا بدعها الامن بفساد نفسه وتركه موضع حفظه
فكان يجمع مع النصيحة لهم قياماً بايضاح حق وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين طاعة لله وطاعة الله
جامعة الخير **(قال الشافعي)** رحمه الله تعالى اخبرنا سفيان بن عيينة عن زيد بن علقمة قال سمعت جرير
ابن عبد الله يقول يا بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على التصحيع لكل مسلم واخبرنا سفيان بن عيينة
عن جهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد اللبي عن نعيم الله اري ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الذين
النصيحة الذين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه وانبيائه ولا عدا المسلمين وعلمهم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما يطلب الله بكتاب العرب بلسانهم على ما تعرف من معانيها وكان
عما تعرف من معانيها ابضاح لسانها وانما فطرته ان يطلب باللسان التي منه علمها طاهر اريد به العام الظاهر
ويستغنى بأول عدا منه عن آخره وعما اظهر اريد به العام ويندخه الخاص فيستدل على هذا بعض

ما هو مذهبهم وعلمنا ظاهر إرادته الخاص ولم نعرف في سابقه أنه أراد به غير ظاهره وكل هذا موجود علمه في أول الصلوات ووسطه وآخره وتبين في الشيء من كلامهم بين أول أنفسهم فيه عن آخره وتبين في الشيء من كلامهم بين آخر خلفها فيه عن أوله وتكلم بالشيء نعرفه بمعنى دون الإيضاح باللفظ كما نعرف الإشارة ثم يكون هذا عندنا من أعلى كلامهم لا نفراد أهل علمه به دون أهل جهاتها ونسب الشيء الواحد بالاسماء الكثيرة ونسب بالاسم الواحد المعاني الكثيرة وكانت هذه الوجوه التي وضعت اجتماعها في معرفة أصل العلم بها دون اختلاف أسباب معرفتها معرفة واحدة عندنا ومستمكة عند غيرنا من جهل عندنا من الجهل وبما أنزل الكتاب ومعات السنة فتكلف القول في العلمات كلف ما جهل به من رافض ما جهل به وما لم يتبين معرفته كانت موافقته للصواب وإن وافقه من حيث لا يعرفه غير محدودة رآته تعالى أعلم وكان بخطه غير معدود إذا ما اتفق فيه لا يحيط علمه بالفرق بين الظاهر والصواب فيه

(باب بيان ما نزل من الكتاب عام إرادته العام ويدخل الخصوص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل وقال تبارك وتعالى خلق السموات والأرض وقال وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها فهذه العام لا خاص فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في كل شيء من سموات الأرض وذي روح ونهر وغير ذلك فأنه تعالى خلقه وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها وقال تبارك وتعالى ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه وهذا في معنى الآية التي قبلها وأما إرادته من إطلاق الجهاد من الرجال وليس لأحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفسه التي عليه الله لا في الإسلام إطلاق الجهاد أو ثم رتبته في هذه الآية بالخصوص والعموم وقال تبارك وتعالى والمسلمة من بين من الرجال والنساء المولدات الذين يشؤون ربنا أخرجهما من هذه القرية اتقنا أهلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا يقول الله تعالى حتى إذا أتيا أهل قرية استنصحا أهلها فأنوا أن يضفوها وفي هذه الآية دلالة على أنه لم ينطعما كل أهل القرية ففي معنى ما وفيها وفي القرية السلام أهلها خصوص لأن كل أهل القرية ثم يكن لما لو قد كان فيهم المسلمون ولكنهم كانوا أهلها مكثرون وكانوا أهلها أقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي القرآن نظائر هذا يكتفي من هذا أن شاء الله تعالى منها وفي السنة نظائر موضوعه مواضعها

(باب بيان ما نزل من القرآن عام الظاهر وهو جميع العام والخاص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى المخلصناكم من ذكروا نبي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقال عز وجل كتب عليكم السلام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أيا ما بعد ذلك إلى قوله فعدتكم من أيام أخر وقال عز وجل إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقورا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيبين في كتاب الله أن في حديثي الأئمة بين العموم والخصوص فلما العام منها في قول الله تعالى المخلصناكم من ذكروا نبي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا في كل نص خوطب بهذا في زمان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله بعدة مخلوقة من ذكروا نبي وكلية شعوب وقبائل والخاص منها في قول الله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم لأن التقوى أغنى كون على من عطفها وكان من أهلها من السالعين من بني آدم ومن المخلفين من الدواب واهبهم دون الناس بين على شعوبهم منهم والأطفال الذين لم يلقوا عقل التقوى منهم فلا يجوز أن يوصفوا بالتقوى وخلافها الأمن

عقبا وتكن من أفعله أو من فعله أو كتاب من كتبها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والكتاب يدل على ما وصفت وفي السنة لآفة عليه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رفع القبر عن ثلاث عن النائم حتى يسقط والصبي حتى يسقط والمجنون حتى يموت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا القرآن يدل في الصوم والصلاة على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ ومن بلغ عن عاب على عقله ودون الخبيث في أيام حياهم

(باب بيان ما دل من الكتاب عام الظاهر ويراد به كله الخاص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الذين قال لهم إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم جحاما وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كان من مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ناسا غير من جمع لهم من الناس وكان المشركون لهم ناسا غير من جمع لهم وغير من جمعهم جمع عليهم مع ما كان الجامعون لهم ناسا لآلة في القرآن بينة بما وصفت من آله انما جمع لهم بعض الناس دون بعض وانما جعلت أن يجمع لهم الناس كلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يخبرهم الناس كلهم ولم يكوّنوا لهم الناس كلهم ولكن لما كان اسم الناس يرفع على ثلاثة فهو على جميع الناس وعلى من بين جمعهم وثلاثة منهم كان محصيا في لسان العرب أن يقال الذين قال لهم الناس انما الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر إن الناس قد جمعوا لكم يعني المشركين عن أحد وأغابهم جماعة غير كثير من الناس الجامعون منهم غير المجموع لهم والخبر ون المجموع لهم غير النافقين والا كفر من الناس في بلادهم غير الجامعين ولا المجموع لهم ولا الخبر بن وقال الله جل ثناؤه يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له أن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولا جنة ولا آية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فخرج اللفظ عام على الناس كلهم وبين عند أهل العلم لسان العرب منهم أنه أغابهم بهذا اللفظ العام فخرج بعض الناس دون بعض لأنه لا يجزئ بهذا إلا من يدعو من دون الله إليها آخر فعلى الله عما يقولون علوا كبيرا ولأن فيهم من المؤمنين والمسلمين على عقولهم وغير النافقين من لا يدعو معه إليها وهذا في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان والآية قبلها أوضح عند غير أهل العلم لكثرته دلالات فيها (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى ثم أقضوا من حيث أفأنت الناس والله محيط بالقبح والغيظ والمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها وهي عند العرب سواء والآية الأولى أوضح عن من جعل لسان العرب من الثانية والثانية أوضح عند من من الثالثة وليس يختلف عند العرب وضوح هذه الآيات مع أن أقل البيان عندنا كاف من أكثره انما يريد السامع فهم قول القائل فأتى ما فيه كفاية عند وقال الله سبحانه وتعالى وقودها الناس والحجارة فدل كتاب الله على أنه انما أراد وقودها بعض الناس دون بعض لقول الله عز وجل أن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك هم المصدقون

(باب المصنف الذي بين مباحه معناه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إلى آخر الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل على أن ما أراد أهل القرية لأن القرية عن القرية الحاضرة البحر لما قال أن يعدون في السبت الآية يدل على أنه انما أراد أهل القرية لأن القرية

لا تكون عادية ولا فائقة للعدوان في البيت ولا غيره. وأنه إنما أراد بالعبد وأن أهل القرية الذين يلاهم
عيا كانوا يفسقون وقال عز وجل وكم نقصنا من قرية كانت ظالمة إلى وكنفون (قال السافعي) رحمه
الله تعالى وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها فقد كرر قسم القرية فلماذا كرر أنها ظالمة فإن السامع أن القاطم
أنها هو ثعلها دون منارها التي لا تظلم ولماذا كرر القوم المنشقين بعد هاتوا ذكر أحاسيسهم البأس عند انقسام
أحاطوا علم بالله إنما أحس البأس من يعرف البأس من الآدميين

(باب العصف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره)

قال الله تبارك وتعالى وهو يحكي قول اخوة يوسف لا يهيم وما شهدوا إلا بما علموا وما كنا لغيب ظاهرين الى
قوله واما السافعي (قال السافعي) رضى الله عنه فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها لا يختلف
عند أهل العلم باللسان أنهم يخافون أن يباهم عصفه أهل القرية وأهل العير لأن القرية والعير لا يثبتان
عن صدقهم

(باب ما نزل علما فدللت السنة خاصة على أنه مراد به الخاص)

قال الله عز وجل ولا تأخذوا كل واحد منكم بالدين والحد منكم ما بالدين الى قوله ذلك كن في اخوة فلما سمع السامع
وجعل وكنكم نصف ما ترك أروا حاكمكم ان لم يكن لهم ولد فان كان لهم ولد فلكم الربع مما ترك من من بعد
وصية يوسف بنهم الأودين ولهم الربع مما ترك من ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن النصف مما تركتم
فأبان أن الوالد بن والأزواج حاشي في الحالات وكان علم المخرج فدللت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم على أنه إنما أراد به بعض الوالد بن والمولودين والأزواج دون بعض وذلك أن يكون من الوالد بن
والمولودين والأزواج واحد ولا يكون الوالد بن منهم سدا فالأولاد لا يملكون وقال من بعد وصية يوصي بها أودين
فأبان التي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الوصاية تنقسم بها على الثلث لا يتعدى ولا على الميراث الثلث وأبان
أن الميراث قبل الوصاية والميراث وأن لا وصية ولا ميراث حتى يسبق في أهل الدين دينهم ولولا دلالة السنة
ثم اجتمع الناس لم يكن ميراث الامن بعد وصية أودين ولم تعد الوصية أن تكون مبدأ على الدين أو تكون
والدين سواء وقال سبحانه وتعالى اذا تم الى الصلاة فاعلموا نوحوكم الى قوله الى انكم حين نقصد جعل
ثناؤه قصد القدمين بالفضل كقصد الوجه واليدين فكان ظاهر هذه الآية أنه لا يجرى في القدمين الا
ما يجرى في الوجه من الفضل أو الرأس من المصح وكان يحتفل أن يكون رأسه قبل القدمين أو مصعبهما
بعض المتوضئين دون بعض فلما سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين وأمر به من أدخل
رجليه في الخفين وهو كامل الطهارة دللت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أنه إنما أراد بفضل
القدمين أو مصعبهما بعض المتوضئين دون بعض وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
جزاء عما كسبا إنكالا من الله ومن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يقطع في قر (١) ولا كثر
فدل ذلك على أن لا يقطع الامن سرق من حرز وبين أن لا يقطع الامن بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا
وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاساءة فاذن المحرم فان أتيت بفاحشة
فعلين فضعف ما على المحصنات من العذاب فدل القرآن على أنه إنما أراد بجلد المائة الاحرار دون الاماء
فلما سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النبي من الزناة لم يجلده دللت سنة رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم على أن المراد بجلد المائة من الزناة الحران البكران وعلى أن المراد بالقطع في السرقه من سرق
من حرز وبلغت سرقته ربع دينار دون غيره من زنته اسم سرقه أو زنا وقال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم
من شيء فانتهى الله ولرسول ولذي القربى الآية فلما أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بني

(١) قوله ولا كثر الكثر
بفضلين جارا للفضل
كذا في اللسان كتبه
مصحفه

عاشم وبني المطلب هم ذى النفرين دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن ذا النفرين الذين جعل الله لهم مهجاً من الناس بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم ولا فرس ذو قرابة بنو عبد شمس مسلوبه بنى المطلب في القرابة منهم ما لو أم وأب وإن انفرد بعض بنى المطلب بولادته من بنى هاشم دونهم فلما لم يكن المسمي من انفرد بولادته من بنى المطلب دون من لم تصبه ولادة بنى هاشم منهم دل ذلك على أنهم إنما أعطوا خاصة دون غيرهم بغزاة (١) جذم النسب مع كنفوتهم معايشة مع بنى هاشم التي صلى الله تعالى عليه وسلم بالشعب وبه وبعده وما أراد الله جعل تنازله بهم خاصة وافقه ولدت بنو هاشم في قرش فما أعطى منهم أحد بولادتهم من الحسن بنوا بنو نوفل مسلوبينهم في جذم النسب وإن انفردوا بأنهم بنو أم دونهم قال الله تعالى وأعلموا أنما عنتم من نبي فإن تهكمه والرسول الآية (قال الشافعي) رضى الله عنه فلما أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المصائب القاتلة في الأقبال دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الغيبة انتموسة في كذاب الله غير المصائب كذب الله ما في الأقبال دون الأسلاب المأخوذة في غير الأقبال وأن الأسلاب المأخوذة في غير الأقبال غيبة تخص بالنسبة مع ما سواها من الغيبة ولو لا الاستدلال بالنسبة وحكمنا بالتفاهة فلعنا كل من زعمه اسم سرفه وضرباً لمائة كل من زعم من حرب وأعطيناهم ذى النفرين من يسمون بنى هاشم صلى الله تعالى عليه وسلم قرابة ثم خلاص ذلك إلى طوائف من العرب لأنه فيهم وشائج أرحام وتحسن النسب لأنه من المغنم مع ما سواها من الغيبة

(١) قوله جذم النسب
الجذم بالكسر الأصل
كافي القاتل ككفيه
معه

باب بيان فرض الله تعالى في كتابه اتباع سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم

(قال الشافعي) رضى الله تعالى وضع الله نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم من دينه وفرضه كتابه الموضع الذي أنزل الله تعالى فيه ما اقتضى من طاعته وحرم من معصيته وأمر من فقهه به بما قرئ من الأيمان برسوله مع الأيمان به فقال تبارك وتعالى فآمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا كلمة إلا أنعم الله عليكم بها إن الله هو سميع عليم ولا يكون له ولد وقال عز وجل إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه فجعل كل ابتداء الأيمان الذي ما سواها تبع له الأيمان بالله غير رسوله معه فلو آمن عبده ولم يؤمن برسوله لم يقع عليه اسم كمال الأيمان أبداً حتى يؤمن برسوله معه وهكذا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في كل من آمنه للأيمان أخبرنا مالك بن أنس عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عمار بن الحنم قال أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعبادة فقلت يا رسول الله على رقبته أضعفتها فقال يا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا ابن الله فقلت في السماء قال فنأقالت أنت رسول الله قال أعنفها (قال الشافعي) رضى الله عنه وهو معاوية بن الحكم كذا رواه غير مالك وأما مالك كما يحفظنا اسمه (قال الشافعي) رضى الله عنه ففرض الله على الناس اتباع حبه وسنة رسوله فقال في كتابه ربنا وبعث فيهم رسولا منهم يتلوه عليهم آياته ويعلمهم الكتاب والحكمة ويركهم إن كانت لهم برا الحكيمة وقال قد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويركهم به عليهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل في ضلال مبين وقال عز وجل كأرسلنا فيكم رسولا منهم يتلوه عليكم آياته وأمر فيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون وقال عز وجل هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم الآية وقال وأذ كر وأنعم الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به وقال وأرسل الله عليكم الكتاب والحكمة وعلمنا ما لم تكن تعلم وكان فيمنزل الله عليكم عظيماً وقال وأذ كر إن ما ينزل في بيوتكم من آيات الله والحكمة إن الله كان لطيفاً خبيراً (قال الشافعي) رضى الله عنه فذكر الله الكتاب وهو القرآن وذكر الحكمة فمعناها من أوصاه من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رضى الله

عنه وهذا يشهد ما قاله الله تعالى أعلم لأن القرآن ذكر آياته الحكمة وذكر آياته على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة ولم يذكر الله تعالى أعلم أن يقال الحكمة هي الآسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك أنها غير متناهية ككتاب الله وأن الله يفرض طاعة رسوله وحكمه على الناس امتناع أمره فلا يجوز أن يقال يقول الله فرض الكتاب الله ثم سنده رسوله وذلك لما وصفنا من أن الله تعالى جعل الإيمان برسوله مقرونا بالإيمان به وسنده رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هيبة عن الله معنى ما أراد دليل على خاصه وعامه ثم قرن الحكمة بكتاب الله في الآية ولم يجعل هذا لاحد من خلقه غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

(باب من الله طاعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مقرونة بطاعة الله جل ذكره ومذكورة وحدها)

قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم أئمة من أمرهم ومن رخص الله ورسوله فتدخل جنات لا يمتدنا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض أهل العلم أولو الأمر أمراء أمراء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى أعلم وهكذا الأخير تأخير واحد من أهل التفسير وهو يشبه ما قال والله أعلم لأن كل من كان حول مكة من العرب لم يكن يعرف إمارته وكانت تأتف أن يعطى بعضها بعضا طاعة الامارة فلما أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالطاعة لم تكن ترى ذلك يعلم لغير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأمروا أن يطيعوا أولي الأمر الذين أمرهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا طاعة مطلقا بل طاعة مستترة فيما لهم وعليهم فقال عز وجل فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول يعني ان اختلصتم في شئ (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله تعالى كما قال في أولي الأمر لأنه يقول فان تنازعتم في شئ يعني والله تعالى أعلم هم وأمرهم الذين أمروا بطاعتهم فردوه إلى الله والرسول يعني والله تعالى أعلم إلى ما قال الله تعالى والرسول ان عرفتموه فان لم تعرفتموه سألتم الرسول عنه اذا وصلتم إليه أو من وصل منكم إليه لان ذلك الفرض الذي لا منازعة لكم فيه لقول الله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم أئمة من أمرهم ومن تنازع بينكم بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رد الأمر إلى قضاء الله ثم قضاء رسوله فان لم يكن فيما تنازعون فيه قضاء نصابهما ولا في واحد منهما ردوه قبالا على أحدهما كما وصفت من ذكر القبيلة والعدل والقتل مع ما قال الله عز وجل في غير آية مثل هذا المعنى وقال ومن يطع الله والرسول فأوفى الله من أتم الله عليهم من الدين والحمد بشين والشهادة هو الصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله

(باب ما أمر الله به من طاعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم)

قال الله جل ثناؤه ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فانما يفتك على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرا عظيما وقال من يطع الرسول فقد أطاع الله فأعلمهم أن يطيعوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكذلك أعلمهم أن طاعته طاعته وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا بما أنزل الله وما يتبعوا أمر الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلهذا الآية فيما بلغنا والله تعالى أعلم في وجوب طاعة خاص الزبير في أرض فدفع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى يده وهذا القضاء مستقيم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لإحدى مصوص في القرآن والقرآن يدل والله تعالى أعلم على ما وصفت لانه لو كان قضى بالقرآن كان حكمه مستويا كحكم الله وأتت أن يكونوا انما يسلموا بالحكم كتاب الله نصابا غير مشكل الأمر أنهم لم يسلموا مؤمنين اذا ردوا حكمهم التزيم لم يسلموا وقال تبارك وتعالى لا تضعوا أيدىكم إلى الرسول

يسمكم كدعاء بعضكم بعضا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال عز وجل وإذا دعوا إلى الله
ورسوله ليحكم بينهم الآية فأعلم الله الناس في هذه الآية أن دعاءهم إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
ليسكم بينهم دعاء إلى حكم الله فإن الحكم الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأذا سلوا الحكم الذي
عليه الصلاة والسلام فأعاسلوا به بغير رضاه وأنه أعلمهم أن حكمه حكمه على معنى اقتراضه حكمه وما سبق
في علمه جل وعلا من أسعاده إياه بعصيته وبما فيه من هدايته وإتباع أمره فأحكم فرضه بالزام
خلقهم طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بأعلامهم أنها لا تسد بجمع لهم أن أعلمهم أن العرض
عليهم إتباع أمره وأمر رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم معارف أن طاعة رسوله طاعته ثم أعلمهم أنه فرض على
رسوله إتباع أمره جل وعلا

(باب ما أبان الله خلقه من فرضه على رسوله إتباع ما أوحى إليه وما نهى به
من إتباع ما أمر به ومن هدايته وأنه هاد لمن اتبعه)

قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم يا أيها النبي أتق الله إلى خيراء وقال عز وجل أتبع ما
أوحى إلي من ربك لا اله الا هو وأعرض عن المشركين وقال ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها
ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون (قال الشافعي) رضي الله عنه فأعلم الله رسوله منه عليه عيسى في علمه من
عصيته إياه من خلقه فقال جل ثناؤه يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إلي من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته
واتق بعضك من الناس (قال الشافعي) رضي الله عنه ونهيه جل وعلا باستماعه أمرا أمر به والهدى
في نفسه وهذا يمتثل إتبعه فقال وكنيت أوجبت البزار وما من أمر بما كنت تدرى ما الكتاب ولا الإيمان
إلى قوله في الأرض وقال جل وعلا ولولا فصل الله علينا ورحمة الآية (قال الشافعي) رضي الله عنه
فأبان الله عز وجل أن قد فرض على نبيه إتباع أمره ونهيه لا بالإلزام بل بالإلزام عنه ونهيه نفسه وتعين نهيه به
نظر إلى الله تعالى بالإيمان به وتوحيده لا بتعدد في كلياته أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أي عمرو
سولى المصنف عن المصنف بن حبيب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما تركت شيئا من أمركم
الله إلا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا من أمركم الله إلا وقد نهيتكم عنه (قال الشافعي) رضي الله
عنه وما أحسن الله عيسى في علمه وحسن فضائه الذي لا ردى من فضله عليه ونعمته أنه منعه من أن يهملوا به
أن يضلوا وأعلم أنهم لا يضررونه من شيء وفي نهيه أنه يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله والهداية
بتأديته وإتباع أمره وفيما وصف من فرضه طاعته وتأكده إياها على الآية التي ذكرت ما أقام
الله عز وجل على خلقه بالتسليم طاعته وإتباع أمره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما
من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس لله عز وجل فيه حكم فحكم الله صلى الله تعالى عليه وسلم
عز وجل في قوله وأنت تهدي إلى صراط مستقيم صراط الله (قال الشافعي) رضي الله عنه وقد من
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله عز وجل وبين فيما ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما من
فقد الرضا الله تعالى إتباعه وجعل في إتباعه طاعته وفي العتود عن إتباعه معصيته التي لم يهمل بها إباحة أو لم
يجعل له من إتباعه من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم محذور جالبا أو صفت وما قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم أخبرنا عثمان بن عيسى قال أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبد الله أنه سمع عبيد الله بن
أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا ألين أحدكم من كتابي أو يكتفه
بأنه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدته في كتاب الله اتبعناه قال سفيان
وحدثني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرسلا (قال الشافعي) رضي الله عنه
والأربعة السبعة (قال الشافعي) رضي الله عنه ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله

عز وجل وجهان أحدهما نص كتاب الله فأنزل الله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما أنزل الله والآخر
 جملة بين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبينه عن الله سبحانه معني ما أراد بالجملة وأوضح يقين فرضها
 أعلما أم خاف أراد أن يأتيه العبد وكلاهما اتبع فيه كتاب الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى فلم أعلم من أهل العلم بخلاف أن من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من تلاوته وجوده فأجمعوا معني على
 وجهين والوجهان مجتمعان ويتفرعان أحدهما ما أنزل الله عز وجل فيه نص كتاب فمن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم مثل ما نص الكتاب والآخر ما أنزل الله فيه جملة كتاب فينبغي عن الله معني ما أراد
 وهذا الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما والوجه الثالث ما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما ليس
 فيه نص كتاب فمنهم من قال جعل الله تعالى ما فرض من طاعته وسبق في علمه من توقيعه فرضا أن يسبق فيها
 ليس فيه نص كتاب ومنهم من قال ليس سنة قط إلا ما أصل في الكتاب كما كانت سنته لتبين عدد الصلاة
 وعملها على أصل جملة فرض الصلاة وكذلك ما من في السجود وغيره من الشرائع لأن الله تعالى ذكره قال
 لأننا كلنا أموالكم بمنكم بالباطل وقال وأحل الله البيع وحرم الربا فأحل وحرم أمما بين فيه عن الله
 تعالى كما بين الصلاة ومنهم من قال بل جاءته رسالة الله عز وجل فأثبت سنته بفرض الله تعالى ومنهم من قال
 أتى في روعه كل ما من وسنته الحكمة الذي أتى في روعه عن الله تعالى فكان مما أتى في روعه سنته أخبرنا
 عبد العزيز بن محمد عن حماد بن أيمن ومولى المسلب عن المسلب بن حبيب قال قال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله تعالى عنه الا وقد
 نهايكم عنه الا وان الروح الامين قد أتى في روعه أنه لن يموت نفس حتى تستوفي رزقا لها جملوا في
 المسلب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان مما أتى في روعه سنته وهي الحكمة التي ذكر الله تعالى
 وما أنزل به كتاب عليه فهو كتاب الله عز وجل وكل جاءه من نعم الله تبارك وتعالى كما أراد الله تعالى وكما
 جاءه انتم خصمها النعمة وتفرق بانها في أمور بعضها أغبر بعض فسال الله العبد عن الوفاق (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى رأي غذا كان فتدبر بين الله عز وجل أنه فرض فيه طاعة رسوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم ولم يجعل لاحد من خلقه عذرا بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن
 قد جعل الله تعالى بالناس كلهم الحاجة اليه في دينهم وأقام عليهم تحية عبد لهم عليه من تبين رسول
 معاني ما أراد الله تعالى بفرضه في كتابه يعلم من عرف منه ما وصفه أن سنته صلى الله تعالى عليه وسلم إذا
 كانت سنة مبينة عن الله تعالى معني ما أراد الله من مفروضه فيما فيه نص كتاب بخلافه فيما ليس فيه
 نص كتاب أخرى فينبغي كذلك أن كانت لا يختلف حكم الله تعالى ثم حكم رسوله بل هو لازم لكل حال
 وأما ما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث أبي رافع الذي كتبنا قبل هذا (قال الشافعي)
 رحمه الله عليه وما ذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله والسنة فيما ليس فيه نص كتاب بعض ما يدل
 على جملة ما وصفنا من ان شاء الله تعالى فأول ما يسد أبه من ذكر سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 مع كتاب الله تعالى ذكر الاستدلال بسنته على التامع والمنسوخ من كتاب الله عز وجل ثم ذكر الفرقان
 المنصوصة التي من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها ثم ذكر الفرقان الضحل التي أبان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله كيف هي وما اقتضاها ثم ذكر العام من أمر الله تعالى الذي أراد به العام
 والعام الذي أراد به الخاص ثم ذكر سنة فيما ليس فيه نص كتاب

(ابتداء السامع والمنسوخ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الله تعالى خلق الخلق لاسبق في علمه ما أراد خلقهم ويهم لاسبق
 حكمه وهو مع الحساب وأنزل عليهم الكتاب تبيانا لكل حق وهدى ورحمة وفرض فيه فرائض أثنى

وأخرى فمخارجه خلقه بالخلق عليهم وبالنسبة عليهم فبأنه في الدنيا لهم من نعمه وأما هم على
 الانتماء إلى ما أثبت عليهم حجة والتجدي من عذابه فمعتهم رحمة فيما أثبت ونسخ قوله الحمد على نعمه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما أنهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وأن الاستدلال يكون
 بأخذه في كتاب وإنما هي نسخ الكتاب على ما نزل به نصا ومفسر معنى ما نزل الله تعالى منه جلا قال الله
 عز وجل وإن اتبعتهم آياتي يثبت قال الدين لا يرجون لقاء الله ففرق بين غير هذا الآية هل ما يكون لي
 أن أبذله من تلقا نفسي أن أتبع الأماوي حتى أتى الخلفاء أن عصمت ربي عذاب يوم عظيم فأخبر الله
 تبارك وتعالى أنه فرض على نبيه اتباع ما نوحى إليه ولم يجعل له تبدل من تلقا نفسه وفي قوة ما يكون لي
 أن أبذله من تلقا نفسي بيان ما وصفت من أنه لا ينسخ كتاب الله عز وجل إلا كتابه كما كانت المبتدئ
 بفرقة فهو المرسل الميث لما شاء من أجل تناوله ولا يكون ذلك لاحد من خلقه وكذلك قال الله تعالى في
 الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب وقال بعض أهل العلم في هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن الله
 عز وجل جعل رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول من تلقا نفسه بتوفيقه فيما لم يزل به كتابا والله
 تعالى أعلم وقيل في قول الله عز وجل في كتاب الله ما شاء ويثبت فهو فرض ما شاء ويثبت فرض ما شاء
 وعذابه ما قبل والله تعالى أعلم وفي كتاب الله تعالى دلالة عليه قال الله تعالى ما نسخ من آية أو نسخها
 ناس خبير منها أو مثلها فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير آياته لا يكون إلا بقرآن مثله قال تعالى وإذا
 بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مستنير وهكذا استقر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 لا ينسخها إلا بقرآن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يؤخر آية الله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في أمر
 من فيه غير ما نسخ فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يسخ في ما نسخ الله تعالى عليه وسلم في أمر
 سنة ناسخة تأتي قبلها بما خالفها وهذا كقول في سنة صلى الله تعالى عليه وسلم قال قال قائل فقد وجدنا
 الدلالة على أن القرآن ينسخ القرآن لأنه لا مثل القرآن فلو وجدنا ذلك في السنة (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وما وصفت من فرض الله تعالى على الناس اتباع أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دليل على أن
 سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما قبلت عن الله تعالى فمن اتبعها فكأن الله تعالى يتبعها ولا يجد
 خيرا أزمه الله عز وجل خلقه نصا لا كتابه ثم سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا كانت السنة
 كما وصفت لأخيه لها من قول خلق من خلق الله لم يختر أن ينسخها إلا مثلها ولا مثل لها غير سنة رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم لأن الله تعالى لم يجعل لأحد بعد ما جعل له بل فرض على خلقه اتباعه وأمرهم
 أمره فأخلق كلهم له تبع ولا يكون متابعا أن يخالف ما فرض الله عز وجل عليه اتباعه ومن وجب
 عليه اتباع سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن له خلافها ولم يفسد مقام أن ينسخ شيئا منها (قال)
 فإن قال أقبح من أن تكون له سنة ما توردت منحت ولا تؤمر به السنة التي أنقضت فلا يتحمل هذا وإن
 يتحمل أن يؤمر ما وضع فرضه ويترك ما لم يزم فرضه ولو جاز هذا أخرجت عمدة السنن من أيدي الناس بأن
 يقولوا العلم منسوخة وليس ينسخ قرآن أبدا إلا أثبت مكانه فرض كما أنسخت قبله سنة المقدس فأثبت
 مكانها الكعبة (قال) وكل منسوخ في كتاب الله عز وجل سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فكذا
 (قال) فإن قال قائل هل تنسخ السنة بالقرآن قيل لو نسخت السنة بالقرآن كانت لشيء صلى الله تعالى
 عليه وسلم فيه سنة ثين أن سنة الأولى منسوخة بسنة الأخرى حتى تقوم الحجة على الناس بأن الشيء ينسخ
 عنه قال قال ما الذي يدل على ما تقول فما وصفت من موضعه من الآية عن الله معنى ما أراد بغير النص
 خاصا عاما ما وصفت في كتابي هذا وأنه لا يقول أبدا الشيء إلا بقرآن الله تعالى ولو نسخ الله بها
 قال حكيم بن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما قد سمعته ولو جاز أن يقال قد من رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نسخ سنة بالقرآن ولا يؤخر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم السنة

الاحقة طاز أن يقال فيما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيع كل ما قد يحتمل أن يكون
حرمه قبل أن ينزل عليه أحسن الله البيع وحرم الزبا وفيه رجم من الزكاة قد يحتمل أن يكون الزجم
منسوخا لقول الله عز وجل الزانية والزاني فاحملوا كل واحد منهما ما تعجلده وفي المصحح على الخفين
نسخت آية الوضوء المسح وبما أن يقال لا يذوق القطع عن سارق سرق من غير حرز وسرقه أقل من ربع
دينار لقول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لأن اسم السرقة يلزم من سرق قليلا وكثيرا
ومن حرز وغير حرز وطاز رد كل حديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بأن يقال أنه لم يقله
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذ لم يجد منه مثل التزويل وطاز رد السنن بهذين الوجهين فقد كتبت كل
سنة معها كتاب جله لا يحتمل منه أن توافقه فمالوه لا تكون أبدا الاموافقة له إذ الاحتمال القليل فيما
روى عنه خلاف القليل في التزويل بوجه أو احتمال أن يكون في القليل عنه أكثر مما في القليل في التزويل
بوجه وإن كان محتملا أن يخالفه من وجه وكتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم يدل
على خلاف هذا القول وموافقة ما قلنا وكتاب الله البيان الذي يشق به من المعنى وفيه الدلالة على موضع
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كتاب الله تعالى ودينه وأبائه له وقباصه بينه عن الله عز وجل

(الشافعي والمنصور في الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى عما نقل بعض من سمعته من من أهل العلم أن الله عز وجل أمر أن
في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس فقال تعالى يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا
أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ثم نسخ هذا في السورة معه فقال ان ترتل فاعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي
الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك إلى وآتوا الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما ذكر
الله عز وجل بعد أمره بشيام الليل نفسه الا قليلا أو أن يذوقه فقال أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه
وطائفة من الذين معك تطوف فقال علم أن سبكون منكم من شيء وآخرون يشعرون في الأرض يستقون
من فنفس الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فافروا ما تيسر منه كان يساني كتاب الله عز وجل نسخ
قيام الليل ونصفه والفقهاء من المصنف الزيادة عليه بقول الله عز وجل فافروا ما تيسر منه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ثم احتل قول الله عز وجل فافروا ما تيسر منه معنيين أحدهما أن يكون
فرضا ثابتا لا يزول به فرض غيره والاخر أن يكون فرضا منسوخا أو يزول به غيره كما أن يزول به غيره وذلك
بقول الله عز وجل ومن الليل فقم سجدة نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا احتل قوله ومن
الليل فقم سجدة نافلة لك أن يتم بعد غيره الذي فرض عليه ما تيسر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين فوجدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم يدل على أن لا واجب من الصلاة الا الخمس فصرنا إلى أن الواجب الخمس وأن ما سواها من واجب من
صلاة قبلها منسوخ ثم استدلالا بقول الله عز وجل فقم سجدة نافلة لك وأما أحقة شيام الليل ونصفه
وثلثه وما تيسر ونسخا لا حد ترك أن يشهد بها سره الله عليه من كتابه مصليا به وكتفيا كقولهم
أحب البنا أحبنا ما لا ين أنس عن عم أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء
أعرابي من أهل نجد نارا نرا أس نسع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا منه فلما هو يسأل عن الإسلام
فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله تعالى في اليوم والليل فقال هل على غيرها
قال لا الآن تطوع (قال) وذكره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيام شهر رمضان فقال هل
على غيرها قال لا الآن تطوع فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص فقال النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم أفلم أن صدق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم انه قال خمس صلوات في اليوم واليلة كتهن الله تعالى على خلقه من جاهد من لم يصنع منهم شيئا استغفوا عنه فمن كان له عند الله عهد أن يسجد لله سجدة

(باب فرض الصلاة الذي دل الكتاب ثم السنة على من رزق الله العبد
وعلى من لا تكسب صلاته بالمعصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ويسألونك عن الخبيض قال هو أذى واعتزلوا النساء في الخبيض ولا تقربوهن حتى يظهروا فإذا أظهرن فأقربهن من حيث أمركم الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى افترض الله الشهادة على المصلي في الوضوء والغسل من الجنابة فلم تكن غير طاهر صلاة وشاذ كراهته تعالى الخبيض فأمر باعتزال النساء فيه حتى يظهروا فإذا أظهرن أتبع استدلاله على أن يظهروا بالثبوت بعد زوال الخبيض لأن الماء موجود في الحالات كلها في الخضر فلا يكون له انقراض ظاهرة إلا بالماء بعد زوال الخبيض إذا كان موجودا لأن الله عز وجل أضاف ذكر التطهر بعد أن يظهروا ويظهرن زوال الخبيض في كتاب الله عز وجل ثم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها ذكرت أحرامها مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأنها عاينت فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلي حتى تظهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدلنا بهذا على أن الله عز وجل أضاف فرض الصلاة من إذا توضأ أو اغتسل طهر فاما الخافض فلا يظهر بواحد منهما وكان الخبيض شيئا خلق فيها لم يجعله على نفسه فتكون عاصيته في ذلك عنها فرض الصلاة أيام خبيضها فلم يكن عليها فاضا ما تركت من باقي الوقت الذي رزق الله تعالى فيه فرضها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتنا في المعنى عليه والمغلوب على عقله بالعارض من أمر الله تعالى الذي لا يحل له فيه قياس على الخافض أن الصلاة عنه موقوفة لأنه لا يعقلها مادام في الحال التي لا يعقل فيها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان عامي في أهل العلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأمر الخافض بقضاء الصلاة وعاما أنها أمرت بقضاء الصوم ففرقنا بين الأمرين استدلالا بما وصفت من نقل أهل العلم وإجماعهم فكان الصوم مفارقا للصلاة في أن لا يفرض تأخير عن شهر رمضان وليس له ترك يوم لا يصلي فيه صلاة الصبر وكان الصوم شهرا من اثني عشر شهرا وكان في أحد عشر شهرا أخيرا من فرض الصوم ولم يكن أحد من الرجال مطيعا بالاعتقال للصلاة بخلاف الصلاة قال الله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عارى ميل حتى تغسلوا الآية فقال بعض أهل العلم زات هذه الآية قبل تحريم الخمر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل الأمر أن الله تعالى أعلم على أن الصلاة تسكران حتى يعلم ما يقول استدلنا به عن الصلاة وكراهة الجنب فلم يختلف أهل العلم أن الصلاة جنب حتى يظهر وأن كان نهي السكران عن الصلاة قبل تحريم الخمر فهو حين حرم الخمر أولى أن يكون منها لأنه عاص من وجهين أحدهما أن يصلي في الحال التي هو فيها منهي والآخر أن يشرب المحرم (قال) والصلاة قول وعمل وإسنادا فإذا لم يعقل القول والعمل والامتناع ولم يأت بالصلاة كما أمر فلا تجزئ عنه وعنده إذا أفاق القضاء ويفارق المغلوب على عقله بأمر الله تعالى الذي لا يجد له فيه السكران لأنه أدخل نفسه في السكر فيكون على السكران القضاء دون المغلوب على عقله بالمرض الذي لم يجعله على نفسه فيكون عاصيا بالاعتلال (قال) ووجه الله رسوله للقبلة في الصلاة إلى بيت المقدس فكانت القبلة التي لا يحل قبلتها فخطها استقبال غيرها ثم نسخ الله تبارك وتعالى قبلة بيت المقدس ووجهه إلى البيت فلا يحل لأحد استقبال بيت المقدس أبدا المكتوبة ولا يحل أن يستقبل غير البيت الحرام (قال) وكل كان حقة في وقته فكان الترجه إلى بيت المقدس أيام وجه الله تعالى إليه نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم حقا ثم نسخ فصار

ما في التوجه الى البيت الحرام أبداً لا يحل استقبال غيره في مكتوبة إلا في بعض الخوف أو النقص في سفر
 استدلالاً بالكتاب والسنة وهكذا كل ما نسخ الله تعالى ومعنى نسخ ترك فرضه كان حذافي وقته وتركه
 حقاً إذا نسخ الله تعالى فيكون من ترك فرضه مطعاً به وتركه ومن لم يترك فرضه مطعاً باتباع
 الفرض الشائع له قال الله عز وجل نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قد نرى تقلب وجهك في السماء
 فلولا خلقنا لك آية كذا لقول وجهك نظر المسجد الحرام وحققنا كنتم فولوا وجوهكم بغيره (قال الشافعي)
 رضي الله عنه فإن قال قائل فإن الدلالة على أنهم جئوا الى القبلة بعد قبلة ففي قوله عز وجل يقول
 السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها قل لله التشرق والغرب يهدي من يشاء الى صراط
 مستقيم أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال بينما الناس يقفون
 في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن
 يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة أخبرنا مالك عن يحيى بن
 سعيد عن سعد بن المسيب أنه كان يقول صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد قدومه المدينة سنة
 عشر ثم راح نحو بيت المقدس ثم تحولت القبلة قبل بئر شهرين (قال الشافعي) رجه الله تعالى
 والاستدلال بالكتاب في صلاة الخوف قول الله عز وجل قل فإن كنتم فرياً لا أوركنا وليس لمجلى المكتوبة
 أن يصلي راكباً إلا في خوف ولم يذكر كراهته تعالى أن يتوجه القبلة وروى ابن عمر عن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم صلاة الخوف فقال في روايته فإن كان خوة أو شغل ذلك حالوا راكباً لا أوركنا لم يستقبل
 القبلة وغير مستقبلها (قال الشافعي) رجه الله تعالى صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النافلة
 في السفر على راحتها أي ما توجهت به سقط ذلك عنه جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهما وكان
 لا يصلي المكتوبة بمسافر إلا بالارض متوجهاً الى القبلة أخبرنا ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن عثمان
 ابن عبد الله بن مرفعة عن جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي على راحته متوجهاً به قبل
 المشرق في غزوة بني النضير (قال الشافعي) رجه الله تعالى قال الله عز وجل يا أيها النبي حرص المؤمنين
 على القتال الى يقتلون ثم أبان في كتابه أنه وضع عنهم أن يقوم الرجل الواحد بمقاتلة عشرة وأثبت عليهم
 أن يقوم الواحد بمقاتلة اثنين فقال إلا أن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً الآية أخبرنا عثمان بن
 عيسى عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال لما نزلت هذه الآية أن يكن منكم
 عشر وبن صابرين يعلو أمانتين كتب عليهم أن لا يفر العشرون من المائتين فأنزل الله عز وجل إلا أن
 خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة ضاربة يعلو أمانتين فكتب أن لا يفر المائتين
 المائتين وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله تعالى وقد بين الله عز وجل هذا في الآية وليست تحتاج الى
 تفسير قال الله عز وجل واللا في بآتين الضاحية من نسائكم الى والذان يأتينها منكم فاذها ثم
 فتح الله تعالى الحسن والأذى في كتابه فقال عز وجل الزانية والزاني فاعطوا كل واحد منهما مائة
 جلدة فدللت السنة على أن جلد المائة للزانية البكرين أخبرنا عبد الوهاب بن عبد الحميد النخعي عن
 يونس بن عيسى عن الحسن بن مجاهد عن النعمان أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال خذوا عني خذوا
 عني فاجعل الله لهم سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونفر بعام والنبيب بالنبيب جلد مائة وارجع أخبرنا
 الثقة من أهل العلم عن يونس بن عيسى عن الحسن بن مطان الرقائني عن عبيدة عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رجه الله تعالى فدللت سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن جلد
 المائة ثابت على الحرين البكرين ومتسوخ عن النيبين وأن الرجم ثابت على النيبين الحرين (قال
 الشافعي) رضي الله عنه أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة عن
 ابن مالك الجهني أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لرجل في ابنه وزني وعلى ابنك جلد مائة ونفر ب

علم (قال الشافعي) رضي الله عنه لان قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهم سبيلا بالسكركم جلد مائة وتغريب عام والنيب بالنيب جلد مائة والرجم أول ما نزل فسخ به الحبس والاذى عن الزانيين فلما رجم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما عزا ولم يجلدوا وأمر أيضا أن يقتلوا على امرأة الأولى فلما اعترفوا بجهد الله على نبي الخادم عن الزانيين الحر بن الشيبان وثبت الرجم عليه سالما أن كل شيء أتى بعد أول فهو آخر وذلك كتاب الله عز وجل ثم ستمه رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الزانيين المثلوثين عاربان من هذا المعنى قال الله عز وجل في المثلوثين فإذا أحسن فإن اثنين بشاحنة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب والنصف لا يكون إلا من الجلد الذي ينقص فلما رجم الذي هو قتل فلا ينفذ عليه لأن المرحوم قد عوف في أول جبر برى به فلا يزد عليه ويرى بالث وأكثر فبرأه عليه حتى عوف فلا يكون لهذا نصف محدود أبدا والحد وموقفه بلا اتلاف بنفس والاتلاف غير مؤقت بعد ضرب أو تحدي قطع وكل هذا معروف ولا نصف للرجم معروف (قال الشافعي) رضي الله عنه أخبرنا عن ابن عمر عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة عن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحسن فقال إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يعوها ولو بضفير قال ابن شهاب لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة والنصف الجليل (قال الشافعي) رضي الله عنه وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا زنت أمة أحدكم فبني زناها فجلدها ولم يقل برجمها ولم يختلف المسلمون في أن لا يرمي على عتوق في الزنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واحصان الأمة أسلامها وانحفاظها هذا استدلالا بالسنة واجماع أكثر أهل العلم ولما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا زنت أمة أحدكم فبني زناها فجلدها ولم يقل محصنة كانت أو غير محصنة استدلالا على أن قول الله عز وجل في الأماء فإذا أحسن فإن اثنين بشاحنة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب إذا أسلمن لا إذا كن من فأسين بالشكاح ولا إذا اعتقن وإن لم يصبن قال قال فائل أرأيت أوقع الاحصان على معان مختلفة قبل ثم جماع الاحصان أن يكون دون المحصن من مانع من تناول الحرم فالإسلام مانع وكذلك الحرية مانعة وكذلك الزوج والاصابة مانع وكذلك الحبس في البيت مانع وكل مانع أحسن قال الله عز وجل وعلمنا صنعة لبوس لكم لمحضنكم من بأسكم وقال الله تعالى لا يشاكلنكم جميعا إلا في فري محصنة أو من وراء حدر محصنة يعني مخوفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وآخر الكلام وأوله يدلان على أن معنى الاحصان المذكور عام في موضع دون غيره من الاحصان ههنا الاسلام دون الشكاح والحرية والمحصن بالحبس والعفاف وهذه الاسماء التي يجمعها اسم الاحصان

(باب الناح والمفسوخ الذي يدل عليه السنة والاجماع)

قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الآية وقال الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم الآية فأنزل الله عز وجل ميراث الوالدين ومن وراءهم وما من الأقرب بين وميراث الزوج من زوجته والزوجة من زوجها فكانت الآية ثانياً محطتين لأن تبيت الوصية للوالدين والأقرب بين والوصية للزوج والوصية مع الوصايا يأخذون بالميراث والوصايا بحسبة لأن تكون الموارث من حاجة لوصايا فلما احتفلت الآية ثانياً ما وصفتنا كان على أهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله تعالى فما لم يجدوا نصافي كتاب الله عز وجل ملطوفة في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فإن وجدوا فاقبلوا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم فعن الله قبلوه بما أقرض عليهم من طاعته ووجدنا أهل الفتيا ومن حقيقنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قرئ بشر وغيرهم لا يحتفلون في أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عام الفتح لأوصية توارث ولا يقتل مؤمن بكافر ويأثرونه عن حفظوا عنه

من أقوام أهل العلم بالمغازي فكان هذا أفضل عامة من عامة وكان أقوى في بعض الأمور من أهل واحد
عن واحد وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين (قال) وروى بعض السامعين حديثا ليس مما يثبته
أهل الحديث فيه أن بعض رجاله يجهلون فروا عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منقطعا وإنما قلناه
بما وصفت من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه واعتدنا على حديث
أهل المغازي عاملا وإجماع الناس أخيرا لأن عيبه عن سليمان الإحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم قال لأوصية لو أرت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدلنا بما وصفت من نقل
عامة أهل المغازي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن لأوصية لو أرت على أنه لو أرت بأهنة لأوصية
لوالدين والزوجة مع انقطاع المنقطع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإجماع العامة على القول به وكذلك
قال أكثر العامة أن الوصية لأقرب من منسوخة زائل فرضها إذا كانوا وارثين قبل الميراث وإذا كانوا غير
وارثين فليس يفرض أن يوصي لهم إلا أن طابوا وقبلا معه قالوا نصحت الوصية للوالدين وثبتت للزوجة
غير الوارثين فمن أوصى لغير قرابة لم يجر (قال) فلما احتفلت الآية ما ذهب إليه طائوس من أن الوصية
لأقرب ثابتة أدم يكن في خير أهل العلم بالمغازي إلا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لأوصية لو أرت
وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على خلاف ما قال طائوس في الآية أو موافقة فوجدنا رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم حكم في ستة عمال كين كانوا رجل لأمال له غيرهم فاعتقهم عند الموت فقرأهم النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة أجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة أخبرنا بذلك عبد الوهاب الثقفي عن محبوب
المصنعي عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن عمران بن حصين أن رجلا من الأنصار أوصى عند موته فاعتق
ستة عمالين وليس له مال غيرهم أو قال أعتق عند موته ستة عمالين وليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك إلى النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فقال فيه قولنا شديد أنهم دعاهم فقرأهم ثلاث أجزاء فقرأهم فاعتق اثنين
وأرق أربعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت دالة السنف في حديث عمران بأنه رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم أنزل عنهم في المرض إذا مات المعتق في المرض وصية والذي أعتقهم رجل من
أعرب والعرب في أعقابك من لأقربا بينه وبينه من الحج فأجاز النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهم الوصية
فدل ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت لأبي عبد الله المعتقين لأنهم ليسوا بقرابة للمعتق
ودل ذلك على أن لأوصية لمبلى لا في ثلث ماله ودل على أن يرث ما جازا الثلث في الوصية ودل على إبطال
الاستعانة وأنياب القسم وانقراة فبطلت وصية الوالدين لأنهم ما وارثان وثبت ميراثهما ومن أوصى له
الميت من قرابة وغيرهم جازت الوصية إذا لم يكن وارثا وأوجب إلى الوأوصى لغير قرابة (قال الشافعي)
رضي الله عنه وفي الشرائع ما يفسد غير هذا من طرق في مواضعه في كتاب أحكام القرآن وأما
وصفت منه جلا يستدل بها على ما كان في مثل معناه وأرأيت أنها كافية في الأصل مما كنت عنه وأسأل
الله تعالى العفصة والتوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأتبع ما كتبت منها علم الفرق التي
أنزلها الله تعالى مفسرات وحلاوس من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها أو قبله علم من علم هذا من
علم الكتاب الموضع الذي وضع القه بنبيه من كتابه ودينه وأهل دينه ويعلمون أن أبايع أمره طاعة الله
تعالى وأن سنته تبع لكتاب الله تعالى فيما أنزل وأنها لا تخالف كتاب الله أبدا ويعلم من فهم هذا
الكتاب أن البيان يكون من وجوه لا من وجه واحد يجهلونها أنها عند أهل العلم سنة غير مستبهة البيان
وعند من يقصر على مختلفة البيان

(باب المفاضل التي أنزلها الله تعالى نها)

قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاحلدهم ثماني جلد (قال الشافعي)

رحمه الله تعالى المحضات ههنا الواقع الخرائر وهذا يدل على أن الاحتضان اسم جامع لمعان مختلفة وقال
 والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم إلى والطامة أن غضب الله عليهم أن كان من
 الشاكرين الآيات فلما فرق الله عز وجل بين حكم الزوج وانقاذ سواه فذا العتاف سواء إلا أن يأتي
 بأربعة شهداء على ما قال وأخرج الزوج بالمعان من الحد دل ذلك على أن قدوة الخصومات الذين أوسوا
 بالحد قدوة الخرائر الواقع غير الأزواج وفي هذا دليل على ما وصفت من أن القرآن عري يكون منه
 ظاهر عام وهو برأيه الخاص لأن واحدة من الآيتين اخذت الأخرى ولكن كل واحدة منهما على ما حكم
 الله عز وجل به في فرق بينهما حيث فرق الله وبجدها حيث جمع الله ثارله وتعالى فإذا التعن الزوج
 خرج من الحد كما يخرج الأجنيبون منه بالشهود وإذا لم يكن وزوجه حرقة بعدد (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وفي الخلائي وزوجه أنزل آية المعان ولا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما
 حكى المعان بينهما سهل بن سعد الساعدي وحكاها ابن عباس وحكى ابن عمر حضور المعان عند النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم فحكى منهم واحد كيف كان لفظ الذي صلى الله تعالى عليه وسلم في أمرهما
 بالمعان وقد حكوا معاً أحكام الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليست نصافي القرآن منها تقر بقرينة بين
 الثلاثين ونسبة الولد وقوله إن يات به كذا فهو الذي بينهما فثبت به على تلك الصفة وقال إن أمره
 لين ولو لا ما حكم الله وحكى ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عند الخامسة فنزول فأنها
 موجبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدلنا على أنهم لا يحكمون بعض ما يحتاج إليه من
 الحديث ويدعون بعض ما يحتاج إليه منه «وأولاً أن يحكى من ذلك كيف لا عن رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم بينهما» الأعلانيان أحداً قرأ كتاب الله تعالى يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما لا عن
 كما أنزل الله عز وجل فأكفوا ما يات الله عز وجل أمهات بالعدد والشهادة لكل واحد منهما من حكاية
 لفظ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين لا عن بينهما (قال الشافعي) وفي كتاب الله تعالى غاية
 الكفاية من المعان وعدده ثم حكى بعضهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصفة بينهما كما وصفت
 وقد وصفنا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله عز وجل قبل هذا قال الله عز وجل كتب
 عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم الآية ثم بين أي شهر هو فقال شهر رمضان الآية (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى فاعلمت أحداً من أهل العلم بالحدوث قبله أن تكلف أن يروى عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم أن الشهر المفروض صومه شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال لم يرقهم شهر رمضان
 من الشهور واكتفاء منهم بأن الله عز وجل فرضه وقد تكلفوا حفظ صومه في السفر وقد بدوا تكلفوا
 كيف فذا له وما أنبه هذا ما ليس فيه نص كتاب ولا علمت أحداً من غير أهل العلم احتاج إلى المسئلة عن
 شهر رمضان أي شهر هو ولا هل هو واجب أم لا وهكذا ما أنزل الله عز وجل من جل فرائضه في أن عليهم
 صلاتهم كذا فجعل على من أطاعه وخبرهم أنزلوا القتل وما أنبه هذا (قال) وقد كانت لرسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم في هذا سنن ليست نصافي القرآن أبان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله عز
 وجل معنى ما أراد بها وتكلم المسلمون في أنباء من فروعها لم ين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيها
 سنة من صومه فها قول الله عز وجل في الرجل يطلق امرأه المطلقة الثالثة فإن طلقها فلا تحل له من
 بعد حتى تنكح زوجاً غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا فأحفل قول الله عز وجل حتى تنكح
 زوجاً غيره أن ينزحها زوج غيره وكان هذا المعنى الذي يسبق إلى من خوطب بها أنها إذا عقدت عليها
 عقد النكاح فقد تنكحت وأحفل حتى يصحبها زوج غيره لأن أسرار النكاح يقع بالامانة ويقع بالعقد
 فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا مرة طلقها وزوجها إلا نكحها بعد رجل لا تحل له حتى
 تنكح رجله بنكاح عيبك يعني يصيبها زوج غيره والامانة النكاح فإن قال قائل فلو كرا الخبر عن

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عاذ كرت قيل أخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرو بن عاصم عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن امرأته رافعة جاءت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت إني كنت عند رافعة ففلقتني فبت طلاقاً وإن عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وأنما معه مثل هدية الثوب فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أتريدن أن ترجعي إلى رافعة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن إحلال الله تعالى إياها للزوج المطلق ثلاثاً بعد زوج بالنكاح إذا كان مع النكاح أصابة من الزوج

(باب الفرائض المنصوصة التي من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها)

قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلى طاهروا وقال ولا جنبا إلا عارى يسيل الآية فأبان أن طهارة الجنب الغسل دون الوضوء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء كما أنزل الله تعالى فغسل وجهه ورسبه إلى المرفقين ومسح برأسه وغسل رجليه إلى الكعبين أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه توضأ مرة أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى الماذني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد وهو جند عمرو بن يحيى هل أستطيع أن أتربى كيف كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضأ فقال لعبد الله نعم فدعا بوضوء فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين مرتين ثم تحفّض واستنشق ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح برأسه يديه فأقبل بهما وأدبر بهما فقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى خلفه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان ظاهر قول الله تعالى فاغسلوا وجوهكم أقل ما يقع عليه اسم الغسل وذلك مرة واحدة أكثر فسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء مرة فوافق ذلك ظاهر القرآن وذلك أقل ما يقع عليه اسم الغسل (قال) ومن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرتين وثلاثاً فإلما أنه مرة استدلك على أنه لو كانت مرة لا تجزئ منه لم يتوضأ مرة ويصلي وأنما جاز مرة اختياراً لا فرضاً في الوضوء لا تجزئ أقل منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل ما ذكرنا من الفرائض قبله ولولنا الحديث فيه استغنى فيه بالكتاب وحكي الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله تعالى (قال) ولعلمهم حكموا بالحديث فيه لأن أكثر ما توضأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثاً فأرادوا أن الوضوء ثلاثاً اختياراً لا أنه واجب لا تجزئ أقل منه ولما ذكر فيه أن من توضأ وضوءه هذا أو كان ثلاثاً ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله له فإرادوا طلب الغسل في الزيادة في الوضوء وكانت الزيادة فيه نافذة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الوضوء المرفقين والكعبين وكانت الآية تحمله أن يكونوا مغسولين وأن يكونوا مغسولين لا يسألون ولا يكونوا مغسولين ولعلمهم حكموا بالحديث إياه لهذا أيضاً وأتت به الأمرين بظاهر الآية أن يكونوا مغسولين فهذا بيان السنة مع بيان القرآن وسواء البيان في هذا أو خفا قبله وهو سنة في بقرته في القرآن عند أهل العلم ومختلفين عند غيرهم ومن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الغسل من الجنابة غسل الفرج والوضوء كوضوء الصلاة ثم الغسل وكذلك أحب أن نفعل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفاً فثبت عن من أهل العلم في أنه كيفما جاز غسل وأتى على الأسياغ أجزاء وإن اختاروا غيره لأن الفرض الغسل فيه ولم يحدد تحديد الوضوء ومن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما يجب منه الوضوء والجنابة التي يجب بها الغسل إذ لم يكن بعض ذلك منصوصاً في الكتاب

(ما جاء في الفرض المنصوص الذي دللت السنة على أنه إنما أريد به الطهارة)

قال الله تعالى يستقون ذلك فل الله يفتيه في الكلالة الآية وقال عز وجل لرجل قصيب مما تركوا الوالدان

والأقربون وإنما نصب محاربا الوالدان والأقربون إلى قوله مفروضا وقال عز وجل ولا يؤمنوا به كل واحد منهم السد من الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم الآية وقال ونحن الرفع الآية مع أي الموارث كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت السنة على أن الله عز وجل إنما أراد من سمي له الموارث من الأخوة والأخوات والوليد والأقارب والوالدين والأزواج وجميع من سمي له فريضة في كتابه خاصة من سمي وذلك أن يجتمع دين الموارث والمودود فلا يختلفان ويكونان من أهل دار المسلمين أو من له عقد من المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فيتوارثان بالشركة أخبرنا شيبان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأن يكون الموارث والمودود حرم مع الإسلام أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه سئل الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من باع عبده ما له قال باع إلا أن يشترطه المشتري (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كان يباع في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن العبد لا يملك مالا وإن ماله العبد فأما عبيدكم نسبه وإن اسم المالك له إنما هو إضافة إليه لأنه في يده لأنه ماله ولا يكون ماله له وهو لا يملك نفسه وكيف يملك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث وكان الله عز وجل إنما نقل ذلك المولى إلى الأبداء فلكوا منها ما كان المولى ماله لكن وإن كان العبد أبا أو غيره من نسبه فريضة وكان لو أعطى ماله كله لغيره عبيده لم يكن السيد بأبي المبت ولا وارثا لم يمت له فريضة فكذلك أعطينا العبد بأبائه وأبائنا السيد الذي لا فريضة له فوزنا غيره من ورثة الله تعالى فلم يورث عبد الما وصفت ولا أحد أمة يجتمع فيه الطرية والإسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون فاعلا وذلك أنه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بلغنا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم يورث قاتلا من قتل وكان أخف حال القاتل عدا أن يمنع المبرأ عضو مع تعرض حفظ الله تعالى أن يمنع مبرأ من عصى الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من أنه لا يرث المسلم إلا مسلم حرم غير قاتل عدا إنما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه بيلدا ولا في غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي اجتماعهم على ما وصفتنا من هذا حجة تلزمهم أن لا يتفرقوا في شيء من سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا قامت هذا المقام فمما لله تعالى فيه فرض مخصوص قد ثبت على أنه على بعض من لزمه اسم ذلك الفرض دون بعض كالت فيما كان مثله من القرآن هكذا وكانت فيما سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما ليس لله فيه حكم مخصوص هكذا وأولى أن لا يترك عالم فيزومها وأن يعلم أن أحكام الله عز وجل ثم أحكام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تختلفان وإنما يخبر على مثال واحد قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال عز وجل ذلكم ما بينهم قالوا إنما البيع مثل الربا وحل لله البيع وحرم الربا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع من يبيع بها المتبايعان حرمت مثل بيع الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ومثل الذهب بالورق أحدهما نقد والاخر ديبته وما كان في هذا المعنى مما ليس في التبايع فيه مخالطة ولا أمر بجهله البائع ولا المشتري فدللت السنة على أن الله عز وجل أراد بطلال البيع ما لم يجر منه دون ما حرم على لسان أبيه ثم كانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيع موسى هذا من مناه العبد يباع وقد نزل البائع لمشتري ببيع بقلعة تسمى رده وله الخراج لله بانه ومنها أن من باع عبد الله مال فماله يباع الآن بشرطه المشتري ومنها أن من باع بخلاف قد أرت فتمت البائع الآن بشرطه المشتري فتمت الناس الأخذ بها بما ألزمهم الله عز وجل من الانتهاء إلى أمره

﴿ جعل الفرائض التي أحكم الله تعالى فرضها بكتابه وبين كيف فرضها على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وقال وثقه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فأحكم الله تعالى فرضه وبين كيف فرضه في كتابه في الصلاة والزكاة والحج وبين كيف فرضه على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن عدد الصلوات المفروضة خمس وأخبر أن عدد الظهر والعصر والعشاء في الحضر أربع أربع وعدد المغرب ثلاث وعدد الصبح ركعتان ومن فيها كلها فراءة ومن أن الجهر فيها بالقراءة في المغرب والعشاء والصبح وأن الخافضة بالقراءة في الظهر والعصر ومن أن الفرض في السجود في كل صلاة بتكبير وأن الخروج منها إن سلم وأنه يؤتى فيها بتكبير ثم قراءة ثم ركوع ثم جودتين بعد الركوع ومساوي هذا من حدودها ومن في صلاة السفر فصر كل ما كان أو بعائن الصلوات أن شاء المسافر وأثبت المغرب والصبح على الصلوات في الحضر وفي السفر وأنها كلها إلى القبلة - ما أقرأ كان أو مقبلا إلا في حال من الخوف أو حدة - ومن أن النوافل في مثل حالها لا تحفل إلا بظهور ولا تخوز إلا بقراءة وما تخوز به المكتوبات من الصلوات والركوع واستقبال القبلة في الحضر وفي السفر وأن للراكب أن يصلي النافلة حيث توجهت به دابته أخبرنا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبيد الله بن سراقه عن جابر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في غزوة بني النضير كان يصلي على راحلته متوجها قبل المشرق أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معناه لا أدرى أسمى بن أعمار أو قال صلى في - سفر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة الأعيان والاعتكاف سنة الصلوات في عدد الركوع والسجود ومن في صلاة الكسوف فزاد فيها ركعة على ركوع الصلوات بفعل في كل ركعة ركعتين أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وأخبرناه مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله فذكر عن عائشة وابن عباس في هذا الأحاديث صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ شغل واجتماع في حديثيهما ما على أنه صلى صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة ركعتين وقال تعالى في الصلاة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى تلك المواقيت وصلى الصلوات لموقوتها فحضر يوم الأخراب فلم يقد على الصلاة في وقتها فأخبرها بعد حتى صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء في مقام واحد أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن أبيه قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب جهوى من الليل حتى نسينا ذلك فولد الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله فوينا عزرا فعدا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فمداها فأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا قال وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة الخوف فأتى منهم فرجالا أو ركباناً (قال الشافعي) رضي الله عنه فيمن أتى بعد ذلك قبل أن ينزل الله عز وجل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الآية التي ذكر فيها صلاة الخوف والآية التي ذكر فيها صلاة الخوف قول الله عز وجل

وجعل وانما ضرب بنفي الارض الآية وقال واذا كنت فيهم فأتهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك الآية أخبرنا مالك عن زيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن محمد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة اخوف يوم ذات الرقاع ان طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فبلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما واتوا لانفسهم ثم انصرفوا فاضفروا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فبلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت مكانه بالساقا فأتوا لانفسهم ثم سلم بهم واخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن كثر عن اخيه عبيد الله عن النعمان بن محمد عن صالح بن خوات عن ابيه خوات بن جبير عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل حديث زيد بن رومان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا لانه على ما وصفت قبل هذا في هذا الكتاب من ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اداس سنة فاحدث الله تعالى في ثلاث السنة تسعها او ثمرها الى سنة منها من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة تقوم الحجة على الناس بها حتى يكونوا انما صاروا من سنة الى سنة التي بعدها فتعطي الله تبارك وتعالى تأخير الله لانه عن وقتها في انطوف الى ان يصلوها كما نزل الله تعالى ومن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في وقتها فسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في تأخيرها بقرض الله تعالى في كل سنة ثم سنة صلاه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في وقتها كما وصفت أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر اراء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر صلاة اتفق فقال فان كان خروفا اشد من ذلك صلوا بالاولى ركبا ما تستقبل القبلة وغير مستقبلها أخبرني رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معناه ولم ينسأ الله عن ابيه وانما مرفوع الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في وقتها كما وصفت من ان القبلة في المكتوبة على فرضها في الاقي الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة اليها وذلك عند المسابقة والهروب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة اليها وبنت السنة في هذا ان لا تترك الصلاة في وقتها كيف امكنك المصلي

(باب في الزكاة)

قال الله تبارك وتعالى في الزكاة واتقوا الصلواتوا الزكاة وقال والمقيم الصلاة والمؤتي الزكاة وقال فويل للذين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم راؤون ويجهلون للماعون فقال بعض أهل العلم في الزكاة المفروضة قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان يخرج الآية عاملا على الاول والى وكان يحتمل ان تكون على بعض الاموال دون بعض فذكرت السنة على ان الزكاة في بعض المال دون بعض فلما كان المال أحسن طائفة الماشية فأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الأبل والغنم وأمر فيما بلغنا بالاختصاص بالبرصا صناديق الماشية سواها ثم أخذ منها بعدد مختلف كاقضى الله على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وكان للناس ماشية من خيل وحمار وبغال وغيرها فلما أخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها ما ليس في الأبل صدقة استدلت على ان الصدقة فيما أخذ منه وأمرنا بالاختصاص منه دون غيره وكان الناس زرع وغراس فأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الثقل والعنب الزكاة بخمس غير مختلف عما أخذ منها وأخذ منها سبعة العشر اذا سقاها سبعة أو عشرين ونصف العشر اذا سقاها عشرين وقد أخذ بعض أهل العلم من الزيتون قسما على الثقل والعنب ولم يزل الناس غراس غير الثقل والعنب والزيتون كثير من الجوز واللوز والتين وغيره فلما أخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منه شيئا ولم يأمرنا بالاختصاص استدلت على ان فرض الله الصدقة فيما كان من غراس في بعض القرى دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وزرع الناس الحنطة والشعير والقمح وأحسنها سواها ففتل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

(١) قوله بيته هو
بضم حرف المضارعة
وتثنية ابتاء وهو من
تبت الرجل الحب بذر
وفي المحكم تبت ازرع
والنجر اذا غرسه
وزرعه كشيء موصوفه

عليه وسلم الاخذ من الخلطة والشعر والذرة واخذ من كان في ثياب من الدخن واللبث والعدس والارز
وكلى ما (١) بيته الناس وجعلوه قوتاً خيراً او عبيده اوسوية او انما مثل الحبس والفقاعى وحى تعلى أن
تكون خير اوسو بقاؤا انما اقبل على معنى وقيل على ما ثبت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اخذ
منه الصدقة وكان في معنى ما اخذ منه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان الناس ينوون ليقاؤوه وكان الناس
يأتون غيرهم يأخذونه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا من بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم فيما علمنا ولم يكن في معنى ما اخذ منه وذلك مثل الفقاع والاسفيوس والتكبرية وحسب العصف
وحسب الرشاء وما اشبهه فلم يكن فيه زكاة فدل ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض (قال الشافعي)
رحم الله تعالى وفرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الورق صدقة واخذ المسلمون في الذهب بعده
صدقة لما اخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبلغنا وما نأيد على أن الذهب والورق تعد
الناس الذي اشتهروه وأجازوه انما على ما نأيد عوايه في البلد ان قيل الاسلام وبعده (قال الشافعي)
رحم الله تعالى والناس نبر غير من نجاس وحديد ورماس فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم ولا أحد بعده زكاة تركناه انما التركة وأنه لا يجوز أن يقاس بالذهب والورق الذين هما الذين
علمنا في البلد ان على غيرهما لانه في غيرهما لا زكاة فيه وقد يهمل أن يشتري بالذهب والورق غيرهما
من الثبر اقل أجل معلوم بوزن معلوم وكان الباقي والزرر جداً كثيرة فامس الذهب والورق فلما لم يأخذ
فيهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يأمر بالاخذ ولا من بعده فيما علمنا وكان مال الخاصة وما
لا يتوزم به على أحد في نهي استهلكه الناس لانه غير نضام يؤخذ منهما (قال الشافعي) رحم الله تعالى
تم كان مما نقلت العامة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في زكاة ثلث اشبه والتعدأ به أخذها في كل سنة
مرة وقال الله عز وجل وأتوا حنيفة يوم صدقهم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يؤخذ مما فيه
ازكاة من نبات الارض الغراس وغيره على حكم الله عز وجل يوم يصدق لا وقت له غيره ومن في الزكاة
الحس فدل على أنه يوم يصدق لا في وقت غيره أخيراً ابن عيينة عن الزهري عن عبد الوهي سلمة عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وفي الزكاة الحس (قال الشافعي) رحم الله تعالى
ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الأموال كلها سواء وأن الزكاة في جميعها لا في بعضها دون بعض
وفرض الله تعالى الحس على من يجسد السبيل فذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن السبيل ازاد
والمركب وأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عواقيت الحس وكيف التبا فيه وما ينق
المحرم من ايس الثياب والطيب وأعمال الحس سوا هلمن عرفة والمزاد في الرمي والخلق والنظراف وما سوى
ذلك فلو أن امرأ لم يعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة مع كتاب الله عز وجل الاما وصفنا مما حسن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه معنى ما أذن الله عز وجل جلة وأنها استدرك مما وصفت من
فرض الله تعالى الاعمال وما يحرم ويحل ويدخل به فيه ويخرج منه وموافقه وما سكنت عنه سوى ذلك
من أعماله فامت الجدة عليه بأن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قامت هذا المقام مع فرض الله
عز وجل في كتابه مرة أو أكثر قامت كذلك أبداً واستدل أنه لا يخالفه سنة أبداً كتاب الله تعالى
وأن سنة وإن لم يكن فيها نص كتاب لا زكاة ما وصفت من هذا مع ما ذكرت سواء مما فرض الله تعالى من
مضاعف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ووجب عليه أن يعلم أن الله عز وجل لم يجعل هذا الخلق غير رسوله
وأن يجعل قول كل أحد وقوله أبداً تبع الكتاب الله تعالى ثم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن
يعلم أن عالمه ان روى عنه قولاً يخالف فيه نأين فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة لم يعلم سنة
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخالفها وأنقل عن قوله الى سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
ان شاء الله تعالى فان لم يفعل كان غير موصوفه فكيف والحس في مثل هذا فائمة الله تعالى على خلقه بما

أقرض من طاعة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأبان من موضع الذي وضعه به من وجهه وذنبه وأجل ذنبه
 قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال
 والمطافات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أشهر وقال والطلاق بلسن من الخيف من نساءكم إن أوليتم فعدتم
 أربعة أشهر والطلاق لم يفتن وأولاد الأحمال أحلهم أن يفتن من جنهن فقال بعض أهل العلم قد أوجب
 الله تعالى على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا وذكر أن الحمل الحامل أن تضع حملها فإذا جعلت
 أن تكون حاملا متوفى عنها زوجها أنت بالعشرين معا كما أجد في كل فرضين جعل عليها أنت بهما جميعا
 (قال الشافعي) رضي الله عنه فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسبغة أسبغة الحرت وضعت
 بعد وفاتها زوجها بأربع فسدت فتروى دل هذا على أن العدة في الوفاة والعدة في الطلاق بالأفرا أو الشهور
 اختيارية من أجل به من النساء أن الحمل إذا كان فاعدة سواء سابقة قال الله عز وجل حرمت عليكم
 أمهاتكم الآية وقال عز وجل والنساء من النساء الأمهات والآية فاحتلت الآية معنيين أحدهما
 أن ما سوى الله عز وجل من النساء محرمة وما سكت عنه ملال بالله عنده بقول الله عز وجل
 وأحل لكم ما وراء ذلكم وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية وكان يتنافى الآية أن تحرم الجمع
 بمعنى غير محرم الأمهات فكان ما سوى الله تعالى مالا مالا وما سوى الله تعالى حراما حراما وما سوى
 عن الجمع بينهما من الاختين كان معنى عنه وكان في نفيه عن الجمع بينهما دليل على أنه إنما حرم الجمع وإن كان
 كل واحدة منهما على الانفرا حل لافي الأصل وما سواهن من الأمهات والبنيات والعنات والخلات
 محرمات في الأصل وكان معنى قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم ما وراء من معنى تحريمه في الأصل
 ومن عوفي مثل حاله بالرضاع أن تتكلموا عن الوجه الذي أحله في النكاح فان قال قائل ما دل على هذا قيل
 فان انشأ المباحات لا يحل أن ينكح منهن أكثر من أربع ولو نكح خمس أصبح النكاح ولا يحل منهن واحدة
 إلا بالنكاح صحيح وقد كانت الخامسة من الخلال بوجه وكذلك الواحدة بمعنى قول الله عز وجل وأحل لكم
 ما وراء ذلكم بالوجه الذي أحله في النكاح وعلى الشرط الذي أحله به لا مطلقا فيكون نكاح الرجل المرأة
 لا يحرم عليه نكاح غيرها ولا نكاحها بكل حال كما حرم الله تعالى أمهات النساء بكل حال فتكون العمة والخالة
 داخلتين في معنى من أحل بالوجه الذي أحله به كما يحل له نكاح امرأة إذا فرق رابعة وكانت العمة إذا
 فو رقت أسبغة أسبغات قال الله عز وجل لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قل لا تجد فيها أوحى إلى
 يحرم ما على طاعته بطاعة الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاحتلت الآية معنيين أحدهما أن
 لا يحرم على طاعته أمهات الأمهات التي استثنى الله تعالى وهذا المعنى الذي إذا أوجر حل محاطا به كان الذي سبق
 إليه أنه لا يحرم عليه غير ما سوى الله تعالى محرم وما كان هكذا فهو والذي يقال له أظهر المعاني وأعماها أغلبها
 والذي لو احتلت الآية معاني سواء كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به الآن تأتي سنة رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم «بأن هو أوحى» يدل على معنى غيره مما تضمنه الآية فنقول هذا المعنى
 ما أراد الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقال بخاف في كتاب الله عز وجل ولا سنة لا بدلالة
 فيها أولى وأحد منها ولا يقال بخاف حتى تكون الآية تحتمل أن تكون أربعة أمهات أو أمهات الخاف فأما
 ما لم تكن محتملة فلا يقال فيها بما لا تحتمل الآية ويحتمل قول الله عز وجل قل لا أجد فيها أوحى إلى
 يحرم ما على طاعته طاعته من شيء مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه دون غيره ويحتمل ما نسب
 ما يكون وهذا أولى معانيه أمهات الأمهات لا بالآية عليه دون غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان
 عن ابن شهاب عن أبي إدريس الطولاني عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن
 أكل كل ذي ناب من السباع وأخبرنا مالك عن ابن جابر عن أبي حكيم عن عبيد بن سفيان الطنجرى عن
 أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام

قال الله تعالى والذين يشوقون منكم ويذرون أزواجهم من أنفسهم أربعة أشهر وعشرا وقال
 فإذا بلغن أجلهن الآية قد كرر الله أن على المتوفى منهن عسرة وأنهن إذا بلغن أجلهن فلهن أن يبعثن في
 أنفسهن بالمعروف ولم يذكر كراهة ما يجتنبه في العدة فكان ظاهر الآية أن عدا المنة في العدة هي
 الأزواج فضعوا ذلك في إتمامه ككتاب وكانت تحتل أن تسأل عن الأزواج وأن يكون علم في الأمسالة
 عن الأزواج أمسالة عن غيره كما كان سألها قبل العدة من طبيب وزينة فلما من رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم على المعتصم من الوفاء الأمسالة عن الطب وغيره كان علم الأمسالة عن الطبيب وغيره
 بفرض السنة والأمسالة عن الأزواج والسكنى في يستزوجها بالكتاب ثم السنة واحتلت السنة في هذا
 الموضع ما احتلت في غيره من أن تكون السنة حيث عن الله تعالى كيف يسألكها كما كانت الصلاة والزكاة
 والحج واحتلت أن يكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من قبل ليس فيه نص حكم الله تعالى

باب العلل في الأحاديث

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل قالنا بعد من الأحاديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 أحاديث في القرآن مثلها نصا وأخرى في القرآن مثلها جملته وفي الأحاديث منها أكثر مما في القرآن
 وأخرى ليس منها في القرآن شيء وأخرى متفقة وأخرى مختلفة وأخرى ناسخة ومنسوخة وأخرى مختلفة
 ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ وأخرى فيها نهي لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيقولون ما نهى
 عنه حرام وأخرى ليس فيها الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى فيقولون نهى وأمره على الاختيار
 لأعلى التحريم ثم يجحدكم تنهون إلى بعض المختلفة من الأحاديث دون بعض ويحدكم تنهون على
 بعض حديثه ثم يختلف فيما حكم عليها وتكون بعضها فلا تنهون عليه فما حكمكم في القياس وتركه ثم
 تقرقون بعد فحكم من ترك من حديثه الشيء وبأخذ قبل الذي ترك أو أنصف استنادا منه (قال
 الشافعي) رضي الله عنه فقلت له كل ما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله تعالى من سنة
 فهي موافقة كتاب الله في النص مثله وفي الجمل باليسين عن الله عز وجل واليدين يكون أكثر نصبرا
 من الجمل وما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس فيه نص كتاب فيفرض الله طاعته عامة في
 أمره تبعاه وأما النسخ والمنسوخ من حديثه فهو كما نسخ الله تعالى الحكم من كتابه بحكم غيره من كتابه
 عامة في أمره فكذلك سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نسخ بسنة وذكرته بعض ما كتبت
 في كتابي سنة من إباح ما وصفت وأما المختلفة التي لا دلالة معها على أيها ناسخ ولا أيها منسوخ فكل
 أمر متفق صحيح لا اختلاف فيه ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عربي اللسان والدار وقد يقول
 القول عامار يريده العام وعامار يريده الخاص كلوصفت في كتاب الله تعالى وسن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم قبل هذا وبمثل عن الشيء فيصعب على قدر المسئلة وفوضى الخبر عنه الخبر متقصي
 وأخبر بختصره فأبى بعض معاندون بعض ويحدت عنه الرجل الحديث قد أدركه جوابه ولم يدرك
 المسئلة فبذلك على حقيقة الجواب بعرفته السبب الذي يضرح عليه الجواب ويسن في الشيء سنة وفيما
 بخالفه أخرى فلا يخلص بعض السامعين من اختلاف الحالتين من فيهما ويسن سنة في نص معنى
 قصه مثله ما قلته ويسن في معنى بخالفه في معنى ويجمع في معنى سنة غير هذا اختلاف الحالتين فيجوز غيره
 تلك السنة فإذا أدى كل ما حفظه وأبعض السامعين اختلافها وليس منه شيء يختلف ويسن بلفظ يخرج
 عام جملته بغير شيء أو بخلافه ويسن في غير خلاف الجمل فبذلك على أنه لم يرد عام حرم ما أحل ولا ما أحل
 ما حرم ولكل هذا الظاهر فيما كتبه من جعل أحكام كتاب الله تعالى ويسن السنة ثم نسخها بسنة ولم يدع
 أن يبين صلى الله تعالى عليه وسلم كل ما نسخ من سنة بسنة ولكن رعاذهب على الذي سمع من رسول الله

صلى الله تعالى عليه وسلم بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ في حفظ أحد هاتين الذي سمع من رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم الآخر وليس به ذلك على علمهم حتى لا يكون فيهم موجود إذا ظن وكل
ما كان كما وصفت أممى على ما سببه عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقرئ بين ما فرق بينه منه
وكانت طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم في تنعيه على ما سببه واجبة ولم يزل ما فرق بين كذا وكذا لأن
قول ما فرق بين كذا وكذا فيما فرق بينهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يعدوا أن يكون جهلا من قاله
أو أن ياتسرا من الجهل وليس فيه إلا طاعة الله باتباعه وما لم يوحى فيه إلا الاختلاف فلا يعدوا أن يكون
لم يحفظ من نفسه كما وصفت قبل هذا فيعد مختلفا أو يغيث عنان بسبب تبيين ما عليه في غيره أو وهما من
محدث ولم يحد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا مختلفا فكشفناه الأوجه تاله وجهها يحصل به أن لا يكون
مختلفا وأن يكون اختلاف في الوجوه التي وصفت له أو تجد دلالة على الثابت منه دون غيره فيكون الحديث
فلا يكون الحديثان اللذان نسب إلى الاختلاف متكافئين فتصير إلى الأثبت من الحديثين أو يكون على
الأثبت منه دلالة من كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو الشواهد التي وضعا
فيل هذا فتصير إلى الذي هو أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل ولم يحد عنه حديثين مختلفين الأول ما أخرجه أو
على أحد هاتين دلالة أحد ما وضعا أما غرافقة كتاب الله تعالى أو غير من سنة أو بعض الدلائل وما نهى
عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو على التحريم حتى تأتي دلالة على أنه أراد به غير التحريم (قال
الشافعي) رضى الله عنه وأما القياس على سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأصله وجهان ثم
ينصرف إلى أحدهما وجه (قال) وما هما قلت أن الله تعالى تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله
تعالى عليه وسلم بحاسب في قضائه أن تعبدوه وكلمنا لا معصية لهما فالتعبد لهما معصية محمداهم رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم على المعنى الذي تعبدوه أو وجدوا في الخبر عنه لم يترك شيئا في مثل هذا المعنى
المحتمل به تعبد خلقه ووجب على أهل العلم أن يسلكوه سبيل السنة إذا كان في معناها وهذا الذي يتفرع
تقرعنا كثيرا والوجه الثاني أن يكون أصل لهم شيئا حله وحرم منه شيئا بعبه فيجلون الحلال بالحلة
ويحرمون الشيء بعينه ولا يقسمون عليه على الأقل الحرام لأن الأكثر منه حلال والقياس على الأكثر
أولى أن يقاس عليه من الأقل وكذلك أن حرم حلة واحدة وأصل بعضها وكذلك أن فرض شيئا ونهى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم التخصيف في بعضه وأما القياس فاما الأخذ به استدلالا بالكتاب
والسنة والأثر (قال الشافعي) رضى الله تعالى وأما أن يخالف حديثا رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم فاتباعه فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا من الله تعالى وليس ذلك لأحد ولكن قد يجعل الرجل
السنة فيكون له قول بخلافها لأنه بعد خلافها وقد يعقل المرء ويخطئ في التأويل (قال الشافعي)
رضي الله عنه فقال في قائل فتلى كل صنف مما وصفت من الاتباع في فيه الاتيان على ما سألت عنه بأمر
لا تكبر على قائله وأبدا بالناسخ والمنسوخ من من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإن كرمه شيئا مما
كان معه القرآن وإن كررت بعض ما ذكرت فقلت له كان أول ما فرض الله تعالى على رسوله في القبلة
أن يستقبل بيت المقدس قبل مكة وكان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لأحد أن يصلي إلا إليها في الوقت
الذي استقبله فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجهه رسول
والناس إلى الكعبة كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل بالكعبة في غير حال من الخوف
غيرها ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبدا وكل كان حثافي وقته بيت المقدس من حين استقبله النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أن حوّل عنه الحق في القبلة ثم أيدت الحرام الحق في القبلة إلى يوم القيامة
وتكذلك كل منسوخ في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رضى الله
عنه وهذا مع إبانة ذلك النسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة دليل على أن النبي صلى الله تعالى عليه

وسلم اذا سن سنة حوله الله عنها الى غيرها من اخرى يصير انما الناس بعد التي حول عنها لا يذهب على
علمهم الناصح فيثبتون على المنسوخ والثابتة على احدث ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من
فيكون في الكتاب شيء يري بعض من جهل اللسان أو العلم موقع السنة مع الكتاب واثباتها بما فيه أن الكتاب
يصح السنة فقال أفيمكن أن يخالف السنة في هذا الكتاب (قلت) لا وذلك لأنه عز وجل أقام الحجة على
خلفه من وجهين أحدهما في الكتاب كتابه ثم سنة نبيه بفرضه في كتابه اتباعها فلا يجوز أن يسر رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة لازمة فتسحق فلا يسر ما نسخها وانما يعرف الناصح بالأخر من الأمرين
وأكثر الناصح في كتاب الله عز وجل انما يعرف بذلك من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا كانت
السنة تدل على ناصح القرآن وتفرق بينه وبين منسوخه لم يكن أن تسحق السنة بقرآن إلا أحدث رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع القرآن سنة تسحق سنة الأولى للذهب الشبهة عن أقام الله تعالى عليه
الحجة من خلفه (قال) أفأرأيت لو قال قائل حيث وجدت في القرآن ظاهرا علما ووجدت سنة تحتل
أن تبيح عن القرآن وتحتل أن تكون خلاف ظاهره علمت أن السنة منسوخة بالقرآن (قال السافعي)
رحمه الله تعالى فقلت له لا يقول هذا عالم قال ولم قلت إذا كان الله عز وجل فرض على نبيه اتباع ما أزل
اليه وتبديله بالهدى وفرض على الناس طاعته وحكمه كان الإنسان كما وصفت قبل هذا اعتدلا للعاني وأن
يكون كتاب الله بقرآن عامار بأية الخاص والخاص بأية العام وفرض واجبه بينه وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم فكانت السنة مع كتاب الله تعالى هذا المقام لم تكن السنة تخالف كتاب الله ولا تكون السنة إلا
تخالف كتاب الله تعالى مثل نفي له أو سببه معنى ما أراد الله تعالى وهي بكل حال مشبهة كتاب الله تعالى (قال)
أفتو جدني الحجة بما قلت في القرآن فذكرت في بعض ما وصفت في كتاب السنة مع القرآن من أن الله
تعالى فرض الصلاة والزكاة والحج فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كيف الصلاة وعددها
ومواقيت أوقعتها وفي كم الزكاة من المال وما تسقط عنه من المال ونسب عليه ووقتها وكيف عمل
الحج وما يتب فيه ويباح (قال) وذكر في قول الله عز وجل والبارقة فافهموا أيديهما
الأيدي والزانية والزاني فاحلوا كل واحد منهما مائة جلدة وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
لماسن القطع على من بلغت مرقته ربع دينار فصاعدا أو جلده على الحرب السكر من دون التبين الحربين
والمدلولين سنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الله عز وجل أوامرها الخاص من الزكاة
والسراقة وإن كان يخرج الكلام عما في الظاهر على السراقة والزكاة (قال) وهذا عندى كلوصفت
أفجد حجة على من روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ملأكم عنى فأعرضوه على كتاب الله
تعالى فما وافقوه فأما فلتة وما خالفه فلقاؤه فقلت له ما روى هذا الحديث حديثه في شيء صغير ولا كبير
فيقال لنا كيف أثبتتم حديث من روى هذا في شيء وهذا أيضا رواية منقطعة عن رجل مجهول ونحن
لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء فقال فهل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رواية عما قلتم فقلت له نعم
أخبرنا صفوان بن عيينة قال أخبرني سالم أبو النضر أنه مع عبد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم قال لاثنين أحدهما شككته في أن يكتمه بأبيه الآخر من أمرى مما أمرت به
أو نهيت عنه فيقول لا أرى ما وجدناه في كتاب الله تعالى اتبعناه (قال السافعي) رحمه الله تعالى فقد
ضيق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الناس أن يردوا الأمر بفرض الله تعالى عليهم اتباع أمره
(قال السافعي) رضي الله عنه فقال فابن جلا أجمع لأن أهل العلم أو أكثرهم عليهم سنة مع كتاب الله
عز وجل يحتمل أن تكون السنة مع الكتاب دليل على أن الكتاب خاص وإن كان ظاهرا علما فقلت له
ثم بعض ما سمعته في حديثي هذا قال فأعذبه شيئا ففان قال الله عز وجل حرمت عليكم
أموالكم الآية وقال والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراءه

ذلكم أن تبتغوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد حرّم الله من حرم ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم فقال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وأولائها والمرأة وعمتها فلم أعلم مخالفاً في إباحته
 فكانت فيه دلالتان دلالة على أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكون مخالفة لكتاب الله تعالى
 بحال ولكنها مبينة عامه وخاصه ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد ولا أعلم أحداً رواه من وجه يصح
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا بأمر به (قال) فقال أفيجعل أن يكون هذا الحديث عندك
 خلافاً لشي من ظاهر الكتاب فأت لا ولا غيره (قال) في معنى قول الله عز وجل حرم عليكم أمهاتكم
 فقد ذكرنا التحريم ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم (قلت) ذكرتم حريم من هو حرام بكل حال مثل الأم
 والابن والأخت والعمة والخاله وبنت الأخ وبنت الأخت وذكر من حرم بكل حال من القرب والرضاع
 وذكر من حرم الجمع بينه وكان أصل كل واحد منهم مباحاً على الانفراد وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم
 يعني في الحالة التي أحلها به ألا ترى أن قوله عز وجل وأحل لكم ما وراء ذلكم يعني ما أحل به لأن
 واحد من النساء حلال بغير نكاح صحيح ولا أنه يجوز نكاح حائض على الأربع ولا يجمع بين أختين
 ولا غير ذلك مما نهى عنه (قال الشافعي) رضي الله عنه وذكرته فرض الله تعالى في الوضوء ومسح
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين وما صار إليه أكثر أهل العلم من قبول المسح (قال) بخالف
 المسح بأحد القرآن (قلت) لا تخالفه سنة عثمان (قال) فأوجهه (قلت) له لما قال الله تبارك
 وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية دللت السنة على أن كل من كان على طهارة ما لم يحدث
 فقام إلى الصلاة لم يكن عليه هذا الفرض وكذلك دللت على أن فرض غسل القدمين إنما هو على
 المتوضئ لا على غيره لبيها كامل الشهادة وذكرته تحريم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل ذي ناب
 من السباع وقد قال الله عز وجل قل لا أجد فيها أوصى إلى غير ما على طاعة الآية يعني ما حرم
 (قال) في معنى هذا (قلت) معناه قل لا أجد فيها أوصى إلى غير ما مما كنتم تأكلون الآن تكون ميتة
 وما ذكر بعد هذا فأما ما ذكرتم أنكم لم تعدوه من الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تفضلون إلا ما حرم
 الله عز وجل ودلت السنة على أنه أحل ما حرم عليكم منه ما كنتم تحرمون لقول الله عز وجل ويحل لهم
 الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكرته قول الله عز وجل وأحل الله
 البيع وحرم الربا وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآية ثم حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم بيع عاتق الدناير بالدرهم إلى أجل وغيرها خمرها المسلمون بغير رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم وبئس هذا ولا غيره خلافاً لكتاب الله تعالى (قال) لحظي معنى هذا بأجمع منه وأخصر فقلت له لما
 كلني كتاب الله تعالى دلالة على أن الله عز وجل قد وضع رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم موضع الإبانة
 عنه وفرض على خلقه اتباع أمره فقال تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا فأما معنى أحل الله البيع إذا
 كان على غير ما نهى الله تعالى عنه في كتابه أو على لسان نبيه وكذلك قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم مما
 أحله به من النكاح ومثل المين في كتابه لأنه أباحه بكل وجه وهذا كلام عري (قال الشافعي) رضي
 الله عنه وقلت له لو جاز أن تترك سنة مما ذهب إليه من جهل مكان السنن من الكتاب لجاز ترك ما وصفنا
 من المسح على الخفين وإباحة كل ما نزه اسم البيع وإحلال أن يجمع بين المرأة وعمتها وأولائها وإباحة كل
 ذي ناب من السباع وغير ذلك وخازن يقال من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يقطع من لم يقطع
 مرقته بيع دينار فصاعداً قبل التزويل ثم زل عليه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فمن لم يمس
 سرفق قطع وخازن وقال عثمان بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الرجم على النيب حتى زات عليه الزانية
 والزاني فأجلدهوا كل واحد منهم مائة جلدة الآية مجتهد البكر والنب لا ترجمه وأن يقال في البيع
 التي حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما حرمها قبل التزويل فلما زلت وأحل الله البيع وحرم

الربا كانت حلالا ۞ والربا أن يكون الرجل على الرجل الدين فيقول أنقصني أم تربي فيؤخر عنه
 ويريد في ماله وأشيائه هذا كثيرة (قال الشافعي) رضي الله عنه في قال هذا القول كان معطلا لعمامة من
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا القول جليل من قوله (قاله) أجل وسنة رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم كما وصفت في خالف ما قلت فيها فقد جمع الخليل بالسنة والخطابي الكلام فيما جمل
 (قال) فلا كرسنة لمصنف يستوي هذا (قلت له) السنن الناحضة والمنسوخة مغروقة في مواضعها
 وإن وردت طالت (قال) فيكتفي منها بعضها فلا كرسنة مختصرا بهذا فقلت له أخبرنا مالك بن أنس عن
 عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن واقد عن عبد الله بن عمر قال نهى رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر قد كرت ذلك لعشرة بنت
 عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة تقول تقول في ناس من أهل البادية حضرة الأنصبي في زمان النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذبحوا ثلاثا وتصدقوا بها في قالت
 فلما كان بعد ذلك قيل يا رسول الله لقد كان الناس ينذعون بفضاياهم يحصلون منها الولد ويتخذون منها
 الأضحية فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وما ذلك أو كما قال قالوا يا رسول الله نهيت عن أمثال
 لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم أغناهم بشككم من أجل الدافعة التي دفعت
 حضرة الأنصبي فكلوا ونسوا فواذا ذبحوا أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أهر
 قال نهيت العبد مع علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فسمعت يقول لا يأكل أحدكم من نسكه بعد
 ثلاث وأخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن أبي عبيد عن علي أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم لا يأكل أحدكم من نسكه بعد ثلاث أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك
 يقول أنا الذي سمع ما شاء الله من فضايانا ثم تزد بقتيم إلى البصرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذه
 الأحاديث تجمع معاني منها أن حديث علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في
 النهي عن أمثال لحوم الضحايا بعد ثلاث وحديث عبد الله بن واقد متفقان عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم وفيه جلالة على أن عليا رضي الله تعالى عنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأن
 النهي بلغ عبد الله بن واقد ودلالة على أن الرخصة من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تبلغ عليا ولا
 عبد الله بن واقد ولو بلغت الرخصة ما حدثنا بالنهي والنهي منسوخ وتر كالرخصة والرخصة ناهضة
 والنهي منسوخ لا يستغني سامعه عن علم ما نسخه وقول أنس بن مالك كنا نبيع لحوم الضحايا بالبصرة
 بمخمل أن يكون أنس مع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها فتروا الرخصة ولم يسمع نهيا أو سمع الرخصة
 والنهي فكان النهي منسوخا لم يذكره فقال كل واحد من المختلفين بما علم وهكذا يجب على كل من سمع
 شيئا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو ثبت له عنه أن يقول منه بما سمع حتى يعلم غيره (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى فلما حدثت عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالنهي عن أمثال
 لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم بالرخصة فيها بعد النهي وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا أنما
 نهى عن أمثال لحوم الضحايا بعد ثلاث لداقة كان الحديث التام المحفوظ أوله وآخره وسبب التصرم
 والاحلال فيه حديث عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان علي بن عبد الله
 يصر إليه (قال الشافعي) رضي الله عنه وحديث عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في التام
 والمنسوخ من السنن وهذا يدل على أن بعض الحديث يختص بغيره دون بعض فيحفظ منه ما
 كان أولا ولا يحفظ آخره ولا يحفظ آخره ولا يحفظ أولا فيؤدى كل ما حفظ فالرخصة بعد هذا الأمثال
 والاكل والصدقة من لحوم الضحايا لا يغني لأحد من معين لا اختلاف الحديثين فلما دفعت الدافعة نهيت
 النهي عن أمثال لحوم الضحايا بعد ثلاث وإذا لم تدف دافة والرخصة ثابتة لا كل والنزود والانتشار

قوله وإن وردت كذا
 في بعض النسخ وفي
 بعضهم وردت كشيء مصحح

والصدق (قال) ويحتمل أن يكون النهي عن امساك الخوم الصغرى بعد ثلاث منسوبات بكل حال فيمن
الإنسان من شخصته ما شاء ويتصدق بما شاء

(وجه آخر من التاسع والمنسوخ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديلة عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن
عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبي عبد الله الخدري قال حينما يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد
المغرب جهوى من الليل حتى كتبنا فذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال الآية قال فدعا
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلالا فمره فأقام الظهر فصلاها وأحسن صلاتها كما كان يصليها في
وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا (قال)
وذلك قبل أن ينزل الله تعالى في صلاة الخوف فرجالا أو ركبانا (قال الشافعي) رضي الله عنه ما حكى
أبو سعيد أن صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانت عام الخندق قبل أن ينزل في صلاة الخوف فرجالا
أو ركبانا استدلتنا على أنه لم يصل صلاة خوف إلا بعد ما أذخضها أبو سعيد وحكي تأخير الصلوات حتى
خرج وقت عامتها وحكي أن ذلك قبل نزول صلاة الخوف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا تؤخر صلاة
الخوف أبدا عما كان عن الوقت إن كانت في حشر أو عن وقت الجمع في السفر لخوف ولا غيره ولكن تصل كما
صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذي أخذنا به في صلاة الخوف أن مالكاً أخبرنا عن يزيد بن
رومان عن صالح بن خوات عن محمد بن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة خوف
أن طائفة صفت معوطا فعدوا العدو فبقي بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأغوا أنفسهم ثم انصرفوا
فعدوا وجاه العدو وبقيت الطائفة الأخرى فصلوا بهم الركعة التي بقيت من صلاتهم ثم ثبت جالسا وأغوا
لأنفسهم ثم سلم بهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن زكريا عن
أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه
عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى أن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم صلى صلاة الخوف على غير ما حكى مالك وإنما أخذنا به هذا لأنه كان أشبه بالقرآن وأقرب في
مكابية العدو وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبيين الحق في كتاب الصلاة وزكنا كثر من خالفنا فيه
وفي غير من الأحاديث لأن ما خولفنا فيه منها مفرق في كتبه

(وجه آخر من التاسع والمنسوخ)

قال الله تعالى واللاتي يأتين الشاحسة من فساتنكم إلى قوله فأعرضوا عنهما (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فكان حد الزانية بهذه الآية الحبس والأذى حتى أنزل الله تعالى على رسوله صلى الله تعالى عليه
وسلم حد الزنا فقال الزانية أو الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الآية فإذا أحسن
فإن آتيت بذاتة فاعلن نصف ما على المحصنات من العذاب ففسخ الحبس عن الزانية وثبت عليهم الحدود
وبل قول الله عز وجل في الآية فاعلن نصف ما على المحصنات من العذاب على فرق الله بين حد المملوك
والأحرار في الزنا وعلى أن النصف لا يكون إلا من جلد لأن الجلد معد ولا يكون من رجم لأن الرجم آتيا
على النفس بلا عدد لأنه قد وثق على نفس المرحوم رجة واحدة وبأقربا كثر ولا نصف لما لا يعلم بعدد
ولا نصف النفس فيوتى بالرحم على نصف النفس ويحتمل قول الله عز وجل في سورة النور الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أن يكون على جميع الزناة الأحرار وعلى بعضهم دون بعض فاستدلنا
بسنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم «بأنه هو أوى» على من أريد بالمائة جلدة أخبرنا

عبد الوهاب النخعي عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عبيدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال خذوا
عني حذوا عني فجد جعل الله له من سبيل البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والتيب بالتيب جلد مائة
والرحم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد دل قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فجد جعل الله
من سبيل علي أن هذا أول ما حطبه الزناة لأن الله تعالى يقول حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله له من سبيل
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم رحم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما عزا ولم يجعل له وأمرأة الأسمى
ولم يجعل له فدل ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الجلد منسوخ عن الزانين التبيين
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكن بين الأحرار فرق في الزنا إلا بالاحصان بالكساح وخلاف الإحصان
به وإذا كان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فجد جعل الله له من سبيل البكر بالبكر جلد مائة وتغريب
عام ففي هذا دلالة على أنه أول ما نسخ الحديث عن الزانين وحده بعد الحبس وإن كل حذ حذ الزانين
فلا يكون إلا بعد هذا إذ كان هذا هو أول حذ الزانين أخبرنا ما قال عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن أبي هريرة بن عتبة بن الجهمي أنهما أخبرا أن رجلا اختصم إلى رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله تعالى وقال الآخر وهو أفقههما أجل
يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله تعالى وأذن لي في أن أنكح فقال أنكح فقال إن ابني كان عسيفا على
هذا فزني بامرأته فأخبرت أن علي بن أبي الرحم فافتدت بثمنه بمائة شاة وبخارية في ثم أني سألت أهل العلم
فأخبروني أن علي بن أبي جلد مائة وتغريب عام وإنما الرحم على امرأته فقال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله تعالى أما غنمك وجار بثلث قرذ الئ وجلد ابنه
مائة وتغريب عام وأمرأته الأسمى أن يأتي امرأة الآخر قال اعتدت رجها فاعترفت فرجها أخبرنا
مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ودين زينا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فثبت جلد مائة والتبي على البكر من الزانين والرحم على التبيين الزانين وإن
كلاهما أُرِي بالجلد فقد نسخ عنه الجلد مع الرحم وإن لم يصكونا أُرِي بالجلد وأُرِي به البكر إن فهم
بخلاف التبيين ورحم التبيين بعد آية الجلد عاروى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى
وهذا الله معانته وأولاهه عندنا والله تعالى أعلم

(ووجه آخر من الناصح والمنسوخ) أخبرنا مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فجلس ثقله اليمين فمضى صلاة من الصلوات وهو قائم وصلىنا وراءه فعدوا لما انصرف قال اغما جعل الامام ليؤتم به فإذا صلى قاما فصلا خلفه قياما وإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال مع الله لمن حبه فقولوا ربنا لك الحمد وإذا صلى جالسافصلا وجلسوا يجعون أخيرا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيته وهو نائم فمضى جالسافصلا خلفه قوم قياما فاشار اليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال اغما جعل الامام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالسافصلا وجلسوا وهذا مثل حديث أنس وإن كان حديث أنس مفسرا أو وضع من تفسير هذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر رضي الله تعالى عنه فاستأخر إليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يكأنت فجلس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر وبها أخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكرنا إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر مثل معني حديث عروة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى قاعدا وأبو بكر قائما يصلي صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهم وراءه قيام (قال الشافعي)

(١) سقط هذا الحديث
من بعض النسخ كتيبه
مصححه

(١) أخبرنا يحيى بن حسان عن جابر بن سمرة عن عثمان بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها
مثل حديث مالك وبين فيه أن قال صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاعدا أو أبو بكر خلفه قائما والناس
خلف أبي بكر قيام (قال الشافعي) وجه الله تعالى فلما كانت هذه صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم في مرضه الذي مات فيه قاعدا أو الناس خلفه قياما استند للناس على أن أمره بالناس بالجلوس في سلطته
عن الفرس قبل مرضه الذي مات فيه فكانت صلواته في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما
خاصة لأن يجلس الناس يجلس الإمام وكان في ذلك دليل لما جاء به السنة واجمع عليه الناس من أن
الصلوات قائما إذا أطاعها المصلي وقاعدا إذا لم يطق وأن ليس للطبق القيام منفردا أن يصلي قاعدا فكانت
سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن صلى في مرضه قاعدا ومن خلفه قياما مع أنها كانت فضيلة الأولى
قبلها وإنه سنة في الصحيح والمريض واجماع الناس أن يصلي كل واحد منهم ما فرضه كما يصلي المريض
خلف الإمام السجدة قاعدا أو الإمام قائما وقد ذكرنا قول يصلي الإمام جالسا ومن خلفه من الأصحاء قياما فصلى
كل واحد فرضه ولو وكل الإمام غيره كان حسنا وقد وهم بعض الناس فقال لا يؤمن أحد بعد النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم جالسا وأخرج حديث رواه منقطع عن رجل مرغوب عن الرواية عنه لا تثبت
عنده حجة على أحد فيه لا يؤمن أحد بعد أبي جالب ولهذا أشبه في السنة من النائم والمنسوخ وفي
هذا لا على ما كان في مثل معناها إن شاء الله تعالى وكذلك أشبه في كتاب الله عز وجل فلو صنفنا بعضها
في كتابنا هذا وما بقي مفرق في كتاب أحكام القرآن والسنة في موضعه قال فلا كرم من الأحاديث
المتناقضة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ والجملة فيما ذهبت إليه منها دون ما تركت فقلت قد
ذكرت قبل هذا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع فصفت طائفة
وطائفة في غير صلاة باراء العدو وقصلى بالذين معه ركعة وأتوا الأنفسهم ثم انصرفوا فوقفوا باراء العدو
وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالسا وأتوا الأنفسهم ثم سلم بهم وروى
ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه صلى صلاة الخوف خلف هذه الصلوات في بعض أمرها
فقال صلى ركعة بطائفة وطائفة بينه وبين العدو ثم انصرفت الطائفة التي وراءه وكانت بينه وبين العدو
وجاءت الطائفة التي لم فصل معه فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه من مسلاته وسلم ثم انصرفوا ففتنوا
معا وروى أبو عبيد الزرقاني أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى يوم عسافان وخالفين الوليد بن
القبيلة نصف الناس معه ثم ركع وركعوا معا ثم سجد فسجدت معه طائفة وحرست طائفة فلما قام من
السجود سجد الذين حرسوه ثم قاموا في صلاتهم وقال جابر بن عبد الله هذا المعنى وقد روى ما لا يثبت
مثله خلافا كلها قال في قائل وكيف صرت إلى الأخذ بصلوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم ذات
الرقاع دون غيرها قلت أما حديث أبي عبيد الزرقاني وجابر في صلاة الخوف فكذلك أقول إذا كان مثل
السبب الذي صلى تلك الصلاة قال وما هو قلت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ألف
وأربع مائة وكان خالدا في مائتين وكان منه بعيد في صحراء واسعة لا يطعم فيه لقمة من معده وكثرة من مع
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان الأغلب منه أنه مأمون على أن يعمل عليه ولو جعل من بين يديه
رأه وقد حرس منه في السجود إذ كان لا يغيث عن طرفه فإذا كانت هذه الحال بقوله العدو وبعده وأن
لا حائل دونه يفره كما وصفت أمرت بصلوة الخوف هكذا (قال) فقال قد عرفت أن الرواية في صلاة
يوم ذات الرقاع لا تخالف هذا لاختلاف المذاهب فكيف خالف حديث ابن عمر (قلت) روى عن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم خواب بن جبير وقال سهل بن أبي حمزة بقرينة من معناه وحفظ عن علي
رضي الله تعالى عنه أنه صلى صلاة الخوف ليلة الهرب ركرا وروى صالح وكان خواب متقدما للصعيد والسنة
قال فهل من حجة أكثر من تقدمت حجة قلت نعم ما وصفت فيمن السبب يعني كتاب الله تعالى قال

فأين يوافق كتاب الله عز وجل قلت قال الله تعالى وإذا كنت فيهم إلى وحده وأخذكم وقال فإذا
 أطعكم فلا طاعة لله يعني والله تعالى أعلم فأخبروا الصلاة كما كنتم تصطلون في غير خوف فلما فرق الله عز
 وجل بين الصلاة في الخوف وفي الأمان حيث لا عمل فيه أن ينال منهم عدوهم غرة فنهضنا حديث خوات
 والحديث الذي يخالفه فهو حديث حديث خوات أولى بالخوف في الحديث منه وأخرى أن شكافا الطائفتان
 فيه وذلك أن الطائفة التي تصلي مع الإمام أو لا تحروسة بطائفة في غير صلاة والخامس إذا كان في غير
 صلاة كان مشغرا من فرض الصلاة قائما وقاعدا ومخفرا فائينا وثيبالا وخامسا أن جعل عليه ومنكاسا أن
 خاف عيلة من عدو ومثالا أن أمكت فرصة غير محمول بينه وبين عدا في الصلاة ويخفف الإمام عن
 معه الصلاة إذا خاف حيلة العدو بكلام الخامس (قال) وكان الحق للطائفتين مع سواء فكذلك الطائفتان
 في حديث خوات سواء تحرس كل طائفة من الطائفتين الأخرى والممارسة خارجة من الصلاة فككون
 الطائفة الأولى قد أعطت الطائفة التي حرسها مثل الذي أخذت منها حرسها خفية من الصلاة فكان
 هذا عدلا بين الطائفتين (قال الثاني) رجع الله تعالى وكان الحديث الذي يخالف حديث خوات بن
 جبير على خلاف الخذر تحرس الطائفة الأولى في ركعة ثم تنصرف والخروسة قبل أن تكمل الصلاة فتحرس
 ثم تصلي الطائفة الثانية تحرس وبطائفة في صلاة ثم يقضيان جملة الخامس أهم الآية ثم يخرج من الصلاة
 إلا الإمام وهو وسيد لا يقضي بها فكان هذا خلاف الخذر والقوة في المكيمة وقد أخبرنا الله عز وجل
 أنه فرق بين صلاة الخوف وغيره فانظروا لاهل دينه الملائكة منهم عدوهم غرة ولم تأخذ الطائفة الأولى من
 الأخرى مثل ما أخذت منها ووجدت الله تعالى ذكر صلاة الإمام والطائفتين معاولم يذكر على الإمام ولا
 على واحد من الطائفتين فضاء فدل ذلك على أن حال الإمام ومن خلفه في أنهم يخرجون من الصلاة لاقتضا
 عليهم سواء وهكذا حديث خوات وخلاف الحديث الذي يخالفه (قال الثاني) رجع الله تعالى
 فقال فهل للحديث الذي تركت وجه غير ما وصفت قلت نعم يحصل أن يكون لما جاز أن يصلي صلاة
 الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جاز لهم أن يصلوها كغيرها يسرهم ويخفف حالهم وحالات
 العدو وإذا كانوا العدو فاختلقت مصالحهم وكلها بمنزلة عنهم

(وجه آخر من الاختلاف)

(قال الثاني) رجع الله تعالى وقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروى ابن مه ود عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السور ومن القرآن فقال في مبتدئه ثلاث كلمات التحيات
 لله فبأي التشهد أخذت (قلت) أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن
 عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول
 قولوا التحيات لله الزاكيات لله الطيبات المسلووات لله السلام عليكم أيها النبي ورجة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (قال
 الثاني) رجع الله تعالى فكان هذا الذي علمنا من سبقنا العلم من فقهنا التمسك فإنا ثم سمعنا ما سنده
 وسمعنا ما سنده فلم نسمع استدا في التشهد بخلافه ولا يوافقنا أثبت عندنا من كان غير ما بنا فكان
 الذي ذهب إليه أن هو لا يعلم الناس على المنبر بين ظهراني أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 إلا ما علمهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما انتهى اليتمان حديث أصحابنا حديث ثبت عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم صراة إليه وكان أولى بها قال وما هو قلت أخبرنا الثقة يحيى بن حبان عن
 الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير ومعاوية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم التشهد كما يعلمنا السور ومن القرآن فكان يقول التحيات

فما كانت الصلوات النبوية لله السلام على من اتبع الهدى ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فلما
 روى الرواية اختلفت فيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فروى ابن مسعود خلافاً لهذا وأبو موسى
 خلافاً لهذا وجابر خلافاً لهذا وكلهم قد اختلف بعضهم بعضاً في شيء من لفظه ثم لم يخر خلافاً هذا كله
 في بعض لفظه وكذلك تشهد عائشة رضي الله تعالى عنها وكذلك تشهد ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
 ليس منها شيء الا وفي لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه وقد يرد به منهم ان شيء على بعض (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فقلت له الامر في هذا بين قال فأبشع في فأت كل كلام اريد به تعظيم الله تعالى فعلى من هو رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم فله جعل له الرجل فينبى والآخر يحفظه وما أخذ حفظاً أكثر
 ما يتخير فيه منه امالة المعنى فلم يكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلاف في شيء من كلامه يحيل المعنى فلا يبع
 امالته ففعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أجاز لكل امرئ منهم كل ما حبه اذا كان لا معنى فيه يحيل
 شيئاً من حكمه وتعل من اختلفت روايته واختلفت شهادته اغماضوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى
 ما حضرهم وأجبر لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أفيد شيئاً بل على ابا نعيم وصفت فقلت
 نعم قال وما هو قلت أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال
 سمعت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير
 ما أقرؤها وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرأها فكذلك أن أعجل عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم
 لبته بردائه فثبته الذي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان
 على غير ما أقرأتها فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أقرأها فقرأ القراءات التي سمعت يقرأها فقال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا أنزلت ثم قال في أقرأها فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن
 أنزل على سبعة أحرف فأقرأ ما تيسر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كان الله تبارك وتعالى
 لرافقه ورحمته خلقه أنزل عليه على سبعة أحرف مرفة منه بان الحفظ قد يزل لعل لهم قراءته وان اختلف
 لفظهم فيه ما لم يكن في اختلافهم امالة معني كان ما سوى كتاب الله تعالى أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ
 ما لم يزل معناه وكل ما لم يكن فيه حكم واختلاف اللفظ فيه لا يحيل معناه وقد قال بعض التابعين لقيت
 أناس من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واجتمعوا في المعنى واختلفوا على في اللفظ فقلت
 لبعضهم ذلك فقال لا بأس به ما لم يزل معني (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال ما في التمسك بالانفصاف
 الله تعالى وإلى لا رجوع أن يكون كل هذا فيه واسعا لأن لا يكون الاختلاف فيه الا من حيث كرت ومثل
 هذا كما قلت يمكن في صلاة التطوف فيكون اذا جاء بكل الصلاة على أي الوجوه روى عن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم أجزاء اذا خالف الله سبحانه بينهم وبين ما سواهم من الصلوات (قال) ولكن كيف صيرت
 الى اختيار حديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في التمسك دون غيره (قلت) لما رأيت
 وادعوا سمعته عن ابن عباس موصفاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره فأخذت به غيره معني لم أخذ
 بغيره مما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

(باب اختلاف الرواية على وجه غير الوجه الذي قبله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن باقر عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تبعوا الفضة على بعض ولا تبعوا الورق
 بالورق الا مثلاً بمثل ولا تبعوا الفضة على بعض ولا تبعوا الفضة بالفضة الا مثلاً بمثل أخبرنا مالك بن أنس عن
 موسى بن أبي نجيم عن سعيد بن مسروق عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه

وسلم قال الدبنار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما أخبرنا مالك بن أنس عن جدي بن قيس عن جده
عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال الدبنار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما ما عدا عهد نبينا
النبأ وهذا الصحيح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى عثمان بن عفان وعبد الله بن الصامت عن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم النهي عن الزيادة في الذهب بالذهب يدا بيد (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فأخذنا بهذه الأحاديث وقال مثل معناها إلا كإيمان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
وأكثر المقتضى في ذلك أن أخبرنا عثمان بن عيسى أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما يقول أخبرني أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال إنما الربا
في النسيئة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا بهذا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ونقرر من أصحابه
المكيين وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل إن هذا الحديث يخالف الأحاديث قبله
قلت قد يحتمل خلافها وموافقتها قال فبأي شيء يحتمل موافقتها قلت قد يكون أسامة سمع رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم يثقل عن الصنفين المختلفين مثل الذهب بالو روق والخطبة أو ما اختلف
جنسه متاخلا يدا بيد فقال إنما الربا في النسيئة أو تكون المسئلة تتبعته بهذا فأوردك الجواب فروى
الجواب ولم يصفه المسئلة أو ثبت فيها لئلا يفسد في حديثه ما ينبت هذا عن حديث أسامة فأحتمل موافقتها
لهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لم قلت يحتمل خلافها قلت لأن ابن عباس الذي
رواه كان يذهب فيه غير هذا المذهب فيقول لا ربا يبيع يدا بيد إنما الربا في النسيئة (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فقال قاطبة إن كانت الأحاديث قبله تخالفه في تركه إلى غيره فقلت له كل واحد من
روى خلاف أسامة وإن لم يكن أشهر بالحفظ له حديث من أسامة رضي الله تعالى عنه فليس به تقصير عن
حفظه وعثمان بن عفان وعبد الله بن الصامت رضي الله تعالى عنهما أشد ثبوت ما بالسنن والجمعة من أسامة
وأبو هريرة وأبو أسن وأحفظ من روى الحديث في دهره ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر باسم الحفظ
وبأن يثبت عنه الغلط من حديث واحد كان حديث الأكبر الذي هو أشبه أن يكون أولى بالحفظ من
حديث من هو أحدث منه وكان حديث حجة أولى أن يصار إليه عندنا من حديث واحد

باب وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عثمان بن عيسى عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن
محمد بن يزيد عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أسفر وأبصلا الفجر فإن
ذلك أعظم لأجرا وأعظم لأجوركم أخبرنا عثمان بن عيسى عن الزهري عن عمرو بن عاصم رضي الله تعالى
عنها قالت كن نداء من المومنات يصلين مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تصبح ثم يتصرفن وهن متلفعات
ببروطهن ما يعرفهن أحد من الغلس وذ كرت غلبس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد
وزيد بن ثابت وغيرهما من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منهم ما يعني حديث عائشة رضي الله
تعالى عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل نحن نرى أن نقرر بالقبر اعتمادا على حديث
رافع بن خديج ونزعم أن الفضل في ذلك وأنت ترى أن جازمنا إذا اختلف الحديثان أن نأخذ بأحدهما
ونحن نعد هذا أحسن ما ألف حديث عائشة رضي الله عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إن كان
مخالف الحديث عائشة رضي الله تعالى عنها فكان الذي يلزمنا وإلا أن نسير إلى حديث عائشة رضي الله
تعالى عنها فإنه لأن أصل ما ينبت نحن وأنتم عليه أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها دون
غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركناه (قال) وما ذلك إلا بسبب قلت أن
يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله تعالى فإذا كان أشبه بكتاب الله كانت فيه الحجة قال هكذا يقول

فلما قلنا لم يكن فيه نص كتاب كان أولا هيبا لنا الأنت منهما وذلك أن يكون من رواه أعرف استنادا
 وأشهر بالعلم وأحفظ أو يكون دوى الحديث الذي ذهبنا إليه من وجهين أو أكثر والذي تر ثلثين وجه
 فيكون الأكثر أولى بالحفظ من الأقل أو يكون الذي ذهبنا إليه أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل أو أشبه
 بما سواه من سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأولى بما يعرف أهل العلم أو أرواح في القياس
 والذي عليه الأكثر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) وهكذا نقول ويقول أهل
 العلم (قلت) حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أشبه بكتاب الله تعالى لأن الله تعالى يقول حافظوا
 على الصلوات والصلوة الوسطى فإذا دخل الوقت فأولى المسلمين بالمحافظة المقدم بالصلوة وهو أيضا أشهر
 رجلا بالصفة وأحفظ ومع حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ثلاثة كلهم يروون عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم مثل معنى حديث عائشة زين بن ثابت وسهل بن سعد وغيرهما والعديد الأكثر أولى
 بالحقيقة والتقل وهذا أشبه بسنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حديث رافع بن خديج (قال)
 وأى سنن (قلت) قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أزل الوقت رضوان الله وآخره عن الله
 وهو لا يؤخر على رضوان الله تعالى شيئا والعضو لا يحتمل إلا معينين عضوا عن نقصيرا أو تسعة والتسعة
 تشبه أن يكون الفضل في غيرها إذا لم يؤمر بترك ذلك الغير الذي وسع في (١) خلافها (قال) وما روي
 بهذا (قلت) إذا لم يؤمر بترك الوقت الأول وكان جائزا أن يسلم في غيره قبله فالفضل في التقديم
 والتأخير تقصير موسع وقد أجاز رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مثل ما قلنا أو شئ أي الأعمال أفضل
 فقال الصلاة في أول وقتها وهو لا بدع مريض الفضل ولا يأمر الناس إلا به وهو الذي لا يجبه له عالم أن تقديم
 الصلاة في أول الوقت أولى بالفضل لما يعرض إلا دمين من الاشغال والنسيان والعلل وهذا أشبه بمعنى
 كتاب الله عز وجل (قال) وابن هرون الكتاب (قلت) قال الله تعالى حافظوا على الصلوات
 والصلوة الوسطى ومن قدم الصلاة في أول الوقت كان أولى بالمحافظة عليهم من آخرها عن أول الوقت وقد
 رأينا الناس فيما وجب عليهم وفيما تطلعون عليه يؤمرون بتجزيه إذا لم يكن لما يعرض إلا دمين من
 الانشغال والنسيان والعلل التي لا يجبه لها العضول وأن تقديم صلاة الغير في أول وقتها عن أي بكر وعمر
 وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم مثبت
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال إن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم دخلوا في الصلاة
 مغلسين وخرجوا منها مسافرين بأطالة القراءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت قد أطلوا القراءة
 وأوجزوها والوقت في الدخول لا في الخروج من الصلاة وكلهم دخل مغلسا وخرج رسول الله صلى الله
 عليه وسلم منها مغلسا فقلت الذي هو أولى بذلك أن تسلم بها إليه مما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم وخالفتم فقلت يدخل الداخل فيها مسفرا ويخرج منها مسفرا ويوجز القراءة فقلتهم في الدخول
 وما احتجبت به من طول القراءة وفي الأحاديث عن بعضهم أنه خرج منها مغلسا (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فقال أفتعذخسبر رافع بخالف خبر عائشة رضي الله تعالى عنها فقلت لا فقال فبأي وجه
 توافقه قلت إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما حض الناس على تقديم الصلاة وأخير الفضل فيها
 احتسب أن يكون من الراغبين من يقدمها قبل الغير إلا آخر فقال أسفر وأب الفير يعني حتى يتبين الغير
 إلا آخر معترضا (قال) أفتقتل معنى غير ذلك (قلت) نعم يحتمل ما قلت وبين ما قلنا وقلت معنى يقع
 عليه اسم الاسفار (قال) فما جعل معناكم أولى من معناها (قلت) بما وصفت لك من الدلائل وبأن النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال عماران فأما الذي كانه ذنب السرعان فلا يجعل شيئا ولا يحرمه وأما الغير
 المقترض فيصل الصلاة ويحرم الطعام يعني على من أراد الصيام
 (وجه آخر عما يعد مختلفا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن

(١) قوله خلافها
 هكذا في النسخ ولعله
 من تحريف النسخ
 ووجه الكلام والله أعلم
 خلافة بالنسبة كبر فقامل
 كنية معصية

الزهرى عن عطاء بن ريد النبي عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تقبلوا القبلة ولا تستقبلوها غائط أو بول ولا تمشكن شرفوا أو غربوا قال أبو أيوب فقد مننا الشام فوجدنا من أحضر قد نبت قبل القبلة فتصرف ونستغفر الله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن حبان عن عبيد بن رافع عن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول إن الناس كانوا يقولون إذا فعلت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولايت المقدس فقال عبد الله لقد ارتفعت على ظهر من الناظر أيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على لبتين مستقبل بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أذنب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم عرب لا مغسلات لهم أولا أكثرهم في منازلهم فاحتمل أذنبهم معنيين أحدهما أنهم إنما كانوا يهتدون بطرائقهم في الصحراء فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستندروها ذلك من خوفه المؤنة عليهم لعمدة أهلبهم عن أن تستقبل القبلة أو تستندروها حاجة الإنسان من غائط أو بول ولم يكن لهم إرفاق في استقبال القبلة ولا استدبارها أوسع عليهم من بوق ذلك وكثيرا ما يكون الذاهبون في تلك الحال في غير استدبارهم عن مصل يرى عوراتهم مقبلين أو مدبرين إذا استقبلوا القبلة فأمر وأبان بكرموا قبلة الله عز وجل ويستروا العورات من مصل أن صلى حيث يراهم وهذا المعنى أنه معانيه والله تعالى أعلم وقد احتمل أن يكون نهيهم أن يستقبلوا ما جعل قبلة في الصحراء لغائط أو بول الثلاث غوط وبيان في القبلة فتكون قد نبت أو يكون من ورائها أذى للمصلين إليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمع أبو أيوب مخالفة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جولة فقال به على المذهب في الصحراء والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي تأسس مرافق في أن يضعوها في بعض الحالات مستقبل القبلة أو مستدبرها والتي يكون فيها المذهب لحاجته مستترافا بالمذهب جولة كما سمعته جولة وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عمومته وجملته حتى يجدد لالة بفرق بها فيه ولما حكى ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مستقبل بيت المقدس من طاحته وهو إحدى القبلتين وإذا استقبله استدبر الشكعية أنكر على من يقول لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها لحاجة ورأى أن لا ينبغي لأحد أن يقن عن أمر قبلة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يسمع فيما يرى ما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحراء بفرق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنهي في الصحراء ولا رخصة في المنازل فيكون قد قاله بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما فرق بينه وعلى اقتراح حال الصحراء والمنازل (قال الشافعي) وفي هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا قبله عنه وقاله وإن لم يعرف حيث يفرق لم يفرق بين ما لا يعرف الأدلة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الفرق بينه ولهذا أشياء كثيرة في الحديث اكتفينا بما ذكرنا منهم بما لم نذكره

(وجه آخر من الاختلاف) أخبرنا سفيان عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسئل عن أهل الدار من المشركين يمشون فيصاب من نساءهم وذواربهم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هم منهم وزاد عمرو بن دينار عن الزهرى هم من آبائهم أخبرنا سفيان عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهي عن قتل النساء والولدان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان سفيان يذهب إلى أن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هم منهم إباحة لقتلهم وإن حديث ابن أبي الحقيق ناسخ له (قال) وقد كان الزهرى إذا حدث حديث الصعب بن جثامة أتبعه بحديث ابن كعب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث الصعب في عمرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإن كان في عمرة الأولى فقد قيل أمر ابن أبي الحقيق قبلها وقبل في

[illegible]

ومن اغتسل فافعل أفضل وأخبرنا صفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن حمزة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان الناس عمال أنفسهم وكانوا يروحون بها بهم فقبل لهم لو اغتسلتم

(التمس عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرابي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو لم يأت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دلالة على أن نهيهم عن أن يخطب أحدكم على خطبة أخيه على معنى دون معنى كان الظاهر أن حراماً أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يشتد في الخطبة إلى أن يذهبها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه محتمل أن يكون جواباً لمنه أراد به معنى في الحديث ولم يسمع من حديثه السبب الذي له قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا إذا يعضه دون بعض أو شكاً في بعضه وسكاً عما شكاً فيه منه قد يكون الذي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن رجل يخطب امرأة فريضته وأذنت في انكاحه فخطبها أربعين عند هامته فرجعت عن الأول الذي أذنت في انكاحه فنهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذه الحال وقد يكون أن ترجع عن أذنت في انكاحه فلا يشكها من رجعت إليه فيكون هذا أفساداً عليها وعلى ما خطبها الذي أذنت في انكاحه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل لم حصر إلى أن تقول إن نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخطب الرجل على خطبة أخيه على معنى دون معنى قلت قبل دلالة عنه فإن قال قائل هي قيل له إن شاء الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن مزيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طافقها فأمرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن تعند في بيت ابن أمية كقوم وقال لها إذا حلت فاذنني قالت فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أما أبو جهم فلا يمنع عصاه عن عائته وأما معاوية فقص عاونه لا مال له أنكبي أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال أنكبي أسامة ففكرته فعمل الله فيه خيراً كثيراً واعتصم به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أفلا ودلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في خطبته فاطمة على أسامة بعد إعلامها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن معاوية وأبا جهم خطبها على أمرين أحدهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم أنهما لا يخطبانهما إلا وخليفة أحدهما بعد خطبة الآخر فلما لم يشهدا ولم يقل لهما ما كان لواحد منهما أن يخطب حتى يترك الآخر خطبته وخطب على أسامة بن زيد بعد خطبتهما استدلنا على أنها لم ترض ولو رضيت واحد منهما الأمر أن تزوج من رضيت وأن أخبرها بالأمير خطبها إنما كان إخباراً عما لم تأذن فيه ونهياً استشارته ولا يكون لهما أن تستنبر وقد أذنت لأحدهما فلما خطبها على أسامة استدلنا على أن الحال التي خطبها فيها غير الحال التي نهى عن خطبها فيها ولم يكن حال يفرق بين خطبتهما حتى يحل بعضهما ويحرم بعضهما إلا إذا أذنت للولي أن يزوجه فكان تزوجهما أن تزوجهما حتى أن يلزمها التزوج وكان عليه أن يلزمه وحلته فأما قبل ذلك فلاها واحدة وليس لوليها أن تزوجهما حتى تأذن فمكونها وغير كونها سواء فإن قال قائل أمرا كنه مخالفة طالعها غير ركنة فكذلك هي لو خطبت فتمت الخطبة وزوجت عنه ثم عاد عليها بالخطبة فلم تنسبه ولم تظهر ترغيبه ولم تترك فمكثت حالها التي تركت فيها نسبه مخالفة طالعها التي شتمت فيها وكانت في هذه الحال أقرب إلى الرضا ثم تنقل ما لاها قبل أن تكون إلى منزل بعضهما أقرب إلى الركون من بعض فلا يسمع فيه معنى بحال والله تعالى أعلم

الاحاديث من انه نهى عن الخطبة من بعد اذانهم الاولى بالتزويج حتى يصير امر الولي جائزا فاما ما لم يحز
امر الولي فاوّل حالها أو آخرها سواء والله تعالى أعلم

(باب النهي عن معنى أو وضع من معنى قبله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار أخبرنا سليمان عن أنس عن
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا معنى بين أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال المتبايعان
بالتخيير ما لم يتفرقا وأن نهيهم عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه إنما هو إذا تابعا قبل أن يتفرقا من
مقامهما الذي تابعا فيه وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى يعقدا البيع معا فلو كان البيع إذا اعتدا
لزم كل واحد منهما ما مضى البائع أن يبيعه رجل سلعة كسلعته أو غيرها وقد تم بيعه لسلعته ولكنه لما
كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فجاء آخر فأعطاه مثله بتسعة دنانير أخيه
أن يفسخ البيع إذا كان له الخيار قبل أن يفارقه ولعله يقصده ثم لا يتم البيع بينهما وبين بيعه الآخر
فيكون الآخر قد أقصد على البائع وعلى المشتري أو على أحدهما فهذا الوجه الذي عن أن يبيع الرجل على
بيع أخيه لا وجه له غير ذلك ألا ترى أنه لو باع ثوبا بعشرة دنانير فله البيع قبل أن يتفرقا من مقامهما
ذلك ثم باع آخر خيرا منه بدينار لم يفسخ البائع الأول لأنه قد لزمه عشرة دنانير لا يستطيع فسخها وقد
روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا يسوم أحدكم على سوم أخيه فإن كان تابعا وليست
أحفظه تابعا فهو مثل لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه إذا رضى البيع وأذن
بأن يباع قبل البيع حتى يولم يبيع لزمه فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل له فإن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم باع عن يزيد وبيع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى
طلب الزيادة

(باب النهي عن معنى يشبه الذي قبله في شيء وبشارفه في شيء غيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد
العصر حتى تطلع الشمس أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال
لا يتعز أحدكم بعلاته عند طلوع الشمس ولا عند غروبها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعهما قرن شيطان فإذا
ارتفعت فارقهما ثم إذا استوت فارقهما فإذا زالت فارقهما ثم إذا غابت فارقهما فإذا غابت فارقهما
ونهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فاحتمل النهي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم عن الصلاة في هذه الساعات معنيين أحدهما وهو أنهما
أن تكون الصلوات كلها واجبة الذي نهي ونهى عنه وما لزم وجهه من الوجود من التحريم في هذه الساعات
لا يكون لاحدا أن يصلي فيها ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قدم الصلاة قبل دخول
وقتها ثم خضر عنه ويحتمل أن يكون أراد به بعض الصلوات دون بعض فوجدنا الصلاة تنفرد بوجهين
أحدهما ما وجب منها فلم يكن لمسلم تركه في وقته ولو تركه كان عليه قضاءه والا تحريما تقرب إلى الله تعالى
بالتفعل فيه وقد كان للتفعل تركه فلا فضالة عليه وجدنا الواجب منها يفرق التطوع في السجدة إذا كان

المردوا كما في صلي المكتوبة بالأرض لا يحز به غيرها والناقلة را كما من توجهها حيث توجه وبغيره فان في
 الحضر والسفر فلا يكون من ألباق القيام أن يصلي واجبا من الصلاة قاعدة أو يكون ذلك لله في الناقله (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى فلما احتل المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يجحدوا على خاص دون عام إلا
 بدلالة من سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو إجماع علماء المسلمين الذين لا يمكن أن يجمعوا على
 خلاف سنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا غيره من حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم هو على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت أو إجماع المسلمين على أنه باطن دون ظاهر
 وخاص دون عام فيجعلونه بما جاءت عليه الدلالة عنه ويطيعونه في الأمرين معا أخبرنا مالك عن زيد بن
 أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرابي عن عدي بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم قال من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر
 ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإلم بجميع أن المصلي من
 الصبح ركعة قبل طلوع الشمس والمصلي ركعة من العصر قبل غروب الشمس فذلك ما عاين وقتي بجميع ما
 نخرم وقتي وذلك أنها صلي بعد الصبح والعصر ومع زوال الشمس وغروبها فهذه أربعة أوقات منهي
 عن الصلاة فيها فلما جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المصلي في هذه الأوقات مذكرا بركن الصلاة
 الصبح والعصر استدلنا على أن تنهي عن الصلاة في هذه الأوقات التي لا تلزم وذلك أنه لا يكون
 أن يجعل المرء مذكرا للصلاة في وقت تنهي فيه عن الصلاة أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
 أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول وأقم
 الصلاة ذكرى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث أنس وعمران بن الحصين مثل معنى حديث
 سعيد بن المسيب وزاد أحدهما أو نام عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم فليصلها إذا ذكرها فاعمل ذلك وقتها وأخير بذلك عن الله عز وجل ولم يستثن وقتا من الأوقات
 يدعيها أنه بعد ذلك كرها أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن يونس عن جبير بن مطعم أن النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يعن أحد أطراف هذا
 البيت وصلي أي ساعة شاء من ليل أو نهار أخبرنا عبد الجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن عطاء بن
 يسار عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معناه وزاد فيه يا بني عبد المطاب يا بني عبد مناف ثم أتى
 الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخبر جبير عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه أمر بإباحة
 الطواف بالبيت والصلاة لله في أي ساعة كانت ما شاء الطائف والمصلي وهذا بين أنه انتهى عن
 المواقيت التي تنهي عنها الصلاة التي لا تلزم بوجه من الوجوه فأما ما لم يقل به عنه بل أباحه عليه الصلاة
 والسلام وصلي المسلمون على جنازتهم عامة بعد الصبح والعصر لأنها الأربعة وقد ذهب بعض الناس إلى
 أن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح ثم نقر في الشمس طلعت فركب حتى أتى ذا طوى وطلعت الشمس
 فأنشأ فصلي فنهى عن الصلاة للطواف بعد العصر وبعد الصبح كأنه يعمد بالزمن من الصلاة فإذا كان
 أمر أن يترك الصلاة للطواف فأنما تركه لأن ذلك له ولا بد لو أراد من لا يذوق طوى طاحسة الإنسان كان
 واسعه إن شاء الله تعالى ولكنه سمع النهي بحلة عن الصلوات وضرب المشكك عليها بالمدنية بعد العصر
 ولم يسمع ما يدل على أنه انما تنهي عن المعنى الذي وصفنا فكان يجب عليه ما فعل ويجب على من علم المعنى
 الذي تنهي عنه والمعنى الذي أبحاث فيه أن يباحث بالمعنى الذي أباحها فيه بخلاف المعنى الذي تنهي فيه
 عنها كما وصفت مما روى على رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من النهي عن استئثار
 لحوم الغنم ما بعد ذلك إذ سمع النهي ولم يسمع سبب النهي فان قال قائل فقد صنع أبو عبد الله الذي كما
 صنع عمر فقلنا والجواب عنه كالجواب في غيره فان قال قائل فهل من أحد صنع خلاف ما صنعها قبل أم

(١) في بعض النسخ
عن أبي سعيد بن
أبي شعبة كنهه معصمه

ابن عمر وابن عباس وعائشة والحسن والحسين وغيرهم وقد سمع ابن عمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا ابن عبيدة عن عمرو بن دينار قال رأيت أبا عبد الله بن أبي رباح ابن عمر طاف بعد الصبح وصلى ركعتين قبل أن تطلع الشمس أخبرنا سفيان عن عمار الله بن عمار (١) أبي شعبة أن الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا وأخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة قال رأيت ابن عباس طاف بعد العصر وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما ذكرنا تفرق أمهات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا البيت من علمه على أن تعرفهم فيما روي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة لا يكون إلا على هذا المعنى أو على أن لا يبلغ السنة من قال خلافا منهم أو تأويل تخلفه السنة أو ما أشبه ذلك مما قد يرى فإنه لا فيه عذر إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه لا يثبوته ولا يوحى به شيء غيره بل الفرض الذي على الناس اتباعه ولم يجعل الله لأمته معه أمرا يخالف أمره

(وجه آخر يشبه الباب قبله) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن المزانة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا وأخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد بن مولى الأسودين سفيان أن زيدا أبا عباس أخبر عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسأل عن شراء التمر بالزبيب فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أينقص الرطب إذا بيع فقالوا نعم فنهى عن ذلك وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رخص الرطب أن يبيعها بخمرها وأخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رخص في بيع العرايا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان يبيع الرطب بالتمر متباعته انتهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه إذا نهى عنه لأنه ينفص إذا بيع وقد نهى عن بيع التمر بالتمر الامتلاء بمثل فلما نظرنا في نقصان الرطب إذا بيع كان لا يكون أبدا متلا على إذا كان النقصان مضيا لا يعرف فكان يجمع معنيين أحدهما النقصان في المكيلا والاخر المزانة وهي بيع ما يعرف كيله بما جهل كيله من جنسه فكان متباعته لمعنيين فلما رخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيع العرايا بالتمر كيلا لم تعد العرايا أن تكون رخصة من شيء قد نهى عنه اذ لم يكن النبي عنه عن المزانة والرطب بالتمر الامتلاء بهما إلى غير العرايا فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص

(وجه شبه المعنى قبله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد بن قيس عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن موهب أنه أخبر عن عبد الله بن محمد بن صبيح عن حكيم بن حزام أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أم أئبا أو لم يبلغني أو كاشاء الله تعالى من ذلك أنت تبيع الطعام قال حكيم بن أبي رباح قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تبعن طعنا حتى تستوفيه وأخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني عطاء ذلك أيضا عن عبد الله بن عيسى عن حكيم بن حزام أنه سمعه منه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا الثقة عن أيوب بن أبي عيسى عن يوسف بن ماعز عن حكيم بن حزام قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع ماليس عندى يعني بيع ماليس عندك وليس يضمنون عليك وأخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثر عن أبي النضر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة وهم يسلطون في التمر السنة والسنين فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحفل وأجل معلوم (وقال) غيره قد قال ما قلت وقال إلى أجل معلوم فكان نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يبيع المر ماليس عندك يحتمل أن يبيع ماليس بخصمه

راء المستغنى كإبراهيم البائع عند ثيابهم ما فيه ويحتمل أن يسعه ما لبس عنده ما لبس عليه بعينه فلا
 يكون موصوفا ولا مضمونا على البائع يؤخذ به ولا في ملكه فيلزمه أن يسلمه إليه بعينه وغيرهذين المعنيين
 فلما أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من سابق أن يسلف في كبل معلوم ورتق معلوم وأجل معلوم
 أو إلى أجل معلوم دخل في هذا بيع ما لبس عند القرماضة ولا يملكو كالحين بآعه فلما كان هذا مضمونا على
 البائع بصفة يؤخذ بها عند حمل الأجل دل على أنه انما انتهى عن بيع عين الشيء الذي ليس في ملك البائع
 والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يحتمل أن يكون الشيء عن بيع الاعيان الغائبة
 كانت في ملك الرجل أو في غيره ملكه لانه قد تملك وتنقص قبل أن يراها المشتري (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فكل كلام كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو على عمومته وظهوره
 حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم «بأنى هو وأبى» يدل على أنه انما يريد
 بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض كما وصفت في هذا وما كان في مثل معناه ولزم أهل العلم
 أن يعضوا الخبرين على عمومهما ووجههما ما وجدوا الامضاتهما لوجهها ولا بعدد وجهها ولا بعدد وجهها ولا بعدد وجهها
 أن عضيا وذلك انما لا يمكن فيهما أن يعضيا معا وأوجهنا السبل إلى امضاتهما لو لم يكن واحد منهما مأثورا وجب من
 الآخر فلا تنسب الحديثين إلى الاختلاف ما كان لهما وجه معنويان في معنهما انما يختلف ما لم يعض
 احدهما الا بسقوط غير متصل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا محله وهذا يحرمه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى فقال ففسق على جامع نهى الله عز وجل ثم نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عاما لا يبق
 منه شيئا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقالت له جميع نهيه معنيين أحدهما أن يكون الشيء الذي
 نهى عنه محرما لا يحل الا بوجه دل الله عليه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا نهى
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الشيء من هذا أو ألقى محرم لا وجه له غير الضرر إلا أن يكون على
 معنى كما وصفت (قال) ففسق في هذا الوجه الذي بدأت بك من النهي مثال يدل على ما كان في مثل معناه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقالت له كل النساء محررات الفروج الا الواحدة من المعنيين الشكاح
 أو الوطء على البين وهما المعنيتان اللذان أذن الله عز وجل فيهما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 كيف الشكاح الذي يحل به الفرج المحرم قبله فسق فيه وليا وشهودا ورمانا من المشكوة التوب وسنة في
 رضاها دليل على أن ذلك يكون رضا المترج لا فرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا جع
 الشكاح أو بعارض الزوجة التوب والزواج وأن تزوج المرأة ولم يشهد وحل الشكاح الا في حالات
 سأذكرها إن شاء الله تعالى فإذا انقص واحد من هذا كان الشكاح فاسدا الا أنه لم يؤت به كلس رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم به الوجه الذي يحل به الشكاح ولو سعى مدافعا كان أحب إلى ولا يفسد الشكاح
 بتركه تسمية الصداق لأن الله تعالى أثبت الشكاح في كتابه بغير مهر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء في هذا المرأة الشريفة والذبيقة لأن كل واحدة منهما فيها محله
 وتحرم وجبها لو عليها من الللال والحرام والحد وسواء (قال) والحالات التي لو أن بالشكاح فيها على
 ما وصفت أنه يجوز الشكاح فيما لم يبه الله عنه من الشكاح فلما إذا عقد بغير هذه الاشياء كان الشكاح
 مفسوخا نهى الله عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن الشكاح بما لا نهى
 عنها فذلك مفسوخ وذلك أن ينكح الرجل أخت امرأته وقد نهى الله عز وجل عن الجمع بينهما أو ينكح
 الخالصة وقد انتهى الله به إلى أربع وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن انتهاء الله عز وجل به إلى
 أربع حظر عليه أن يجمع بين أكثر منهن أو ينكح المرأة على عمتها أو خالتها وقد نهى النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم عن ذلك أو ينكح المرأة في عدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل نكاح كان من هذا
 لم يصح وذلك لانه قد نهى عن عقده وهذا ما لا خلاف فيه بين أحد من أهل العلم (قال الشافعي) رحمه الله

تعالى ومثله والله تعالى أعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الشغار وأن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن المحرم أن يشكح أو يشكح (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى فخص نفسه بهذا كله من النكاح في هذه الحالات التي نهى عنها بطل ما مضى
 به ما نهى عنه مما ذكرنا قبله وقد عدا الشافعي هذا المعنى غير ما هو مكتوب في غير هذا الموضع (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى ومثله أن يشكح الرجل المرأة بغير انكشاف فبعد فلا يجوز لأن العقد وقع بها
 عنه ومثل هذا ما نهى عنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بيع الفروج وبيع الرطب بالتمر إلا أن التمر أيا
 وغير ذلك مما نهى عنه وذلك أن أصل مال كل امرئ محرم على غيره إلا بما أحله وما أحله من البيوع
 ما لم يمتنع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 من البيوع محلا ما كان أصله محرما من مال الرجل لا شيء ولا تكون المعصية بالبيع المتبهي عنه نحن محرمات
 ولا يجل إلا بما لا يكون معصية وهو ما يدخل في عامة العلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل
 ما الوجه المباح الذي نهى المرء عنه من نكاح وهو خلاف المهر الذي ذكر قبله فهو إن شاء الله تعالى مثل
 نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يشتم الرجل المسلم وأن يشتم ثوب واحد فخص ما فرجه
 إلى السماء وأنه أمر غلاما أن يأكل مما بين يديه ونهاه أن يأكل من أعلى الصفعة وروى عنه وليس
 كتب ما قبله مما ذكرنا أنه نهى عن أن يقر الرجل إذا أكل بين الثمرتين وأن يكشف الثمرة عما في
 حوفها وأن يعرض على ظهر الشربة فلما كان الثوب مباحا لا يسهو وانضم ما حله كله حتى يأتي عليه
 كله إن شاء والارض مساحته إذا كانت له لا آدمي وكان الناس فيه (١) شرعا فهو منهي فيها عن أن
 يفعل وأمر فيها أن يفعل شيئا غير الذي نهى عنه وانتهى يدل على أنه انما نهى عن الشتم والاختباء
 في ثوبه بغير وجه غير مستتر أن في ذلك كشف عورته قيل له إن شترها بثوبه فلم يكن نهيه عن كشف عورته
 نهيه عن ليس فوجه فيصير عليه ليس بل أمره أن يلبسه كما يستعورته ولم يكن أمره أن يأكل من بين يديه
 ولا يأكل من رأس الثريد إذا كان مباحا أن يأكل مما بين يديه وجميع الطعام إلا ما في الأكل من بين يديه
 لأنه أجل بعدد ما كاه وأبعد من قبح الصفعة والنهم وأمره أن يأكل كل من رأس الطعام لأن البركة تنزل
 فيه على النظر في أن يبارك له بركته إذا قدم به يوم زوالها وهو يبيع له إذا كل ما حول رأس الطعام أن
 يأكل رأسه وإذا أباح له المهر على المهر الشربة فله أن يقر به عليه إذا كان مباحا لا لأنه لا يمنع المهر
 عليه فيصير منه فاختار ما لم يمتنع منظره فله أن يأكل ما سوى الثوب وطرف الخياط على وجه النظر
 لا على أن التمر ليس محرم وقد نهى عنه إذا كان الثمر يتي متضايقا لم يفر كالأنثى إذا عرس عليه في ذلك
 الوقت يمنع غير محقق في المهر فإن قال قائل فما الشربة من هذا أو الأول قيل له من قامت عليه الخبة يقول أن
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عما وحفت ومن فعل ما نهى عنه وهو عالم نهيه فهو عاصي بفعله
 ما نهى عنه فليست تغفر الله تعالى ولا بعد فإن قال قائل فهو عاصي والذي ذكر في الكتاب قبله في
 النكاح والبيوع عاصي فكيف فرقت بين ما نهى فقلت أمافي المعصية فلم أفرق بينهما إلا في قد جعلها
 عاصين وبعض المعاصي أعظم من بعض فإن قال فكيف لم تحرم على هذا الصنيع وأكله ومجره على الأرض
 بمعصيته وحرمته على الآخر نكاحه وبيعته بمعصيته قيل هذا أمر بأمر في مباح حلال له وأما ما
 حله وحرمته عليه ما حرم عليه وما حرم عليه غير ما أحله ومعصيته في النبي المباح له لا تحرمه عليه بكل
 حال ولكن تحرم عليه أن يفعل فيه المعصية (قال الشافعي) رضي الله عنه فإن قيل فامثل هذا قيل له
 الرجل له الزوج وأما ما نهى أن يبايعها ما نهى وصافين وفعل لم يحل ذلك الوقت له في حاله
 تلك ولم تحرم واحدة منهما عليه في حال غير تلك الحال إذا كان أصلها مباحا حلالا (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى وأصل مال الرجل محرم على غيره إلا بما أحله وفروج النساء محرمات إلا بما أباحت

(١) قوله شرعا يفتح
 الشين وإزاء الحسوة
 كافي كتب المعصية
 مصدقة

عن الشكاح والملك فاذ اعتد عقد البيع أو الشكاح منيها ثم ما على محرم لا يحل إلا بما أحل به لم يحل
المحرم عزم وكان على أهل تحريمه حتى يأتي الوجه الذي أحله الله تعالى في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله
تعالى عليه وسلم أو إجماع الناس أو ما هو في مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد مثلت قبل
هذا انتهى الذي أريد به غير التحريم بل لئلا يفتى في كتابه من زديده وأما الله تعالى العسيرة والتوفيق

(باب العمل)

(قال الشافعي) رضي الله عنه قال في فائل ما العلم وما يجب على الناس في العلم فقلت له العلم علمان علم
عامة لا يسع بالغا غير مطلوب على عقله جهله قال ومن مثل ماذا قلت مثل أن السلوات خمس وأن الله على
الناس يوم شهر رمضان وحج البيت أن استطاعوا إليه سبيلا وزكاة في أموالهم وأنه حرم عليهم القتل
والزنا والزنا والسرقة والخمر وما كان في معنى هذا مما كلف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم
وأموالهم وأن يكفوا عنه مما حرم الله عليهم منه وهذا المصنف كله من العلم موجود نصا في كتاب الله
تعالى وموجودا ما عدا أهل الإسلام ينقله كله عوامهم عن مدني من عوامهم يحكون عن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتنازعون في حكاية ولا وجوبه عليهم وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه
الغلط من الخبر ولا التأويل ولا يجوز فيه التنازع قال في الوجه الثاني فقلت له ما ينسب العباد من
فروع الشرائع وما يخص به من الأحكام وغير عام ليس فيه نص كتاب ولا في أكثر من نص وإن كانت
في شيء منه سنة فاعلم في من أخبار الخاصة لا من أخبار العامة وما كان منه يحصل التأويل ويستدل
قباسا (قال) فيعد وهذا أن يكون واجبا وجوب العلم الذي قبله أو موضوعا عن الناس علمه حتى يكون
من علمه مستغلا ومن تركه عليه عابرة ثم تركه أو من وجه ثالث قال فقلت له وإذا كرا الخلف فيه وما يلزم منه ومن يلزم ومن
رجحه الله تعالى فقلت له بل هو من وجه ثالث قال فقلت له وإذا كرا الخلف فيه وما يلزم منه ومن يلزم ومن
يسقط فقلت له عذره من العلم ليس ينقلها العامة ولم يكلفها كل انقاصه ومن أحسن يوفيه من
انقاصه فلا يسعهم كلهم كافة أن يعطوها وإذا أقامهم من خاصتهم من فيه الكفاية لم يضر جبره عن تركها
إن شاء الله تعالى والتفضل فيها لمن قام بها على من عطلها (قال) فأوجدني في هذا خبرا أو ثبوتي في معناه
ليكون هذا أقبالا عليه فقلت له فرض الله الجهاد في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أتت
التفريغ من الجهاد فقال إن الله اشترى من المؤمنين أموالهم وأموالهم بأنهم الجنة يقاتلون في سبيل الله
فيقتلون ويقتلون وقال الله عز وجل وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة وقال فاقبلوا المشركين
حيث وجدتموهم وخذوهم وأخسرهم وأفعسوا والهم كل مرحد فان قاتلوا أو أقاموا الصلوات أو آتوا الزكاة
أو خلوا ببلههم وقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يعززون على الله ورسوله الآية
أخبرنا عبد العزيز بن محمد البراءودي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي حنيفة عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا أزال أقاتل الناس حتى يشولوا آله إلا الله فأتوا طائفة عسوا
منى دعاءهم وأموالهم إلا بغيرها وحسابهم على الله وقال الله عز وجل مالك إذا قبل لكم الغزو فاقبل
الله أنا ظم إلى الأرض أرضكم بالحجة إلى الدين من الآخرة الآية وقال عز وجل انشروا وأخفوا فارتدلا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فاحتمل الآيات أن يكون الجهاد كله والتفريغ خاصة منه على كل منطبق له
لا يسع أحد منهم التلطف عنه كما كانت السلوات والخير والبر كافة لم يضر جبر أحسنهم وجب عليه فرض منها
أن يؤدى غير الفرض عن نفسه لأن عمل كل أحد في عدا لا يكتب لغيره واحتمل أن يكون معنى فرضها
غير معنى فرض السلوات وذلك أن يكون قصد بالفرض فيها قصد الكفاية فيكون من قام بالكفاية في
جهاد من جوهده من المشركين مشركا تادية الفرض وبأفلة الفضل ومخرج من تخلف من المأمور ولم يسأل الله

بها قال الله عز وجل لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله
أمر لهم وأنفسهم فضل الله الجاهدين بأمرهم وأنفسهم على القاعد من درجة وكلا وعد الله الحسنى
(قال الشافعي) رضى الله عنه فضل أما القاعد في الآيات والقرش في العامة فإن الدلالة أنه إذا قام
بعض العامة بالكفاية أخرج المختلفين من المأثم (قال الشافعي) رضى الله عنه عقابته في هذه الآية
فإنه وإن عوملها قلت قال الله تعالى وكلا وعد الله الحسنى فوعد الله المختلفين عن الجهاد بالحسنى على
الاحسان وأما فضل الجاهدين على القاعد من وثوقا أو اتبعوا بالتخلف إذا غزا غيرهم كانت العقوبة بالمأثم
أن يعرف الله عنهم أولى بهم من الحسنى قال فهل تجد في هذا غير هذا قلت نعم قال الله تعالى وما كان
المؤمنون ليخرجوا كافة فلولانفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا
إليهم فيعلموا بتقذرون وغير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره من أصحابه جماعة وخلفاء آخرين
حتى خلف على من أبي طالب أكرم الله تعالى وجهه في عزه وتوكل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخبر
الله أن المسلمين لم يكونوا ينفروا كافة قال فلولانفر من كل فرقة منهم طائفة فأخبر أن التفريق على بعضهم
دون بعض وإن التفتة إنما هو على بعضهم دون بعض وكذلك ما عدا القرش في عظم الشرائض التي
لا يسع جهلها والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما كان القرش فيه مفسدا
به قصد الكفاية فيما يشوب إذا قام من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم ولو
ضيقوا ما عدا ذلك أن لا يخرج واحد منهم مطبق فيه من المأثم بل لا أشك أن شاء الله تعالى أن قوله لا تنفروا
بمذبحك عذابا أليما (قال) لما عدا ذلك (قلت) الدلالة على أن تخلفهم عن التفريق كافة لا يسعهم وتغير بعضهم
إذا كان في تفريقه كفاية بخروج من تخلف عنهم من المأثم إن شاء الله تعالى لأنه إذا نفر بعضهم وقع عليهم اسم
النفر (قال) ومثل ما ذكره أسوى الجهاد (قلت) الصلاة على الجنائز ودفع الأهل تركها (١) ولا يجب على كل
من يتخلف عنها كلهم حضوره وهو يخرج من تخلف من المأثم من قام بكفايتها وهكذا إذا السلام قال الله عز
وجل وإذا أحيمت فتية فليؤا بأحسن منها أو ذرعا وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سلم القائم
على القاعد وإذا سلم من أقوم واحدا جزأ عنهم وإنما يريد بهذا الرذوق القليل جامع لأسر الرد والكفاية
فيه مانع لأن يكون الرذوق لا ولم ير المسلمون على ما وصفت منذ بعث الله عز وجل نبيه فمما بلغنا في اليوم
يشفق أهلهم ويشهد الجنائز بعضهم ويجهاد ويرد السلام بعضهم ويتخلف عن ذلك غيرهم فيعززون
انفضل لمن قام بالنفقة والجهاد وحضور الجنائز ورد السلام ولا يؤمنون من قسر عن ذلك إذا كان لهذه أقوم
قائمون بكفايته

باب خبر الواحد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال في قائل أحد دل على أن ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى ثبت عليهم
خبر الخاصة قلت خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإلى من
أشبهه به السعة منه ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها أن يكون من حديثه ثقة في دينه
معروف بالصدق في حديثه عالما بحديثه عالما بحليل معاني الحديث من القناعة أو أن يكون ممن يؤدى
الحديث بحروفه كما سمع لا يثبت على المعنى لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بحليل معانيه
لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام والحرام إلى الحلال وإذا أراه غير رفته فلم يبق وجه يخاف فيه أهالة
الحديث حافظا إن حدث من حفظه ما قبل كتابه إن حدث به من كتابه إذا ترك أهل الحنفية في الحديث
وافق حديثهم برأى من أن يكون مدلسا يحدث عن أبي حاتم يسع منه فحدث عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم ما يحدث الثقات خلافة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويكون فكذلك من قوة عن حديثه حتى

(١) ولا يجب الخ هكذا
في جميع الأصح تكرار
لفظة كل وانظر أنه
من الأصح كتبه
مختصة

ينتهي بالحديث موصولا الى الذي نسلي الله تعالى عليه و... لم أروى من انه يرد في الحديث لان كل واحد منهم
 مثبت لن حديثه ومثبت على من حديث عنه فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت (قال) فأوضح لي
 هذا يعني اني ان اكون... أحرف في... هذا خبر في... وما وصفت في الحديث (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى فقلت له اني اريد ان اخبرك بشي يكون هذا فيما عليه قال نعم فقلت هذا اصل في نفسه فلا
 يكون فيما... على غيره لان القياس أضعف من الاصل (قال) فقلت أرأيت ان تجعله قياسا ولكن مثله على
 شي من الشهادات التي اعلمها عام (قلت) له قد يخالف الشهادات في أشياء وعما معاني غيرها (قال)
 وأين يخالفها (قلت) أقبل في الحديث الرجل الواحد والمرأة والأقبل واحد منهم ما وجد في الشهادة
 وأقبل في الحديث حديثي فلان عن فلان اذا لم يكن مدلسا ولا أفسدا في الشهادة الا جعلت أو رأيت
 أو شهدني وفي خلاف الأحاديث فاحذبه عنها استدلالا لا كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وهذا لا يؤخذ به
 في الشهادات فكذا ولا يجوز حذبه بها (قال) ثم يكون خبر كثير كلهم خبر وشهادتهم ولا أقبل حديثهم من قبل
 ما يدخل في الحديث من كثرة الحالة وازالة بعض الفاظ المعاني ثم هو يجمع الشهادات في أشياء غير
 ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال اما ما قلت من أن لا تقبل الحديث الا عن ثقة حافظ عالم
 بما يحصل معنى الحديث فكيف قلت فلم تقبل فكذا في الشهادات فقلت له ان الحالة بمعنى الحديث اخفى
 من الحالة بمعنى الشهادات وبهذا احتطت في الحديث باكثر مما احتطت به في الشهادة (قال) وهذا كما
 وصفت ولكن انكرت اذا كان (أ) من حديث عنه ثقة فحدث عن رجل لم تعرف انت ثقة استأذنت من أن
 نقبل الثقة حسن الظن به فلا تتركه بروي الا عن ثقة وان لم تعرفه أنت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فقلت له أروايت أو بعة نفع عدول فقهه شهدوا على شهادة شاهد من يثق لرجل على رجل أكنت
 فاضاياه ولم تقبل فانه الأربعة ان الشاهد من عدلان قال لا ولا أقنع بشهادتهما حتى أعرف عدلهما اما
 بتعديل الأربعة لهما وإما بتعديل غيرهما ومعرفة من بعدلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت
 له ولم تقبل لهما على المعنى الذي أمرتني أن أقبل عليه الحديث فتقول لم يكرهوا الشهادة الا على من هو عدل
 عندهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قد يشهدون على من هو عدل عندهم ومن عرفوه ولم يعرفوا
 عدله فلما كان هذا موجودا في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادتهم من شهدوا عليه حتى أعرف عدله
 وعدل من شهد عندي على عدلي فغير فلا أقبل بتعديل شاهد على شاهد عدل الشاهد غيره ولم أعرف عدله
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فالحاجة ان في هذا الحجة عليك في أن لا تقبل خبر الصادق عن
 جهلنا صدقه والناس من أن يشهدوا الاعلى شهادتهم من عرفوا عدله أشد حفظا منهم من أن يشهدوا
 حديث من عرفوا صدقه حديثه وذلك أن الرجل يثق بالرجل يرى عليه سيما الظرف فحسن به الظن فيقبل
 حديثه ويتقوله وهو لا يعرف حاله فيذكر أن رجلا يقال له فلان حديثي كذا إما على وجه رجحان عند علم
 ذلك الحديث عند ثقة طيبة به عن نفسه وإما على أن يحدث به على السكارة والنهيب منه وإما يغفل في
 الحديث عنه ولا أعلم اني نقبت أحدا برأيت أن يحدث عن ثقة حافظ وآخر مخالفه فعملت في هذا ما
 يجب على ولم يكن مطلبي الدلائل على معرفة صدق من حدثني بأوجه على من طلبي ذلك على معرفة صدق
 من فوزه لاني أحتاج في كلهم الى ما أحتاج اليه فيمن لقيت منهم لان كلهم مثبت خبرا عن فوزه ولم يرد
 (فقال) فما بالك قلت من لا تعرفه بالسند ليس أن يقول عن وقد عكن فيه أن يكون لم يسمعه فقلت له
 المسألة ان عدول عدول اعماء الامر في أنفسهم وحالهم في أنفسهم غير صالحهم غيرهم الأنزى الى اذا
 عرفتهم بالعدل في أنفسهم فثبتت شهادتهم واذا شهدوا على شهادة غيرهم لم أقبل شهادتهم غيرهم حتى أعرف
 حاله ولم تكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل من شهدوا على شهادته وفقرهم عن خبر أنفسهم ولم أسمعه على
 الصفة حتى يستدل من فعلهم عما يخالف ذلك فيجوز من منهم في الموضع الذي خالف فعلهم فيه ما يجب عليهم

(أ) قوله من يحدث
 عنه فكذا في جميع
 النسخ بباء الغائب
 والمعنى عليها غير ظاهر
 فلعسل المناسب له
 المخاطب كسبه معصمه

(١) قوله متفرقة هو
منصوب بمحذوف
مستفاد من المقام أي
وأوامها متفرقة الخ
كتبه مصنفه

(٢) قوله من أي وجه ما
عكذا في جميع النسخ
بالجمع بين أي وما وأصل
ما زائدة كتبه مصنفه

فقلت له أقترعوا على جمعة قال نعم في أن أجعلها (١) متفرقة في عدد حاوٍ أن لا يجعلها إلا شهادتنا فقلت فلو
قلت له خذ في خبر الواحد مع ما سمع من الشهادتي أن أجعله وما تفرق ليما في عدد من كان في جمعة الإكراهي
عليك (قال) فقلت بالخلوف من عدد الشهادتي خبر الواحد لا (قلت) وكذلك قلت في قبول الواحد
خبراً واستدلالاً وقلت أرايت شهادة السامع في الزيادة من خبرها ولا خير حافي ورهم قال أرايت قلت فإن
قبل قلت في خبر الواحد أقل من شاهد واحد أم لا قال نعم قلت ولم يحظر أن يجوز أقل من ذلك فأجرت ما أباه
المسلمون ولم يكن هذا خلافاً لقولهم فقلت في ذلك أقل في تبييت خبر الواحد استدلالاً بأشياء كلها أقوى
من احترام شهادة الشهاد (قال) فهل من جهة تفرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع (قلت) نعم ما أعلم من
أهل العلم فيه مما ألتما (قال) وما هو (قلت) العمل يكون بآثار الشهادتي أمور من دونهما في أمور (قال)
فأين هو من دونهما قلت إذا شهدني مريض عجز به إلى نفسه بآلة (٢) من أي وجه ما كان الجواب دفع بها
عن نفسه غمراً أو إلى ولده أو والد أو يدفع بها عنها وموضع الفتن سواء عاين في الشهادة أن الشاهد
أعياشهم بها على واحضليز غمراً أو عقر بقوله رجل ليخذه غمراً أو عقرية وهو خفي كما يلزم خبر من
غمم غير داخل في غم ولا عقر به ولا العار الذي لزمه وأعله خبر ذلك إلى من له أن يكون الشاهد ملاه
منه ولو له أو والد فتقبل شهادته لأنه لا طنة ظاهرة كلفته في نفسه وولده والد وغير ذلك مما بين فيه
من مواضع الفتن وأحدث ما جعل ويحرم لا يجوز إلى نفسه ولا إلى غيره ولا يدفع عنها ولا عن غيره ما سألها
يقول الناس ولا عما فيه عقوبة عليهم ولا لهم وهو من حديثه بذلك الحديث من المسلمين سواء كان
أمر محل أو يحرم فهو شر يك الاتعامة فيه لا تختلف حالاته فيكون المباح من مردود الخبر وغيره بلين
أخرى مقبول الخبر كالمختلف حال الشاهد لعموم المسلمين وخواصهم وللناس حالات تكون أخبارهم
فيها أصح وأخرى أن تحضرها القوي منها في أخرى ونسب دوى التيات فيها أصح وفكرهم فيها أوم
وعظمهم فيها أقل وذلك عند خوف الموت المرخص بالسفر وعند كره وغير تلك الحالات من الحالات
التيبة عن الخفية (قال الشافعي) رجع الله تعالى فقلت له قد يكون غمري الصدق من المسلمين صادقاً في
هذه الحالات وفي أن يؤمن على خبر فيرى أنه يعتمد على خبر فيه فيصدق فيه غاية الصدق أن لو يكن تقوى
فبما من أن ينصب لأمانة خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجوز إليها ثم يكذب بعد أو يرفع التفت في بعض
الصدق فيه فإذا كان موجوداً في العامة وفي أهل الكذب الخالات التي يصدقون فيها الصدق الذي
نطبق به أنفس المحدين كان أهل التقوى والصدق في كل حالاتهم أولى أن يتفظوا عند أولى الأمور
بهم أن يتفظوا عند ما في أنهم وضعوا مواضع الأمانة ونسبوا الأمانة والدين وكذا قال علي بن الزينم الله
تعالى من الصدق في كل أمر وإن الحديث في الحلال والحرام أعلى الأمور وأبعد ما من أن يكون فيه
موضع ذلته وقد قدم إليهم الحديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في أن يقدم إليهم في غيره
فوعده على الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النار (قال الشافعي) رجع الله تعالى أخبرنا
عبد العزيز بن محمد الدراودي عن محمد بن العجلان عن عبد الوهاب بن عطاء عن عبد الواحد البصري
عن والته بن الأسقع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن أقرى الأقرى من قذلي ما لم أفل ومن أرى
عليه في المنام ما لم يرا من ادعى إلى غير أبيه وأخبرنا عبد العزيز بن الدراودي عن محمد بن عمرو بن علقمة
عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قال على ما لم أفل فليتبوأ مقعده
من النار (قال الشافعي) رجع الله تعالى حديثنا عن أبي سلمة عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر بن سالم عن
سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن الذي يكذب على بيته في النار أخبرنا
عمر بن أبي سلمة عن عبيد الله بن عمر بن محمد عن أبي سلمة عن أمه قالت قلت لأبي فأنفة مالك لا تحدث
عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما يحدث عنه الناس قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله

تعالى عليه وسلم يقول من كذب على فلنفسه عذاب عظيم من الشارب قبل رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم يشرب ثلاث وعشرين الأرض بيده أخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحديثوا عني ولا تكذبوا علي
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الحديث روى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في
هذا وعليه اعتمادنا مع غيره في أن لا نقبل حديثنا الا من ثقة ويعرف صدق من حل الحديث من حين
ابتدأ الى أن يبلغ به منتهاه فان قال قائل وما في هذا الحديث من الدلالة على ما وصفت قبل له قد أحاط
العلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يأمر أحدا بحال أن يكذب على بني إسرائيل ولا على غيرهم
فإذا أباح الحديث عن بني إسرائيل فليس أن يقولوا الكذب على بني إسرائيل أباح وإنما أباح قبول ذلك
عن حديثه من جهل صدقه وكذبه ولم يجهل بشايع يعرف كذبه لأنه روى عنه أنه قال من حدث بحديث
وهو براه كذبا فهو أحد الكاذبين ومن حدث عن كذاب لم يبرأ من الكذب لأنه يرى الكذاب في حديثه
كذبا ولا يثبت على أن تصدق الحديث وكذبه الا تصدق الخبر وكذبه الا في الخاص القليل من
الحديث وذلك أن يثبت على الصدق والكذب فيه بان يحدث المحدث عما لا يجوز أن يصحكون مثله
أو ما يخالف ما هو ثابت واكتروا لا لا بالصدق منه وإذا فرق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين
الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل فقال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحديثوا عني ولا تكذبوا
على فاعلم بحسب أن شاء الله تعالى أن الكذب الذي تم لهم عنه هو الكذب الحق وذلك الحديث عن لا يعرف
صدقه لأن الكذب إذا كان منهم اعتمد على كل حال فلا كذب أعظم من الكذب على رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم

(الحجة في تثبيت خبر الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال في كراهية في تثبيت خبر الواحد بنحو خبر أو دلالة فيه
أرجاع فقلت له حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن
أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال نصر الله عبد الله مع مشائقي حفظها وواعظها وأذا قرب
حامل فقه غير فقهه ورب حامل فقهه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يفتقر عليهن قلب مسلم خلاص العمل لله
تعالى والتصحية المسلمين وزوم جماعةهم فليدعوا عنهم فليحيط من ورائهم (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فليذهب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى استماعه وقائه وأداها امرأ يؤذيها
والامرء واحد دل على أنه لا يأمر أن يؤذي عنه الا ما تقوم الحجة به على من أدى إليه لأنه انما يؤذي عنه
حلال يؤذي وحرام يحجب وحذ بقاء ومال يؤخذ ويعطي وتبعية في دين ودنيا ودل على أنه قد يحل
الفقه غير فقهه يكون له حافظا ولا يكون فيه قطبها وأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بزم جماعة
المسلمين مما يحجب به في أن اجماع المسلمين ان شاء الله تعالى لازم أخبرنا سفيان قال أخبرني سالم أبو النضر
مولى عمر بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن أبي رافع يخبر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
لا ألفين أحدكم منكرا على أركته بأية الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا
في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وأخبرني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
جمله من سلا وفي هذا تثبيت الخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وإعلامهم أنه لازم لهم وإن لم
يحدوا له نص حكم في كتاب الله تعالى وهو منسوخ في غير هذا الموضع وأجبت ما سألت عن زعم من أسلم عن
عطاء بن يسار أن رجلا قتل امرأته وهو مسام فوجد من ذلك وجدا شديدا فأرسل امرأته تسأل عن ذلك
فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فأخبرته فقالت أم سلمة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبل وهو

صاتهم فرجعت المرأة الى زوجها فآخبرته بما فراد ذلك سرا وقال اسما مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
يحل الله لموته ماشاء فرجعت المرأة الى أم سلمة فقربت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندها فقال
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما بال هذه المرأة فآخبرته أم سلمة فقال ألا أخبرتها أي أقبل ذلك
فقلت أم سلمة قد آخبرتها فذهبت الى زوجها فآخبرته فزاد ذلك سرا وقال اسما مثل رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم يحل الله لموته ماشاء فعضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم ثم قال والله لا أقبل
الله وأعلمكم بحديثه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد سمعت من يبدل هذا الحديث ولا يحضره كثر
من واصله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا بأس بآخبرتها
أي أقبل ذلك دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله لأنه لا بأس بما كان خبره مما تكون
به الحجة لمن آخبر به وهكذا أخبر امرأته أن كانت من أهل الصدق عنده أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار
عن ابن عمر قال بلغنا الناس بقاء في صلاة الحج إذا أتوا آت فقال إن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم قد أنزل عليه السلام قرآن رفا أمر أن يستقبل الكعبة قبل أن يركعوا وكانت وجوههم الى الشام
فاستدأروا الى الكعبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأهل قباء أهل سابق من الأنصار وقفه وقد
كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله تعالى في القبلة إلا بما تقوم عليهم
بدخلة ولم يلقوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يسمعهوا ما أنزل الله عليه في نحو بل القبلة فيكونوا
مستقبين بكتاب الله أو سنة نبيه ساعا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يخبر علمته وانتقوا الخبر
واحدا كان عندهم من أهل الصدق عن فرض كان عليهم فتركوا الى ما أخبرهم عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم أنه أحدث عليهم من نحو بل القبلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكونوا يفتوا أن شاء
الله تعالى بخبر واحد إلا عن علي بن أبي طالب أن الحجة ثبتت عليه إذا كان من أهل الصدق ولا يجحدوا بهذا مثل هذا
الحديث العظيم في دينهم إلا عن علم بأنهم أحدا أنه لا يدعوا أن يخبروا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
بما صنعوا منه ولو كان ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في نحو بل القبلة
وهو فرض مما لا يجوز لهم إقبال لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن شاء الله تعالى قد كتبتهم على قسلة ولم
يكن انكم تركها إلا بعد علم بقرينة عليكم حتى يمتنعوا حتى أو خبر عامة أو أكثر من خبر واحد عن
(قال) أخبرنا مالك عن أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال كتبت أسفي أبي عبيد بن الجراح
وأبا طلحة وأبي بن كعب شرا بئس فضيخ وعمر طاههم آت فقال أن الحجة قد حوت فقال أبو طلحة فم يا أنس إلى
هذه الجرار فأكسرها فقصت الى مهراس أنا فسر بها إلى الله حتى تكسرت (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وهو لا في العلم والمكان من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتقدم بحجته بالموضع الذي لا يكره عالم
وقد كان الشرا بئس عندهم حلالا لا يشربونه بقاءهم آت واحد فآخبرهم بغيرهم الجرار أبو طلحة وهو مالك
الجرار بغير الجرار ولم يقل هو ولا هم ولا واحد منهم نحن على تحليلنا حتى نأق رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم مع قرينة سألوا بأننا أخبر عامة وثلاث أنهم لا يربون حلالا آخر فاسرفوا ليسوا من أهله
والحال في أنهم لا يدعون أخبار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما فعلوا ولا يدعون في كان ما قبلوا من
خبر الواحد ليس لهم أن ينهوا عن قبول مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم أنيس أن يقد على امرأته جسد ذكر أم أمة فان اعترفت فأرجعها فاعترف فرجها
أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنيس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وزاد سفيان مع أبي هريرة وزاد سفيان أخبرنا
عبيد الله بن زاذان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن عمر بن الخطاب عن أبي هريرة قال
قالت يما نحن عنى إذا على بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه على جعل يقول إن رسول الله صلى الله تعالى

في كونه بتغير في الكتاب أو ما يدل على تهمة من غفلة رسول جليل الكتاب كان عليه أن يطلب علم ما نقل
فيه حتى يثبت ما ثبت عند من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وحكنا كانت كتب مختلفا بعدد وعملهم وما أجمع المسلمون عليه من أن يكون الخليفة واحدا والفاطمي
واحدا والامام واحدا والامير واحدا فاختاروا عبد الرحمن بن عوف واختار عبد الرحمن بن عثمان بن عيسى (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وأولاه من القضاة وغيرهم يفتون وتنفذ أحكامهم ويقضون الحدود ويتخذ
من بعدهم أحكامهم وأحكامهم اختيار عنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فغير ما وصفت من سيرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أجمع المسلمون عليه منه دلالة على فرق بين الزمادة والخير وأحكام
الأثرى أن فتناه الشافعي على الرجل الرجل أفاضل خير بخبره عن ثقة ثبت عند أقرار من خصم أقره
عنده فأنفذ الحكم فيه فلما كان يلزمه خبره أن ينفذه عليه كان في معنى الخبر بطلان أو حرام فدل عليه أن
يجله أو يحرمه بما شهد به ولو كان الشافعي الأخير عن يهود شهدوا بخبره على رجل لم يسمعكم إليه أو أقرار من
خصم لا يلزمه أن يحكم به فتى أنه لم يسمعكم إليه أو أنه من يخاصم إلى غيره حكم بينه وبين خصمه بما يلزم
شاهداه على رجل أن يأخذ منه ما شهد به عليه من ثمنه يد كان في معنى شاهد عند غيره فيقبل وأما
كان أو غيره إلا شاهد معه كلوتم عند غيره ليقبله إلا شاهد بطلب معه غيره ولم يكن الأخير إذا كان
شاهدا أن يثبتهم إلا واحد أخبر بالثقة وسفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عبد بن المسيب
أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فتى في الإجماع عشرين غنم من الإبل رعى التي تليها عشر وفي
الوسطى عشر وفي التي تلي الخمس سبع وفي الخمس رست (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما كان
معه وفاء الله تعالى أعلم عند عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم فتى في البديهيين وكانت البديهة
أطراف مختلفة الجمال والمنافع تزيلا تزاها فحكم على واحد من الأشراف بقدر من ثمن الكلب فهدا
فباس على الغير فلما وجد كتابا لم يروى من حرمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفي كل
أصح مما غلبه العشرين الإبل صاروا البديهيين كتابا لم يروى والله تعالى أعلم حتى ثبت لهم أنه
كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي هذا الحديث دلالة على
أحد اعتبار قول الخبر والأخرى أن يقبل الخبر في الوقت الذي يثبت فيه من أجل من أحد من الأئمة
مثل الخبر الذي قبلوا ودلالة على أنه لو مضى أيضا عمل من أحد من الأئمة لم يوجب على النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم خبر بخلاف عمله لترك عمله فخير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ودلالة على أن حديث
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده ولم يرض المسلمون به عمل فبنا على خلاف
هذا بين المهاجرين والأنصار وثمة كروا أنهم أن عندكم خلافة ولا غيركم بل صاروا إلى ما وجب عليهم من
قبول الخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وترك كل عمل خالفه ولو بلغ عمر هذا صار إليه أن شاء
الله كالمصار إلى غيره مما ينافي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينفوا الله وتأييده أو أوجب عليه في اتباع
أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والله بان ليس لأحد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر
وأن طاعة الله تعالى في اتباع أمر رسوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال قال دارقطني على أن عمر
عمل ما أمر صار إلى غيره بخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) فإن أوجدهتموه (قال) فني
أعجبا إياي ذلك دليل على أمرين أحدهما أنه قد يعمل من جهة الرأي إذا لم يجد سنة والأخرى أن
السنة إذا وجدت وجب عليه ترك كل عمل خالفه ووجب على الناس ترك كل عمل وجد السنة بخلافه
وأبطال أن السنة لا تثبت إلا بخبر ثقة يسمعها أو علم أنه لا وجه لشيء قالها (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبر سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول المدة

لعقبات ولا تترك المرافقين ويذكر وجهه بالحق أخبره الفضلاء بن سفيان أن رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأته أمية النبي صلى الله عليه وسلم من بعده فجمع إليه عمر (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وقد فسرت هذه الحديث قبل هذا الموضع وأخبرنا سفيان بن عمار بن دينار وابن طاووس عن طاووس
 أن عمر قال أنكر الله امرأته مع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الجنتين تسيباً فقام رجل من مالائين
 التابعة فقال كتمت بين يدي بيني وبينك فصرخ فصرخ بأحداهما الأخرى فطم فالتفت جنتها فقصي
 بغير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فصرخ فصرخ بأحداهما الأخرى فطم فالتفت جنتها فقصي
 قال كتمان عن في هذا امرأته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد جمع عمر عما كان يقسم به عليه
 الله تعالى إلى أن قال عليه حكم نفسه وأخبرني الجنتين أنه لو لم يسمع هذا القسي فيه يغيره وقال إن كتمان
 أن يقضي في من هذا امرأته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى غير والله تعالى أعلم أن السنة إذا كانت
 موجودة أن في النفس ما من الأهل فلا بعد والجنتين أن يكون حياً فكون فيه ما من الأهل أو ميتاً فلا
 من فيه فلما أخبر بقضائه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه ولم ولم يعلم الله إلا ابتاعه في ما مضى
 حكمته لا ينفذ فيها كان رأيه لم ينفذ عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه من فلما بلغه خلاف
 فعل صار إلى حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وروى حكم نفسه وكذلك كان في كل أمر وكذلك
 يلزم الناس أن يذكروا أخبرنا مالك بن أنس عن أبي عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أجاز جمع الناس
 عن خبر عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني حين خرج إلى الشام فبلغه وقوع
 الطاعون بها وأخبرنا مالك بن عوف بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب لما أوردى كيف أسع
 في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أنهم ما سمعوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول سنوهم
 سنة أهل الكتاب وأخبرنا سفيان بن عمار بن دينار أنه سمع بحالة يقول فيمكن عمر أخذ الطاعون من الخيوس
 حتى أخبر عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخذهم من محوس جبر (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وكل حديث كونه منقطعاً فقد سمعته متصلاً أو مشهوراً عن روى عنه ينقل عامة من
 أهل العلم يعرفونه عن عامة ولكني كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظاً خوفاً طول الكتاب وغاب عن
 بعض كتبي وتحقق ما يعرفه أهل العلم مما حفظت واختصرته خوفاً طول الكتاب فأثبت بعض ما فيه
 الكفاية دون نفسي العرفي كل أمر (قال) فقبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في الخيوس فأخذ منهم
 وهو بنو إسرائيل من الذين أوتوا الكتاب حتى بعثوا الجزية عن يديهم صاعرون وبشر القرآن يقتال
 الكفار حتى يسلموا أو يولوا يعرفهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً وهم عنده من الكافرين غير
 أهل الكتاب فقبل خبر عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأثبته وحديث بحالة
 موصول قد أورد عمر رجلاً وكان كاتباً لبعض ولاته قال قال فأتى فطلب عمر مع رجل أخبره خبراً
 آخر قبل له لا يطلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر إلا على إحدى ثلاث معاني إما أن يحلف فيكون وإن
 كانت الحجة تثبت خبر الواحد فهو التين أو أكثر وهو لا يزيد ما لا يتوفاً وقد رأيت من أثبت خبر الواحد
 من يطلب معه خبراً ثانياً ويكون في هذا السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حسنة وجوه فثبتت
 بسبب في كتبه لأن الأخبار كلها توثق وتطهرت كانت أثبت في الطب لخص السامع وقد رأيت
 من الحكماء من ثبت عند الشاهدان العرفان والثلاثة فيقول المشهوره روى شهوراً أو اعتبار بذلك
 أن يكون أماب نفسه ولو لم يزد الشهادة على شاهد من حكمه بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ويحتمل أن يكون يعرف الخبر يقف من خبره مني بأني أخبره معرفه وهكذا من أخبر عن لا يعرف لم يقبل
 خبره ولا يقبل الخبر إلا عن معروف بالاسم إلا أن يقبل خبره ويحتمل أن يكون الخبر غير مقبول
 القول عند خبره حتى يحد خبره من يقبل قوله قال قال فأتى أي المعاني ذهب عمر عندهم فلما

أما في خبر أبي موسى قال لا بد من أن لا يكون مني شيء من شأن الله تعالى قال قال قال ما لم يأتني
 ذلك قلت قد روي ما لم يأتني ربيعة عن غير واحد من أهلهم حديث أبي موسى وأن عمر قال لا بد مني
 أما في خبرهم قال في حديث أن يقول الناس على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن قال قال
 هذا منقطوع وأما في خبره أن لا يكون مني شيء من شأن الله تعالى عليه وسلم أن قال قال ما لم يأتني
 لا يكون مني شيء من شأن الله تعالى عليه وسلم أن قال قال ما لم يأتني شيء من شأن الله تعالى عليه وسلم
 أن يقضي بشيء من أمره فوجع به من شأنه من جهة جرحه أو جهة جرحه من جهة جرحه أو جهة جرحه من جهة جرحه
 والعقل لا يملكه ولا يملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي كتاب الله تعالى دليل على ما وصفت قال
 الله جل جلاله أما أرسلنا قوما إلى قومه وقال عز وجل وفيه آيات لعلهم يرجعون وقال وأوحينا إلى إبراهيم
 وإسماعيل وقالوا إلى عاد أنهم هودا وقالوا إلى ثمود أنهم ساجدا وقالوا إلى مدائن أنهم عيسى وقال
 تعالى كنتم قوم قوم قوم المرسلين إلى قومه وأولهمون وقال ليس محمد صلى الله تعالى عليه وسلم إلا أرحم
 الراحمين قال أوحينا إلى نوح وألينا من بعده وقال تعالى وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى فأوامر حجة على خلقه في آياته ولا يلزم من آياته ما يلزم من آياته من آياته من آياته
 الحجة ثابتة على من شاء وأما في الخبر الذي رواه عن أبي موسى عليه السلام من أنه قال وكان الواحد في ذلك
 وأما خبره سواء تقوم الحجة بالواحد منهم أم قيامها بالآخر قال الله تعالى واشربوا لهم مثلا من القرية
 التي جاءكم المرسلون (قال) فظاهر الخبر عليهم السلام ثم لا بد من أن يكون على الأمر واحد من آياته
 الزائدة في ذلك كما لو كانت تقوم الحجة بالواحد إذا أعطاه الله تعالى ما يدين به الخلق غير النبيين (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن سعد بن أبي وقاص عن كعب بن جبر عن كعب بن جبر عن كعب
 بن جبر عن كعب بن جبر عن كعب بن جبر عن كعب بن جبر عن كعب بن جبر عن كعب بن جبر عن كعب بن جبر
 أن أنس بن مالك بن سنان أخبرهم أنهم لما جئت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رأيت أنه أن رجوع إلى
 أمته صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك من زوجه أنس بن مالك بن جبر عن كعب بن جبر عن كعب بن جبر
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك من زوجه أنس بن مالك بن جبر عن كعب بن جبر عن كعب بن جبر
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك من زوجه أنس بن مالك بن جبر عن كعب بن جبر عن كعب بن جبر
 فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه في القصة التي ذكرت لكم من شأن زوجي فقال أمكني في بيتك حتى
 يبلغ الكتاب أجله قالت فأنشدت فيه آية بعد ذلك وعرضا فلما كان عذرا أن أرسل إلى قالني عن ذلك
 فأخبرته فأتبعه فقصي به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعلمنا في أمته وعلمنا في أمته وعلمنا في أمته
 أمرنا بين المهاجرين والأنصار أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جبر عن قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طائفة
 قال كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت أنفي أن تصدروا الخاضع قبل أن يكون آخر عهد هبالييت
 فقال له ابن عباس أما لا قبل بركة الأندلس على أمر هبالييت التي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرجع زيد
 ابن ثابت فذهبوا يقول ما أراكم إلا قد صدقت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمع من أبي الهيثم أن
 لا تصدروا أحد من الخاضع حتى يكون آخر عهد هبالييت وكانت الخاضع عنده من الخاضع الخاضع في ذلك
 انتهى فلما أفتاه ابن عباس بالصدور أن كنت قد زارت أبيت بعد ذلك أنكره عليه زيد فلما أخبره ابن
 عباس عن المرأة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر هبالييت فذهبوا فذهبوا فذهبوا فذهبوا فذهبوا
 أن حقا عليه أن يرجع عن خلاف ابن عباس وما لا ينسب إلى خبره من المرأة أخبرنا فذهبوا عن
 عمرو بن دينار عن سعد بن جبير قال قلت لابن عباس أن قوة الكلي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس
 موسى بن إسرائيل فقال ابن عباس كذب عذو الله أخبرني أبي عن كعب قال خطب رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم ثم ذكر حديث موسى والخضر بنى بل على أن موسى بن إسرائيل هو موسى صاحب
 الخضر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فابن عباس مع فتبه وورعه يثبت خبر أبي بن كعب وحده عن

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى تكسبه امرأ من المسلمين انما حجة في عن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم بما فيه دلالة على أن موسى بن إسرائيل صاحب الخبر الأخير أخبره سليمان بن خالد وعبد الحميد عن
ابن جرير عن عامر بن مصعب أن طائفة من الخبرين قالوا إن عباس بن الركنين بعد العصر فنهض عنهم ما قال
طائوس فقاتل ما دعهما فقال ابن عباس وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون
لهم الخيرة من أمرهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرأي ابن عباس الحجة قائمة على طائوس وغيره
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وله بثلاثة كتب الله عز وجل على أن فرضا عليه أن لا يكون له الخيرة
انما قضى الله ورسوله أمرا وطائوس حينئذ اتعاظم قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غير ابن
عباس وحده ولم ينفذه طائوس بأن يقول هذا خبرنا وحده فلا ينبغي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
لا يفرضه على غيره في شيء فإني قال كذا أن يقول هذا لأن عباس وابن عباس أفضل من أن يتوفى
أحدان يقول له طائوس وقد تهاون عن الركعتين بعد العصر فأخبر أنه لا يصح ما قبل أن يعلم أن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عما أخبر به سليمان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كنت غار ولا يرى
بذلك بأسا حتى رجع عمر بن الخطاب وأخبره والله تعالى عليه وسلم نهى عنها فذكر ذلك له من أجل قول
رافع ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وابن عمر كان ينتفع بالخيار ويراه جلالا ولم يتوسع إلا بالخبر
واحدا لا ينهيه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنها أن يخبر به غيره ولا يعمل رأيه مع
ما جاء عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يقول ما عاب عليه شيئا أحد ونحن نقول إلى اليوم
وفي هذا ما بين أن أهل العلم بالنبي بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا لم يكن خبر عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم فهو عن أخيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبره مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عطاء
ابن يسار أنه معاوية بن أبي سفيان باع شاة من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو حمزة سمعت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى بها بأسا فقال أبو حمزة ومن
يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويخبرني عن رأيه لا بأسا كذلك ما روى
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرأي أبو حمزة اطمأننته على معاوية تخبره بالمراد معاوية وأما
أبو حمزة والارض التي عرضها اعتقها لانه ترك خبر عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبره أن أما
بعد الخديري في رجلا فأخبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بزيادة في الخبرين فقال
أبو عبد الحمدي والله لا آوئي وإياك صفت أبدا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يرى أن يضيق على
الخبر أن لا يقبل خبره وقد ذكر خبرا عن أبي عبد الحمدي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ولكن في خبره وجهان أحدهما يقتضي خلاف خبر أبي عبد الحمدي والأخر لا يقتضيه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وأخبرني من لا أنهم عن ابن أبي ذئب قال أخبرني محمد بن خلف قال ابنت غلاما فاستعملته
ثم ألهمت منه على عيب فاعتقت به إلى عمر بن عبد العزيز ففقد لي رد وقضى علي برد عنه فثبت
عرو وثمن الزبير فأخبرته فقال أروح الله الموتية فأخبره أن عائشة رضي الله عنهما أخبرته أن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في مثل هذا أن يخرج بالثمانين فقالت إلى عمر فأخبره عما أخبرني عروة
عن عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقد عمرها أبرأ علي من قضاء قضيتها وأنه يعاقبني ثم رطب
الأحق فيلقيني فبعثه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأردفته عمر وأناشدت رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم فراح إليه عمر ونقض لي أن أخذ الخراج من الذي قضيت به علي له وأخبرني من لا أنهم
من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال قضى سعد بن إبراهيم على رجل قضية برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن
فأخبره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد بن جعدة هذا ابن الجندب وهو
عندي فتنة خطرني عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال له ربيعة قد اجتمع بيتي وبني

(١) التهامي في جميع
الصحاح التي يسمونها
في الخلاصة آية المباني
ولهذه الصواب وما هنا
تخير بين عنه كنية

حكيم فقال سمعوا وأطيعوا فقد سمعوا من أم محمد وراثة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بل أورد
قد سمعوا من أم محمد وراثة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد علم عبد كليب القضيبة فشققة وقضى
للقضي عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني وأخبرني عن عبد الله بن الفضل (١) التهامي قال حدثني
ابن أبي شبيب عن القنبري عن أبي ترجم الكعبي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال عام الفتح من
قال لا قبل فهو خير الطريق أن أحب أخذ العقل وإن أحب فله انقود قال أبو حنيفة فقلت لابن أبي
زبيل أن أخذ من هذا بالباطل فطرح فطرحه جدي وصاح على سبيلها كثيرا وقال سمى وقال أحمد بن حنبل عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتقول أنا أخذت من الغنم وذلك الفرس على وعلى من سمعه أن الله
تعالى أخذ من محمد رسول الله تعالى عليه وسلم من الناس فلهذا فهم على سبيلها واختار لهم ما اختار له وعلى
أحمد بن حنبل أن يسمعوا ما سمعوا أو ما سمعوا من أم محمد وراثة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بل أورد
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي ثبت خبر الواحد إذا ثبت بكفي بعض عدلها ولم يزل يميل إليها
وأنفرد بعد ذلك إلى من شاهد له هذا السبيل وكذلك حتى لا يسمع من أهل العلم بالبلدان (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا بالمدينة سعيدا يقول أخبرني أبو عبد الله أخدري عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم في الصبر فثبت حديثه منته وبقول حدثني أبو هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فثبت
حديثه منته وبروي عن الواحد غيره فثبت حديثه منته ووجدنا غيره فثبت حديثه منته فثبت حديثه منته فثبت حديثه منته
تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد بقي أن يخرج إلى الشام في سنة منته وبروي عنها من
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا كثيرا فثبت حديثه منته بل هو يرمي وكذلك وجدنا يقول حدثني أسامة
ابن زيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبقول حدثني عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم وغيره فثبت خبر كل واحد منهم على الأنفراد سنة ثم وجدنا أيضا يصر إلى أن يقول حدثني
عبد الرحمن بن عبد المظاري عن عمر وبقول حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن خالد عن أبيه عن عمر
وثبت كل واحد من هذا الخبر عن عمر ووجدنا القاسم بن محمد يقول حدثني عائشة رضي الله تعالى عنها
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبقول في حديث غيره وحدثني ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم وثبت خبر كل واحد منهم على الأنفراد سنة وبقول حدثني عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عمر
عن خنساء بنت خدام عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فثبت خبره سنة وهو خير امرأه واحدة ووجدنا
عمر بن الحسن يقول أخبرني عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرت
المسلم ككافر ولا الكافر المسلم فثبت خبره سنة وثبتها الناس غير سنة ووجدنا كذلك محمد بن علي بن الحسن
خبر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فثبت كل ذلك سنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا محمد بن جبير
ابن مطعم وناقع بن جبير بن مطعم ويزيد بن طه بن ركانة ومحمد بن طه بن ركانة وناقع بن جبير بن عبد بن
وأب أسامة بن عبد الرحمن بن عوف ووجدنا عبد الرحمن بن عوف وطه بن عبد الله بن عوف ومصعب بن
سعد بن أبي وقاص وأبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وأبو جعفر بن زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن كعب
ابن مالك وعبد الله بن أبي قتادة وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار وغيرهم من محدثي أهل المدينة كلهم
يقولون حدثني فلان رخل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو من
التابعين عن رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وثبت ذلك سنة (قال الشافعي)
رحمته تعالى ووجدنا عطاء وطاوسا ومجاهدا وابن أبي مليكة ومكرمة بن خازم وعبيد الله بن أبي زيد
وعبد الله بن زياد وابن أبي عمير ومحمد بن القاسم ومحمد بن النضر ووجدنا عوف بن مسلم بن عوف
ومحمد بن النضر وعبد الرحمن بن عوف والحسن ومحمد بن عوف بن النضر والاسود وعائشة بن النضر

ومحمد بن النضر وأعلامهم بالأخبار كلها عنده تقيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسائر الأئمة والائمة والائمة وبشبه كل واحد منهم عن فوقه وبشبهه عنه من تحتة ولو جاز لا حد من
 الناس أن يقول في علم الخلفاء أجمع المسلمون حديثا وحديثا على تقيت خبر الواحد والائمة والائمة لا يعلم
 أحد من فقهاء المسلمين الا وقد ثبت به جزئي ولكن أقول لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم احتشروا في تقيت
 خبر الواحد لما وصفت من أن ثلثه موجود على كلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان شبه على رجل
 بأن يقول صدق عن النبي صلى الله عليه وآله حديث كذا وكذا وكان فلان يقول قوله بخلاف ذلك
 الحديث فلا يجوز عندي على عالم أن يثبت خبر واحد في كثير من الخبرين ويحرم ويرث مثله الا من جاز
 يكون عنده حديث شافعه فيكون مأموع ومن جمع منه أو وثق عنده من حديثه بخلافه أو يكون من حديثه
 ليس بمثلها أو يكون منه اعتمادا أو يجمع من فوقه من حديثه أو يكون الحديث مخالفا معنيين فيأول
 فيذهب إلى أحد هذين الأمرين فأما أن يتوهم متوهم أن فقهاء عاقلان ثبتت خبر واحد من هذين الأمرين
 ثم يذهب إلى خبر مثله أو وثق بالأحد من هذه الوجوه التي يشبه بالتأويل فيها كاشتبه على المتأولين في
 القرآن أو شبه الخبر أو علم بخبر بخلافه فلا يجوز أن شاء الله تعالى فان قال قائل قل فقيه في هذه الا
 وقدر روى كثير بأخذ به وقد لا يتركه فلا يجوز عليه الا من الوجوه التي وصفت أو أن يروى عن رجل من
 التابعين أو من دونهم قول لا يلزمه الاخذ فيكون اعتمادا وانما عرفته لانه جهة عليه موافقة أو مخالفه
 فان لم يثبت واحد من هذه السبل فيعذر به عنها فقد أخذنا خطأ عن غيرنا في حديثه فانه قد نا والله تعالى
 أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل هل يفرق بين قولين في حديثه في قوله ان شاء الله تعالى
 ثم قال قال قائل ذلك قلنا لا ما كان فيه نص كتاب بين أو سنة يمتنع علمه لا يعذر فيه مستور ولا يبع
 الشافعي واحد منهما ومن امتنع من غيره استتيب فأما ما كان من ضمن خبر الخلفاء الذي قد يختلف
 الخبر فيه فيكون الخبر مخالفا للتأويل وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد فاطحة في حديثه أن يلزم العالمين
 حتى لا يكون لهم رما كان منصوصا عنه كما يلزمهم أن يقولوا شهادة الرسول لأن ذلك أحاطة كما يكون نص
 الكتاب وخبر الخلفاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان في هذا شك لم نقل في حديثه ولا في ذلك
 ان كنت عالما ان ثلث كل ما في القرآن قد ثبت به هذه الشهور والعدول وان أمكن فيهم القاطع ولكن
 نقضي بذلك على الظاهر من حديثهم والله ولي ما غاب عنك منهم (قال) فقال فهل يقوم بالحديث المتنازع
 حجة على من علمه وهل يختلف المنقطع أو هو غير سواء (قال) فقال له المنقطع يختلف في شأبه أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وآله من التابعين فثبت حديثا منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اعتبر عليه بأمور منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث فان تركه في الحفاظ المأثورون واستدور إلى
 رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم على ما روي كانت هذه دلالة على صحة من قبله وبعده وان
 انفرد بأحد حديث لم يتركه فيه من يستدل به ما يفرده به من ذلك واعتبر عليه بان يتفرع على بواقي ما روي
 غيره من قبل العلماء عنهم من غير رجاله الذين قيل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة أقوى له مرسله وخبره أضعف
 من الأولى فان لم يوجد ذلك فمما روي عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قول له فان
 وجدوا في ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت في حديثه دلالة على أن الحديث مرسله الا
 عن أصل يجمع والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك ان وجدوا من أهل العلم
 يستدلون بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من خبر عليه بان يكون الدامع من روي عنه
 ليس بمجهر ولا ولا مرغوب عن الرواية فثبت ذلك على صحة فيما روي عنه (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى ويكون ان ائتمرك أحد من الحفاظ في حديث لم يخالفه فان خالفه ووجد حديثه أنقص
 كانت في حديثه دلالة على صحة خبر ج حديثه ومن خالف ما وصفت أضر بحديثه حتى لا يبع أحد منهم

تعالى عليه وسلم سنة ثابتة من جهة الاتصال بما فيه الناس كلهم (قلت) لا ولكن قد أجد الناس مختلفين
فيها منهم من يقول بها ومنهم من يقول بخلافها فأما سنة ثابتة يكونون مجتمعين على القول بخلافها فلم
أجد شائطاً يكوّن ذلك المرسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت
قد ثبتت في ذلك المرسى وثقة ثم قبلوا وفرد المسند الذي يروون عندهم الاضطراب

(باب الإجماع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال في ذلك قد فهمت مذهبك في أحكام الله عز وجل ثم أحكام رسول
صلى الله عليه وسلم وإن من قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن الله قبل أن الله لا يرضى
طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وقوله الحق لا يفتن بأن لا يعمل لم علم كتاباً ولا سنة أن يقول بخلاف
واحد منهما وقد علمت أن هذا فرض الله عز وجل فما جئت في أن تتبع ما اتفق الناس عليه مما ليس فيه
نفس حكم الله عز وجل ولم يفتنكم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنتم بما يقول غيرك أن إجماعهم
لا يكون أبداً إلا على سنة ثابتة وإن لم يذكروها (فقلت) له أما ما أجعل عليه فذكروا أنه حكاية عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيكونوا أن شاء الله تعالى وأما ما لم يذكروا فاحتمل أن يكونوا ظاهراً حكايته عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتمل غير ذلك يجوز أن تعدله حكاية لأنه لا يجوز أن يحكي إلا ما سمعوا
(١) أن يحكي أحداً شيئاً يتوهمه كان فيه غير ما قال فيكون يقولون بما قالوا به انتهى ما فهموه منهم (٢) إذا كانت
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعزب عن عامتهم وقد تعزب عن بعضهم وأهل أن عامتهم لا تجمع
على خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على خطأ إن شاء الله تعالى (قال) فهل من شيء
يحل على ذلك وقد (فقلت) أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن
مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فسر الله عبد الله مع ضالتي خلفته أو وعاءها
وإذا اقترب جادل فقه غير فقهه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم
إلا خلاص العمل لله تعالى رخصة المسلمين ووزم جماعة المسلمين وإن دعوتهم تحيط من رؤسهم (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الشافعي عن عيسى بن أبي ليلى عن سليمان بن يسار عن أبيه أن عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه قام بالحاجة فخطب فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فمنا كفاي
فيكم فقال أكرموا أصحابي ثم الذين بعدهم ثم الذين بعدهم ثم الذين بعدهم ثم الذين بعدهم ثم الذين بعدهم
يستحقون رتبته ولا يتردد إلا في سره أن يكون بحسنة الخسنة فليأثم الجماعة فإن الشيطان مع
الغفلة وهو من الذين أبعد ولا يخلون رجل بأمر إذا كان الشيطان ثالثهما ومن بره حسنة وسأله سئلته
فهو مؤمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) فما معنى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالزوم
جماعتهم (قلت) لا معنى له إلا واحد (قال) وكيف لا يخلو الواحد (قلت) إذا كانت جماعتهم متفرقة
في البلدان فلا بد من واحد أن يلزم جماعة أحدان قوم متفرقين وقد وعدت الأبدان تكون مجتمعة من
المسلمين والكافرين والأتقياء والغيار فلم يكن في لزوم الأبدان معنى لأنه لا يمكن ولأن اجتماع الأبدان
لا يصنع شيئاً فلم يكن لزوم جماعتهم معنى إلا ما عليه جماعتهم من العبادات والتعريض والطاعة فيوماً ومن قال
بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم
التي أمر بالزوم أو أوجبها تكون الغفلة في الفرقة فأما الجماعة فلا يكون فيها كثرة غفلة عن معنى كتاب الله
تعالى ولا سنة ولا قياس إن شاء الله تعالى

(باب إثبات القياس والاحتياط وحديث شيب القياس ولا يجب ومن له أن يقر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (فقال) فمن أين قلته يقال القياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة ولا إجماع

قوله إن يحكى أحد الخ
فكذلك في بعض النسخ
وفي أخرى ولا يجوز أن
يحكى أحد الخ أنه
(٢) قوله إذا كانت الخ
كذلك في جميع النسخ
وانتشر ابن جواب إذا
كتبه معجمه

وانما القياس من خبر لازم (قلت) لو كان القياس من كتاب أو سنة قيل في كل ما كان من غير كتاب
 وهذا حكم الله في كتابه وفي كل ما كان فيه نص سنة قيل هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم
 يقتل له قديس (قال) هذا القياس هو الاجتهاد أم شهادة غيره (قلت) هما اسمان لاجل واحد (قال)
 وما جاء بهما (قلت) كل ما تزل به علم فبغيره حكم لازم وعلى سبيل الحق فيه دلالة بوجوده عليه اذا كان
 فيه بهينه حكم اتباعه واذا لم يكن فيه بهينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد والاجتهاد القياس
 (قال) افرأيت العلمين اذا تساوى على احاطة منسب من انهم اصابوا الحق عند الله تعالى (قلت) وهل
 يصح ان يختلفوا في القياس وهل يكدر اكل امر من سبيل واحد أو من سبيلين متفرقين في الحق في انهم
 ان يفسر اعلى الظاهر دون الباطن وأنه يصح ان يتفرقا وعلى من نظر في كتابهم وما كتبوا
 في غيرهم ومن الذي له ان يختار في قيس في نفسه دون غيره والذي له ان يفسر في نفسه وغيره (قال)
 الثاني (رحمه الله تعالى) فقلته العلم من وجوده احاطة في الظاهر والباطن ومنه حق في الظاهر
 فالاحاطة منه ما كان نص حكم الله تعالى ارسن فرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بنقلها العامة عن العامة
 فهذا ان البيلان اللذان يشهد بهما فيما حل له دلالا فيما حرم له حرام وهذا الذي لا يصح احدا اعتداه
 جهله ولا الشك فيه وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة تعرفها العلم ولا تكلف فيهم وهي موجودة فيهم
 اوق بعينهم يصدق الظاهر الخبير عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بها وهذا الذي لا حل العلم ان
 بصير واليه وهو الحق في الظاهر كالتسليم بالهدى وفي الحق في الظاهر وقد يمكن في الظاهر من الغلط
 وعلم اجماع وعلم اجتهاد يقاس على طلب اسلبة الحق في الظاهر عند الناس لانه العامة من
 اعلى ولا يعلم القريب فيه الا الله تعالى واذا طلب العلم في القياس فليس بصفة اتفاق القاسون في استنبط
 وقد نجدهم يختلفون والقياس من وجهين (أحدهما) ان يكون الشيء في معنى الاصل فلا يختلف
 القياس فيه وان يكون الشيء في الاسول أشياء فتلك الحق بالاعتماد تعرفها منه وقد يختلف
 القاسون في هذا (قال) فاولج في ما عرفت به العلم من وجهين أحدهما احاطة بالحق في الظاهر
 والباطن والاخر احاطة بحق في الظاهر دون الباطن مما عرفت (قلت) له ارايت اذا تناقوا في المسند
 الحرام ترى الكعبة كلفنا ان نستعملها باحاطة قال نعم قلت وحين فرضت عليها الفم والحوادث كانتوا يطعن
 وغير ذلك كلفنا الامانة في ان نأق بها علمنا باحاطة قال نعم قلت وحين فرض علينا ان نجعل الزان مائة
 ونجعل الفاني ثمانين ونقتل من كفر بعد اسلامه ونقطع من سرق كلفنا ان نفعل هذا ان ثبت عليه
 بالامانة حتى نعلم ان قد اخذ مائة قال نعم قلت واستوى ما كلفنا في انفسنا وغيره اذا كنا نرى من انفسنا
 باننا نعلم ما لا يعلم غيرنا ومن غيرنا لا يبركه علمنا بما كنا نعلم في انفسنا قال نعم قلت وكلفنا في
 انفسنا انما كنا ان نتوجه الى البيت بالقبلة قال نعم قلت أفليس على احاطة من اننا قد احبنا البيت
 نتوجهنا قال أما كل واحد منكم حين كثر زون البيت فلا والله انتم قد سددت ما كلفتم قلت والذي
 كلفنا في طلب العين المعقب غير الذي كلفنا في طلب العين القاصد قال نعم قلت وكذلك كلفنا ان نقبل
 عدل الرجل على ما يظهر امامه ونأخذ بغيره على ما يظهر من اسلامه قال نعم قلت وقد يكون غير عدل
 في الباطن قال قد يمكن هذا فيه ولكن لم يكفرنا فيه الا الظاهر قلت وحلال لنا ما كلفه ونؤثره ونحجز
 شهادته ونحزم عليه بالظاهر وحرام على عبد ان علم منه انه كفر الا قوله ومنه المناقاة والموارنة وما
 اعطيناه قال نعم قلت ونجد العرض على الرجل الواحد عندنا على مبلغ علمنا وعلمنا قال نعم وكلكم
 يؤذي ما عليه على قدر علمه قلت فكذلك القياس فيمن نص حكم لازم وانما نطلب الاجتهاد والقياس وانما
 كلفنا فيه الحق عندنا قال أفليس ذلك حكمكم بأمر واحد من وجوده مختلف قلت نعم اذا اختلفت أسبابه
 (قال) قال كرمه شيا (قلت) قد يفر الرجل عنى على نفسه ما خلق الله له بعض الانبياء فاختار اقرار

ولا يفرقاً خذ منه عينة تقوم عليه ولا تقوم عليه عينة فيبقى عليه فأمر بأن يخطف ويرافق مع فأمر حذبه
 بالخطف وأمر حذبه بالخطف عليه حسب ما لا إلى البين التي تفرقه ونحن نعلم أن الأمر على نفسه الخذ عليه على
 ماله وأمر حذبه بالخطف عليه أسدود يمد من ثم لا يفرق بل لا يفرق فانه ويكتب عليه وتم في العذول
 عليه أقرب من الصدق من اعتناقه من البين وبين حذبه وهو غير عذول فأسقط منه بالباب بعينه الأقرب
 من بعض (قال) هذا كما حذبه غير ما إذا انظر من البين اعطى ثمانية بالنكول (قلت) ففقد اعطيت
 منه باخنة مما اعطى ثمانية (قال) أجل ولكني أضاف في الأصل (قلت) وأقول ما اعطيت منه
 الثمانية قال وقد عكس أن يفرق حتى لا يفرق ما إذا انظر الخذ به (قال) أجل ولكن لم تكن الأعضاء
 قلت أفلت ترى كانت الخلق من وجهين أحدهما حتى باحالة في الظاهر والباطن والآخر حتى
 بالظاهر دون الباطن (قال) بلى ولكن هل خذ في هذا غير كتاب أو سنة (قلت) نعم ما وجدت فيهما
 كانت في الأصل وفي نفسي وفي غيري قال الله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء فلا تعلمهم عنه
 ما لا يعرفون ولا يعلمون حكمه وهو من مع الحسد وقال عز وجل الله عليه الصلوة والسلام يأتيك
 عن الساعة أيان من رماها غير أنت من ذكرها إلى المبركة منها أخبرنا شيخان عن الزهري عن عروة
 قال لم يزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسأل عن الساعة حتى لم يزل الله عز وجل ينهاه من ذكرها
 فانتهى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال الله عز وجل قل لا تعلم في السموات والأرض الغيب
 إلا الله وقال تعالى ان الله شديد العلم الساعة ويؤتي الغيب أي أخر السورة (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى قال من متعددون بأن يقولوا فاعطوا ما أمروا به يتقوا الله لا يعبأوا به لأنهم لم يعطوا أنفسهم
 أيما أعطوا وعلم الله تعالى فسأل الله تعالى عما هموا بالخضوع جباراً

(باب الاجتهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) أفقد تجوز ما قلت من الاجتهاد مع ما وصفت قد ذكره (قلت)
 نعم أسدود لا يقول الله عز وجل ومن حيث خرجت فولت وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا
 وجوهكم شطره (قال) فماذا تعرف (قلت) تألفه قال الشافعي

ان العبد يرجع في كل ما عرفها من فطر فاسم العبد من مفسود

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالعلم يجب أن من توجه لطلب المسجد الحرام من ناشد دبره عنه على صواب
 بالاجتهاد فتوجه إلى البيت بالدلائل عليه لأن الذي كلف العبد التوجه إليه وهو لا يدري أصاب توجهه
 فسد المسجد الحرام أو أخسأ وقد يرى دلائل يعرفها فيتوجه بفسد ما يعرف ويعرف غيره دلائل غيرها
 فيتوجه بفسد ما يعرف وان اختلف توجهها (قال) قال أجزت لك هذا أجزت لك في بعض الحالات
 الاختلاف (قلت) نقل فيه ما نلت (قال) أقول فيه لا يجوز (قلت) فهو يا و أنت ونحن بالشرب
 عالمان قلت هذه المسئلة توردت خلافاً على أيما يسمع صاحب (قال) ما على واحد من أن يسمع صاحبه
 (قلت) فمما يجب عليه ما (قال) ان قلت لا يجب عليه ما أن يسمع صاحبه علم بالاجتهاد فهذا لا يعقلان أيما
 الغيب بما طاعة وهذا لا يعقلان أصلاً أو ترفع عنهم الغرض التبع في حيث لا آ ولا أقول واحد من
 عذرين وما أجد من أن أقول بسلي كل واحد منهما كما يرى ولم يكن غير هذا أو أقول كأنه السواب في
 الظاهر والباطن ووضع عنهم الخطأ في الباطن دون الظاهر (قلت) فأبى ما قلت فهو رجعة عليك لأن
 فرقت بين حكم الظاهر والباطن وذلك الذي أنكرت عليه وأنت تقول إذا اختلفتم قلت ولا بد أن يكون
 أحد هاتين (قال) أجل (قلت) فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم أن أحدكما محض (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وقد يمكن أن يكونا مع اثنين وقيل في هذا غير ما في التمسك في الشافعي (قال) وما

قوله ان العبد يرجع في كل ما عرفها
 الجوهري في الصحاح
 وصاحب اللسان ينفق
 العبد بالراء ومفسود
 بالحاء المهملة قبل السين
 ومفسود في اللسان العبد
 بالفاء التي ركت قبل
 أن تراض والمفسود
 الشكيل كالحسير ومما
 تعلم أن ما وقع في جميع
 الرسالة من العسير
 بالوحدة ومفسود أو
 مفسود كل هذا من
 غير باب الصحاح كنه

أحد من هذا المكي أقول هو خضاع موضوع (قلت) له وقال الله عز وجل لا تأكلوا مما حرم الله تعالى
 إلى قوله خذ ما باع الكعبة فامرهم بمثل وجعل المثل إلى عدلين يحكمون فيه لما حرم ما كره الله تعالى
 كانت التراتيب أمتثال على الأبدان فحكم من حكم من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ذلك فنفذ في الجميع تكس وفي الغرض بعد ذلك في الأرباب يعني في البروع وغيره والعلمية بينهم
 أرادوا في معنى هذا المثل بالبدن لا بالقيم ورؤسكم وإلى الغرض بعد ذلك في الأرباب يعني في البروع وغيره والعلمية بينهم
 البلدان وفي الأزمان وأحكامهم فيها واحدة والعلمية بعد أن البروع ليس مثل الجفر في البدن ولكنها
 كانت أقرب الأشياء من حيث الجهات من ذلك وهذا من القياس بتقارب بتقارب المعنى وبينه فليلا
 بعد الجفر من البروع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما كان المثل في الأبدان في الأرباب من الصيد
 دون الطائر لم يجر فيه إلا ما قال عز وجل الله تعالى أعلم من أن ينظر إلى المثل من الصيد فيجوز ما أقرب الأشياء
 شبهة في البدن فلهذا كانت من الشرائع التي رفعت إلى أقرب الأشياء منها كما كانت انضغ العزير ففتت إلى التمسك
 وصغر البروع عن العتاق فخلص إلى الجفر وكان طائر الصيد لا يملك في الدم لا اختلاف في نفسه فخرى
 القيمة جيرا وفيه ما على ما كان من غير الأبدان فالتفاهة أن في نفسه ما لنك والحق ما في جرحه في أنه
 يتقرب منه في بؤسه وبلده ويختلف في الأزمان والبلدان حتى يكون السائر يلدن في درهم وفي البلد الآخر في
 بعض درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر بالاجتهاد في العدل وإذا انطرد علينا أن نقبل العدل
 فنبه دلالة على أن زوما ما لا يمولس للعدل علاه تشرقيته وبين غير العدل في بؤسه ولا نفسه وانما علامة
 صدقه بما يختبر من حاله في نفسه فإذا كان الأغلب من أمره ظاهر الجفر قبل وإن كان فيه تصدير عن بعض
 أمره لأنه لا يعرف أحدا من التوب فلا خطأ في التوب والعمل في السمع فليس فيه إلا الاجتهاد على الأغلب
 من أمره بالخير بين حسنة وفيه وإذا كان هكذا فلا بد من أن يختلف المحدثون فيه وإذا أظهر حسنة
 فضلتا شهادته بما حكم غيرنا فاعلم منه ظهوره في كل غير منتهى وقد حكم الخا كان في أمر واحد برؤسكم
 وهذا الاختلاف وليس هذا الاختلاف في كل قد فعل ما عليه (قال) أفتدكر حديثي في جوار الاجتهاد
 (قلت) ثم أظن ما بعد العزير بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم التيمي عن يسر بن
 سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر قال وأخبرنا عبد العزيز
 عن يزيد بن الهادي قال قال عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو الحسن
 عبد الرحمن عن أبي هريرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هضر وأية منفردين برؤسكم في عدلين
 غيري وغيرك ولغيري عليك فيها موضع مقابلة (قلت) ثم ونحن وثقت عن حديثي قال (قلت) فالتدوين
 برؤسكم ما يتكلمون بما وصفتهم من تبيين أو غيره وقلت فابن موضع المقابلة فيها فقال فقد سمع رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم يقول في حديث عن من الاجتهاد فخطأ أو ضل فقلت فذلك الاجتهاد عليك قال وكيف
 فقلت إذا كر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يتاب على أحد ضل أو كفر بما يتاب على الآخر ولا يكون
 التوب فيما لا بد مع ولا التوب في الخطأ الموضوع لأنه لو كان إذا قبل له اجتهد على التماس فاجتهد كما أمر
 على التماس كان خطئا مرفوعا كذا كانت العفوية في الخطأ فبارى والله تعالى أعلم أولى وكان
 أكثر أمره أن يفرقه ولم يشهد أن يكون له توب على خطأ لا يسهو وفي هذا دليل على ما قلناه أنما كان
 في الحكم الاجتهاد على الظاهر دون المقيب والله تعالى أعلم (قال) إن هذا المثل أن يكون كذا
 ولكن ما معنى صواب وخطأ (قلت) له مثل معنى استقبال الكعبة فيسب من رأى ما لم يمسره ولا من
 غاب عنه بعد أقرب منها فيصيب بعض ويخطئ بعض فففس التوجه يستل صوابا وخطأ إذا قصدت
 بالأخبار عن الصواب والخطأ قصد أن يقول فلان أصاب فخطأ فلان أخطأ فخطأ فلان قصد ما طالب

في الخبر باتباعه وفي قياس فيه الخبر بالقياس على الخبر ولو جاز تعطيل القياس جاز لأهل القول من غير
أهل العلم أن يقولوا بقياس فيه خبر عما يقسمهم من الاستحسان وأن القول بغير خبر والقياس بالخبر
بما ذكرتم من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في القياس (فقال) أما الكتاب
والسنة فيدلان على ذلك لأنه لو الأمر الذي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاجتهاد لا جزم أبداً لا يكون إلا
على طلب شيء فطلب الشيء لا يكون إلا بدلائل والدلائل هي القياس (قال) فإن القياس مع الدلائل على
ما وسفت (قلت) ألا ترى أن أهل العلم إذا أصاب رجل رجل عبد الله يقولوا الرجل أقم عبد الله أمة إلا
وهو خارج بالسوق ليقوم ما عيين أن يخرج مما عيّن ثم يفتن منه في يومه ولا يكون ذلك إلا بمن يعينه عليه بغيره
في قبضه عليه ولا يقال أصاب سلعة أقم الأهر غار بالتميم ولا يجوز أن يقال أصاب عدل غير أبيه الرقيق
أقم هذا العبد ولا هذه الأمة ولا اجازة هذا العامل لأنه إذا أقامه على غيره تالي له على قيمته كان متعسفاً إذا
كان هذا هكذا فيما نقلت فإنه من المال ويتبرأ من القياس على المقام والمقام عليه كان حلال الله وحرامه
أو أن لا يقال فيه بالتعسف ولا الاستحسان أبداً وإنما الاستحسان تلي ذلك ولا يقول فيه إلا العلم بالخبر
عافى بالله تبيده عليها وإذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول إلا من جهة العلم وجهة العلم الخبير
اللازم والقياس بالدلائل على العوارب حتى يكون صاحب العلم أيداً متبعاً بالخبر أو طالب الخبير بالقياس كما
يكون متبع النبي بالعباد ومطالب القصد بالاستدلال بالأعلام فبهذا ولو قال بلا خبر لا يزم ولا قياس كان
أقرب من الأثر من الذي قال وهو غير عالم والكان القول بغير أهل العلم جائزاً ولم يجعل الله عز وجل لا حجة بعد
رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول إلا من جهة علم معنى قبله (١) وجهة العلم بعد الكتاب والسنة
والاجتماع والآثار ثم ما وسفت من القياس عليها والقياس الأسر جمع الآلة التي به القياس بها وهي
العلم بأحكام كتاب الله عز وجل قرينه وأدبه وأخذه وسننه وعمله وخاصة وأرسله ويستدل على
ما احتل التأويل منه بسنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وإذا لم يجدوا في اجتماع المسلمين فإن لم يكن
اجتماع في القياس ولا يجوز لأحد أن يقيس حتى يكون عالمياً بمعنى قبله من السنن والآثار بل السلف
واجتماع الناس واختلافهم ليسان العرب ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل وحتى يفرق بين
المستنبه ولا يهل بالقول بدون التثبت ولا يجمع من الاستماع ممن خالفه لأنه قد يفتنه بالاستماع قوله الغفلة
وزاد به تنبيهاً للمعتد من الصواب وعليه في ذلك ولو غلبه جهدهم والانصاف من نفسه حتى يعرف
من أين قال ما يقول وترك ما يقول ولا يكون عما قال أعني منه بما حلفه حتى يعرف فضل ما يصبر إليه على
ما يقول أن شاء الله تعالى (قال السامعي) رحمه الله تعالى فأما من تم عقده ولم يكن عالمياً حجة فلا
يجل له أن يقول بقياس وذلك لأنه لا يعرف ما يقيس عليه كالأهل الشبهة عاقل أن يقول في فن درهم ولا
خبره بلسوقه ومن كان عالمياً حجة فلا يفتنه المعرفة فقيس له أن يقول أيضاً بقياس لأنه قد
يذهب عليه عقل المعاني وكذلك لو كان ما قلنا مقصراً للعقل أو مقصراً عن علم لسان العرب لم يكن له أن
يقيس من قبل تفسير عقده عن الآلة التي يجوز بها القياس ولا تقول ببع هذا والله تعالى أعلم أن يقول
أما إلا اتباعاً لقياسنا (قال السامعي) رحمه الله تعالى فإن ذلك فائق لأنه كثر من الأخبار التي تقيس عليها
وكيف تقيس عليها قبل له أن شاء الله تعالى كمن حكى له تعالى أو يرسله صلى الله تعالى عليه وسلم ويحدث
عليه دلالة فيه أو في غيره من أحكام الله تعالى أو رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بأحكامهم المعنى من المعاني
فقرأت فآلة تقيس فيها نفس حكم حكم فيها حكم الزاوية الحكم كرم فيها إذا كانت في معناها والقياس وجوه
جميعها اسم القياس ويتركب منها ابتداء قياس كل واحد منها أو مصدره أو ضما وبعضها أو وضع من بعض
فأقوى القياس أن يحرم الله في كتابه أو يحرمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم القليل من الشيء فيعلم أن
قليله إذا حرم كان كثير مثل قلبي في الخبر ثم أو أكثر من ذلك الكثرة على القلة وكذلك إذا حرم على يسير

قوله وجهة العلم مبتداً
خبره الكتاب فالتعريف
قبله معنى على النظم كما
لا يخفى كتبه مصححه

مولاه فخالطه بالخراج العوض من نفسه من نفقته على عياله وان وجبت له عتقوا له لا تنسعه عنه
 حتى لم تكن له ملكة الاخر وجبت الى الاول (قال) لا بل تكون لا تسخر الذي وجبت له وحرفي مذكرة قلت
 هذا ليس بخراج هذا من وجه الخراج (قال) وان كان نفيس من العبد قلت وانك ستفارق معنى
 الخراج لان من غير وجه الخراج (قال) وان كان من غير وجه الخراج فهو جاز في ملك المشتري قلت
 وكذلك الثمرة والشاح جاز في ملك المشتري والشرقة ايضاً في ملك المشتري من الخلقة وقد تباع بالثمرة ولا
 تنبعها النسل والنفقة ولا تنبعها الثمرة وكذلك نتاج الماشية والخراج اولى ان يرد مع العبد لانه قد يترك
 فيه ما يتبعه من غير النفقة فبما ان يرد واحد منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض اصحابنا
 يقول في الخراج ووجه الشك ونحوه الفصل والاشارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء
 ذلك كله لانه جاز في ملك المشتري لا يستفاد فيه الاشارة ولا يكون له ملك العبد المشتري في الاخراج
 والنفقة ولا يكون له ما وجبت له عتق ولا ما التفت ولا غير ذلك من غير ان يكون له ما وجبت له الاخراج
 والنفقة ولا يكون له غير الفصل ولا في النسل ولا غير ذلك لان هذا ليس بخراج (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشك بالذهب والبر بالبر والبر بالبر والتعبد
 بالذهب الا لا يخلط بالبر قلت فما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الامور في المأكولة
 التي تمنع الناس عليها حتى يلعوها كبلاب العينين احدهما ان يباع منها شيء بمثل احدهما عتق والاخرين
 والثاني ان يرد في واحد منهما شيء بمثل ما يرد في الآخر ما كان ثمنه ما كان ثمنه ما كان ثمنه ما كان ثمنه
 مما يبيع موزوناً لا يوجدها بمسحاة المعاني في انهاء الكوة ومشروبة والنسب وفي معنى المأكولة
 لان كوة الناس افاضت واما عتقها واماها ووجبت الناس نحوها عليها حتى يلعوها موزوناً والوزن
 اقرب من الاطراف من الكيل اولى معنى الكيل وذلك مثل العسل والزيت والسمك والسكر وغيرهما
 يؤكل ويشرب ويباع موزوناً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فيعتدل بمبيع موزوناً وان
 يقاس على الوزن من الذهب والوزن يكون الوزن اولى ان يقاس عليه من الوزن الكيل قيل له
 ان الله ان الذي منعه من ان يفسد من قاس الوزن بالوزن ان يفسد القياس لا ان يفسد الذي بالشيء ان
 تحكمه بحكمه فلو قست العسل والسمك بالدينار والبر بالبر والبر بالبر والبر بالبر والبر بالبر
 بعقولنا كانت جلد واحد اقل من الدينار والبر بالبر والبر بالبر والبر بالبر والبر بالبر
 نقد اعسل او سنا الى اجل فان قال قائل في بيعه بالدينار المسلوب قيل له ان الله تعالى فاعلم ان المسلوبين
 له نلتني على انه غير يقاس عليه لو كان يقاس عليه كان حكمه حكمه فلم يعمل ان يباع الا بالدينار كما فعل
 الدينار بالبراهم الا بالدينار فان قال قائل في بيعه بالدينار المسلوب قيل له ان الله تعالى فاعلم ان المسلوبين
 يبيعه في شيء اجمال فان قال قائل في بيعه بالدينار المسلوب قيل له ان الله تعالى فاعلم ان المسلوبين
 لا يجوز ان يبيعه في ولا شيء من المأكولة والمشروبة شيء من غير مسننه الى اجل حكم المأكولة المكيل
 حكم المأكولة الموزون فان قال قائل في بيعه بالدينار المسلوب قيل له ان الله تعالى فاعلم ان المسلوبين
 من المأكولة علمه لانه ليس في معناها والمأكولة المكيل غير يقاس بمساق معناه من المكيل
 والموزون عليه فانه في معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل في بيعه بالدينار المسلوب
 (قلت) لم أعلم بها من اهل العلم اجماعاً ان يشتري بالدينار والبراهم المكيل والموزون الى اجل
 وذلك لا يجوز في الدينار والبراهم وان لم يعلم منهم ثم قال في الحق في المخرج
 منهم اقلت فبنت اوزمه عندي زهرى كان على كل سنة اذ انزل كلتها ولو جسدت طعام ارض
 فخرجت عندهم ثم اقام عندي زهرى لم يكن على فبنت اوزمه في اذ انزل كلتها فقلت لا لا يشتري باقل مما
 اوزمهم لانها الاصل في كل مال المسلم الا بالدينار فان قال قائل في بيعه بالدينار المسلوب

وصفت قلت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا علماء في أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
وسلم قضى في جنبه الحرم المسمي على الحرم خطأ مما تضمنه الآتي على عاقبة الخلفاء وعلماءهم اسم أم هانئ مسمى
ثلاثين سبعين في كل سنة ثلثها أو بستان معلومة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل هذا على ما كان من
القباس أنه كثر منها أن شاء الله تعالى بعض ما عسى في منها لا يوجد علماء في أهل العلم أن ما بين الحرم
المسلم من جنبه عمدا أو فسادا لم لا يجد على نفس أو غيره في ماله دون عاقبة وما كان من جنبه في نفس
خطأ فعلى عاقبة ثم وجدناهم مجتمعين على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث الدين من جنبه في الجراح فسادا
ثم افتقروا فسادا ونالوا ثلث فقال بعض أصحابنا لا تعقل العاقلة ما دون الثلث وقال غيرهم تعقل العاقلة
المؤنة موهي نصف عشر الدين فسادا ولا تعقل ما دونها فقلت لبعضهم من قال تعقل نصف العشر ولا
تعقل ما دونه هل يستقيم القياس على السنة إلا بالحد وجهين قال وما هذا قلت أن تقول لما وجدت
النبي صلى الله عليه وآله عليه وسلم قضى بالدين على العاقلة قلت به أبلغا لما كان دون الدين في مال الخلفاء
ولا أقبس على الدين غير هذا لأن الأصل أن الخلفاء أولى أن يعزب من جنبه من غيره كما يعزبها في عدم الخلفاء
الجراح وقد أوجب الله عز وجل على الخلفاء خطاوية وريبة فزعمت أن الرقة في ماله لأنها من جنات
وأخرجت الدين من هذا المعنى أبلغا وكذلك أتبع في الدين فادسرف بمادونها إلى أن تكون في ماله لأنه
أولى يعزب ما بين من غيره وكما أتول في المسح على الخفين رخصة بالخروج عن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
وسلم فلا أقبس عليه غيره أو يكون القياس من وجه ثان قال قال وما هو قلت إذا أخرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم الجنابة خطأ على النفس مما بين الخلفاء على غير النفس ومما بين على نفس عمدا فجعل
عاقبة يظنونها وهي الأكثر جعلت عاقبة يظنون الأقل من جنبه الخطا لأن الأقل أولى أن يظن عاقبه
من الأكثر في مثل معناه (قال) هذا أولى المعنيين أن يقاس عليه ولا يقاس هذا المسح على الخفين (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت هذا كما قلت إن شاء الله تعالى وأهل العلم مجتمعون على أن يعزب العاقلة
الثلث وأكثر واجماعهم دليل على أنهم قد فاسدوا بعض ما هو أقل من الدين بالدين قال أبو جليل (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وقلت له قد قال صاحبنا الحسن ما جئت أن نعزم العاقلة ثلث الدين فسادا وحكي أنه
الامر عندكم أفرايت إن أجمع لهم عزم وجهين قال وما هذا قلت أباؤنا مجتمعون على أن يعزب العاقلة
ثلث الدين فأكثر وعزم ثلثين فسادا أقل منه وأما ما قلت أجمعوا على الثلث ولا خير بذلك
في أقل منه ما تقول (قال) أقول إن أجماعنا من غير الوجه الذي ذهبت إليه أجماعنا إنما هو قياس
على أن العاقلة إذا عزمت لا تقرب من ماله أقل منه في حد الثلث أفرايت إن قال قلت غير ذلك بل نعزم
نصفه أعمار ولا نعزم ما دون (قلت) فإن قال لك الثلث يفسد من عزمه وأما قلت نعزم معه أو عنه
لأنه فاسد ولا نعزم ما دون لأنه غير فاسد (قال) أفرايت من لا مال له إلا درهمين أما يفسد حده أن نعزم الثلث
من الدرهمين فيبقى لا مال له أو رأيت من له دينان يفسد كل يفسد حده الثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقلت له أفرايت لو قال لك حولان من الأمر عندنا الأمر مجتمع عليه بالدين (قال) والامر مجتمع عليه
بالدين فأعزب من الاختيار المفردة قال فكيف يمكن أن يحكي لنا الأئمة من الاختيار المفردة وأما ما
من أن يحكي لنا الأئمة من الأمر مجتمع عليه فثنا فان قال الشافعي العاقلة النيرة وكثرة الإجماع عن أن
عزب وأنت قد نسع مثل هذا أقول هذا الأمر مجتمع عليه (قال) أنت أقول ولا واحد من أهل العلم هذا
مجمع عليه إلا الأئمة قالوا لا إلا الله لا وحكماء عن قبلة كآله وأربعا وكثير من الحرم وما أتبع هذا
وقد أجده يقول الأمر مجتمع عليه وأجد بالدين من أهل العلم كثيرا يقول بخلافه وأجد عامة أهل
الدين على خلاف ما يقول المجتمع عليه (قلت) له فقد يلزم في ذلك ما دون التوضيعة مثل
ما ذكره في الثلث فقال أتلى فيه علة بأن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم لم يقض فسادا من المؤنة يظن

[illegible]

لما جراحها أن تكون في دينها كما كانت جراح الرجل في دينه (قال السافعي) رجع الله تعالى وثلاث
 إذا كانت الآية في ثلاث من أجل أن لا تأخذوا في نفس فذوات أن الأهل تكون بصفة قديسة فكيف تكونت
 أن تستدعي الأهل بصفة إلى أهل ولم تقسم على الدين ولا على الكفاة ولا على المهر وأنت غير في هذا كما أن
 تكون الأهل بصفة دينية في الفاس وأما الحدب فليس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 استلف بعيراً ثم أمر بقتله بعد (قال) كرهه ابن مسعود فقلت له أوفى أحد مع رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم حجة (قال) لأن ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قلت) عوثات فاستلها
 بعيراً وفتنا به فبأنه وثابت في الحديث عندنا وعندنا وهذا في السنة (قال) فما الخبر الذي يقاس
 عليه (قلت) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم استلف من رجل بعيراً فأتاه الأهل فأمر أن أفضيه إياه فقلت ما أجدي في الأهل إلا أن يسلا خيولاً
 فبذل أعظمه أياماً فان خيار الناس أحسنهم قضاء (قال) فما الخبر الذي لا يقاس عليه (قلت) لما كان
 شهراً وجعل فيه حكم مخصوص ثم كانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة بغيره في بعض
 أمر من دون بعض على بالخاصة فيأمرخص فيعزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من مأسواه ولم
 تنس مأسواه عليه وهكذا ما كان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من حكم عام شيء ثم من فيه سنة
 تنفرد حكم العام (قال) ومثل ماذا (قلت) فرض الله عز وجل الموضوء على من قام إلى الصلاة من
 يومه فقتل عز وجل إذا أقبل إلى الصلاة فأسأله أو جرحه أو ألبسكم إلى المرافق وأسأله أو ألبسكم أو جرحكم
 إلى الكعبين فقصص قصص الرجلين بالقرض كما قصص قصص مأسواهما من أعضاء الموضوء فلما سمع رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم على النبي لم يكن الملوثة تعالى أم أن أسع على عمامة ولا برقع ولا غيارين
 فبأسا عليهما وأثبتا القرض في أعضاء الموضوء كما هو في أعضاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المسح
 على الشافعي دون مأسواهما (فقال) أفذهبه هذا خلا فالتفرض أن (قلت) لا تخالف ما نقله رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم كتاب الله تعالى (قال) فإني هذا عندك (قلت) معناه أن يكون قصص بقرض
 أساس القديمين الماء من لا خفي عليه شيهما كمل الضمارة (قال) أو يجوز هذا في الإنسان (قلت)
 نعم كما بارأى يقوم إلى الصلاة من هو على وضوء فلا يكون المراد بالوضوء السند لا لأن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم على صلاتين وصلوات وضوء واحد وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
 جزاء عما كنتم تكملان الله عز وجل بقرضكم فقلت السنة على أن الله عز وجل لم يرد بالقطع كل السارقين
 فكذلك دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمسح له قصص بالقرض في غسل القديمين من لا خفي
 عليه ليسهما كمل الضمارة (قال) فإني هذا في السنة (قلت) فهو رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم عن بيع القربة التي لا تملأ وتسل عن الرطب بالقرض قال أنتقص الرطب إذا ليس فقبل ثم فنهى عنه
 ونهى عن المزاينة وهي كل ما عرف قبله بمخافة الرب من الناس الواحد من أن لا يعرف قبله منه وهذا
 كله مجتمع المعاني وخص أن يباع القربة بالقرض بما عرايا كمال أهلها بالقرض في القربة بالقرض وهي
 بيع الرطب بالقرض وإخلاف المزاينة ما عرايا فإني القربة من غير ما عرايا في شيء من صنف واحد ما كمل
 بعضه جزاء وبعضه بكل المزاينة وأجود العرايا ما عرايا من الجدة التي حرم ولم تطل أحد الخبرين
 بالآخر ولم يجعله قياساً عليه (قال) فما وجه هذا (قلت) يستل وجهين أولاهما عند الله تعالى
 أعلم أن يكون ما نهى عنه محله أراد مأسوى العرايا ويحتمل أن يكون أرخص فيها بعد دخولها في حبس
 التي قالها ما كان ملبساً طاعة بجلال ما أحل بغير ما حرم (قال السافعي) رجع الله تعالى بفضي
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالدين في الأمر الماسم فقل هذا ما نهى عن الأهل وقضى به على العاقبة
 فكان العبد يخالف الخطأ في الشؤور المأثم ويؤلف في أمه فبذلك يبرئ من دينه فلما كان قصص رسول الله

قوله فإني القربة
 عرايا هكذا في جميع
 النسخ وانظر كتابه
 ص ١٠٠

صلى الله تعالى عليه وسلم على كل امرئ فيما زعمه انما هو في ماله دون مال غيره الا في الحر يقتل خطأ أو قتل
 على الله تعالى في الحر يقتل خطأ أو قتل على الله تعالى في الحر يقتل خطأ أو قتل على الله تعالى في الحر يقتل خطأ أو قتل
 كانت فيه دية في مال البهي كما كان كل ما حثي في ماله غير الخطأ ولو نفس ماله من غير جراح خطأ على
 ماله من ماله الخطأ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال قال قائل وما الذي يجرم الرجل من جنائته وما
 لم يجرم خطأ (قلت) قال الله عز وجل وأوالى الله منكم خطا وقال تعالى وأولوا السلاوة وأولوا
 الزكاة وقال فان أحسنهم نسبا منكم من الله وقال عز وجل والذين يظفرون منكم من أسنانهم
 الآية وقال جل وعلا ومن قتلته منكم متعمدا بغيره مثل ما قتل من النعم وقال فكانت له الجنة عشرة
 مساكين من أوسط ما نطعمون أهلكم أو كسبهم ونفى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن على
 أهل الأموال حنثها قالوا وما أفادت الموائم قال لا يجرم من على أهلها فذل الكتاب والسنة ولم
 يثبت المسلمون به أن هذا كله في مال الرجل بحق وجب عليه عز وجل أو أوجبه الله عليه إلا دمي
 بوجوده من ماله لا يكلف أحد غيره عنه ولا يجوز أن يجرم رجل وجرم غيره الخافي في الموضوع الذي
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ماله خاصة من قتل الخطأ وجنات على الأديين خطأ والقباس فيما جرحي
 على وجه أو مشاع أو غير على ما وصفت أن ذلك في ماله لأن أكثر المعروف أن ما حثي في ماله فلا يقاس على
 الأقل ويقرن إلا أكثر المعروف ويخص الرجل الحر يقتل الحر خطأ أو قتل العاقلة وما كان من جنائنه خطأ
 على نفس أو جرح خيرا أو قبيحا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونفى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 في الجنين أمة أو أمة أو قوم أهل العلم الغرض من الأبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا يجرم
 أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال عن الجنين إذا كرم أم أنى أنقضى فيه فسوى بين الذكر والأنثى إذا
 سقط ميتا ولو سقط حيا لم يجرم في الرجل ما أتى من الأبل وفي المراءى (قال الشافعي) فلم يجز أن
 يقاس على الجنين شيء من قبل أن الجنين على من عرف حيا له سوفقات معروفات مفروق فيها بين الذكر
 والأنثى وأن لا يختلف الناس في أن لو سقط الجنين حيا لم يجرم كان في كرمه من
 الأبل وإن كانت أنثى فممنون من الأبل وإن المسكين فيما علبت لا يختلفون في أن الرجل لو قطع الموق
 لم يكن في واحد منهم دية ولا أوى والجنين لا يعد وأن يكون حيا أو ميتا فلما حكم رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم حكمه فارق حكم الأحياء والأموال وصح كان معيب الأمر كان الحكم على حكمه على الناس
 أنما لا امرأتي صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) فهل تعرفه وجهها (قلت) وجهها واحد والله تعالى
 أعلم (قال) ما عر (قلت) يقال إذا لم يعرفه حيا وكان لا يصلي عليه ولا يرت فيه أنها حيا على
 أسنوف فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يجرم أسنوفها كآذنت في المرفقة (قال) فهذا وجه
 (قلت) وجه لا يبين الحية من أمه حكمه فلا يصح أن يقال أنه حكمه ومن قال أنه حكمه لهذا المعنى
 قال هو قاتل الرجل وعمره لا مدون أي لا لا على حاجتي ولا حكمه للعين يكون به معروفا ولا يورث من لا يرت
 (قال) فهذا قول صحيح قلت الله تعالى أعلم (قال) فإن لم يكن هذا وجهها يقال لهذا الحكم (قلت)
 يقال سنة بعد الجنين من حكمها (قال) وما يقال تعبيرا عما يدل الخبر على المعنى الذي له حكمه
 (يسأل) حكم سنة بعد الجنين الأمر عرفوا المعنى الذي تعبده في السنة ففاسد عليه ما كان في مثل معناه
 (قال) فلا كرمه وجهها فلهذا أن حضرها فجميع فيه ما يقاس عليه ولا يقاس (قلت) له فنفي رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم في المسكر آمن الأبل والغنم إذا جلم أمشعها أن أحب أمسكها وأن أحب
 وذهابها علم نمر ونفي أن انخراجه بالثمان فكان معفو لا في انخراجه بالثمان أن إذا ابتعت عبدا
 فأخذه خراجا لم يهرث منه على عيب يصحكون له رده فما أخذه من الخراج والعيب في ملكي ففيه
 خصلتان أحدهما أنه لم يكن في ملكه البائع ولم يكن له حصة من الثمن والاخرى (أنها في ملكي في الوقت

(١) قوله أنها في ملكي
 كذا في جميع التسع
 بثانف ضمير أنها وأفعاله
 من تعسيف النافع
 والوجه التذكير كنية

الذي خرج منه بعد من ضامن بالعه الى ضامني فكان العبد لومات ما من ما في وفي ما في فلو كانت حبيته
 بعينه فذلك الخراج فقد انما التماس على حديث الخراج بالعه ما من فلو كانت حبيته
 أو لم تكن أو جارية انخرتم في الخراج انما حديث في ذلك من قوله لا في ذلك بالعه وفلما في السرقة
 انما لا امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم ينس عليه وذلك ان السبعة وقعت على شاة بعينها
 ابن محسوس مغيب المعنى والقيمة ونحن نحيط أن بين الايل والغنم عتقوا واليان كل واحد منهما غنم
 فلما قضى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من ثوبه وغنم من ثوبه انما لا امر رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) فلو انخرى رجل ثوبه من الغنم انخرى ثوبه بعد العلم بعيب الثوب
 فأنكرها ثم انخرىها ثم ظهر منها على عيب من ثوبه البائع غير النصرية كانت له ربحا وكان له الثوب بعينه
 غيره انخرى لانه لم يقع عليه صفة البيع وانما هو حادث في ملك الشري وكان عليه أن يرد فيه الخدم
 لأن النصرية صاعدا من غير كافي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلو كان قد قبل أن ابن النصرية انخرى
 في الثوب بعد النصرية فبما على الخراج بالعه ما من (قال الشافعي) ولين النضر يتعارف بين الخادمين بعد ذلك وقعت
 عليه صفة البيع والحين بعد حادث في ملك الشري لم يقع عليه صفة البيع (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى فان قال قائل وقد يكون امر واحد يخدم من وجهين قبل له نعم اذا جمع أمرين مختلفين أو أمورا
 مختلفة فان قال قائل في من ذلك شيء غير هذا قلت المراد به انهم أو فله وجهان فلو كان يخدم من وجهين
 الزوج فيظهر حيا فله الصداق وعلم العدة والولد لاحق ولا جد على واحد منهما أو يترق بينهما أو لا يتران
 وتكون النكاح مطلقا بلا طلاق بذكره اذا كان طاهر محلا لحكم الخلال في ثبوت العدة أو العدة وطوق
 الولد والحد وحكم عليه اذا كان حراما في الثمان حكم الحرام أن لا يتران عليه ولا يتران احبائهم انما
 النكاح اذا لم يتران ولا يتران ولا يكون النكاح مطلقا لانها ليست زوجة ولهذا السبب انما يتران النكاح
 في عتقها

(باب الاختلاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) في قائل قال ما دخل العلم قديما وحديثا مختلفين في بعض
 أمورهم فهل يسهل ذلك (قلت) في الاختلاف من وجهين أحدهما محرم ولا نقول ذلك في الآخر
 (قال) في الاختلاف المحرم (قلت) كل ما أقام الله تعالى في الحق كتله أو على أسس يسهل على الله عليه
 وسلم منصوصا يسهل على الاختلاف فيه لن عليه وما كان من ذلك محتمل التأويل أو بدو في ما ذهب
 المناول أو القائل الى معنى يتعمد الخبر أو الضمان وان ما تنس في غيره لم نقل أنه يفتق عليه فبقي الاختلاف
 في المنصوص (قال) فهل في هذا حجب بين فرق بين الاختلافين (قلت) قال الله عز وجل في ذم
 الاختلاف والتفرق وما تفرق الذين أو ثوا الكتاب الامن بعدما جاءتهم من البينة وقال تعالى ولا تكونوا
 كالذين تفرقوا واختلفوا من بعدما جاءهم البينات فذم الاختلاف فيما جاءتهم من البينات فأما ما كانوا
 فيه الاختلاف فقد قبلت ذلك بالقبلة والشهادات وغيرها (قال) فلو كان بعض ما تفرق فيه من روى قوله من
 السلف مما لا فيه نص حكم محتمل التأويل وهل يوجد على الصواب فيه دلالة (قلت) قل ما اختلفوا
 فيه الا وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو قياسا علمها
 أو على واحد منهما (قال) فلا ترميه شيئا فقلت له قال الله عز وجل والمطلقات يتزينن أنفسهن ثلاثا
 فروا فقلت عائشة رضي الله تعالى عنها الاقراء الاظهار وقال سهل معنى قوله لزينن أنفسهن ثلاثا
 وغيرهما وقال نفر من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الاقراء لبعض فدخل المطلقات حتى تغسل
 من الحنطة الثالثة (قال) والى أي شيء تذهب عزلا أم لا (قلت) يجمع الاقراء انهما أو فأت

والأول فالتحق بهذا العلامة ثم على المصنفه نفس مذهبنا في التكاثر حتى تستكملها وذهب من قال الأقراء
 الله في سائر ما يرى والله تعالى أعلم ثم قال إن الواجب أقل الاسماء لانها أوقات والأوقات أقل مما فيها
 كأن حدودها التي أقل مما فيها وخطب أقل من الظهور فهو في اللغة أولى أن يكون وقتا كما يكون الهلال
 وهذا لا يبرهن الشهر بن واهل يذهب الى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا أمر في سبي أو طهر أن يستمر
 بل أن يبين أن حقيقة فذهب الى أن العدد استبراهوان الأسماء اجتمع وان فرق بين استبراه الأسماء وأسماء
 وان الحرة تستبرأ بثلاثين حيض كروايل فتخرج من الشهر كما تستبرأ الأسماء بحضة كاملة فخرج منها الى
 الطهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هذا ذهب فكيك الخبرين فيه والأول يستعمله المؤمن عبد الله
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال له ان الوقت رتبة الأسماء انما هو علامة جعلها الله تعالى للشهور
 والهلال غير الليل والنهار وانما هو جامع لثلاثين أو تسع وعشرين كما يصحكون الثلاثون والمستمرة
 والمستمرون جماعة تألف هذه العدد ليس له معنى غير هذا وان المروان كان وقتا فهو من عدد الليل
 والنهار والحيض والظهور في الليل والنهار من العلة وتنفذ فيه أوقات باطلة وقد تكون الحدود داخلية
 فمما حشد به خارجة منه غير ما في شهوره ووقت معنى (قال) وما المعنى (قلت) الحيض هو أن يرضى
 الرحم الدم حتى يظهر والشهر أن يفرغ الرحم الدم فلا يظهر ويكون الظهور والفرغ ما يقس لا الأرسال
 فالظهور إذا كان يكون وقتا أو حتى التمسك به في الشهر لا بهس الدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين طلق عبد الله بن عمر
 امرأته حائضا أن يأمره برجعتها وجعلها حتى يظهر ثم يظفرها بالشهر من غير جماع وقال رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم فذلك العدد حتى أمر الله تعالى أن يطلق له النساء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 يعني قول الله والله تعالى أعلم إذا طلقتم النساء فطلقوهن من بعدهن فما خبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن
 الله عز وجل أن العدة المهر من الحيض وقال الله عز وجل ثلاثة قروء فكان على المطلقة أن تأتي بثلاثة
 قروء وكان الثالث لو أصاع وقتها لم تحصل حتى تكون حائضا أو يؤيس من الحيض أو يخاف ذلك عليها
 فتعذر بالشهر فيكون الحمل معنى لأن القمل أربع غير الثلاثة ويترجم من قال الفصل عليها أن يقول لو
 أقبلت من أو أكثر لا تقبل لم تحصل فكان قول من قال الأقراء الاظهار أشبه بمعنى الكتاب والسان وأصح
 على هذه المعاني والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاما أمر النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم أن يستبرأ النبي بحضة والظاهر لان الظهور إذا كانت متقدمة للحضة ثم حاضت الأسماء بحضة كاملة
 فصحة برئت من الحمل في الظاهر وقد ترى الدم فلا يكون حائضا فصحة بحضه بان تكمل الحضة فأي
 شيء من الظهور كان قبل حضه كاملة صحه فظهر وانما من الحمل في الظاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 والمعدة عند عيدين استبرأ ومعنى غير استبرأ مع استبرأ فقد جاءت بحضتين وظهورين وظهور ثالث فلو أريد
 بها الاستبرأ كانت قد جاءت بالاستبرأ من قبل ولكن لا بد من الجمع الاستبرأ والتعبد (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى (قال) أقتو جدتي في غير هذا عما اختلوا فيه مثل هذا (قلت) نعم وروى جدها أو وضع وفدينا
 بعض هذا أيضا اختلاف الرواؤه من السنة وفيه دلالة على ما سألت عنه وما كان في معاد ان شاء الله
 تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال
 عز وجل واللاتي نسن من الحيض من نساكنكم ان ارادن بعدتهن ثلاثة أشهر الى أن يضعن حملهن وقال
 والذين يتوفون منكم يذرون أزواجا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض أصحاب رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر الله في المطلقات أن عدتهن الحوامل أن يضعن جنهن ولا كثر في التوفى عنها أن
 اعتدأ بعد أشهر وعشرا فعلى الحمل المتوفى عنها أن تعتدأ بعد أشهر وعشرا وأن تضع حملها حتى تأتي
 بعدتين معاذ لم يكن وضعها قبل العدة فصلا في الثلاث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كأنه

يذهب الى أن وضع الجمل برأيه وأن الأربعة أشهر وعشرا بعدوا أن المشرق فيها تكون غير مدخول بها
 وثاني بأربعة أشهر وعشرا وله وجه علماني من وجهين ولا بد من أحدهما فلو وجب عليها حقان
 لم يجز لم يستقط أحدهما حتى الآخر كما إذا سككت في عهدتم فأضيفت ففتحت من الأول ثم أغلقت من
 الآخر (قال الشافعي) وجه الله تعالى في ذلك غير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
 وضعت ذابقتها فدخلت ولو كان زوجة على السرير (قال الشافعي) وجه الله تعالى في ذلك أن الآية
 تضمنت العنين معا وكان أشهرهما بالمعقول الظاهر أن يكون الجمل أيضا العدة (قال الشافعي) وجه
 الله تعالى فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن وضع الجمل آخر العدة في الموت وفي مثل
 معناه الطلاق (قال الشافعي) وجه الله تعالى أن خبره بغيره من عينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة عن أبيه أن سبعة بنت الحارث الألبية وضعت بعد وفاة زوجها بيل في شهرها أو السنين لم يعكف
 فقال قد قصعت الزواج أنها أربعة أشهر (١) وعشرا فذكرت سبعة ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال كذب أبو السائب أو ليس كما قال أبو السائب قد حلفت فزوجه (قال الشافعي) وجه الله تعالى فقال
 أماما دل عليه الاستفلا جمل لا حد مخالف قوله السنة ولكن إذا كثر من خلافهم مالم يس فيه نفس سنة
 دل عليه القرآن فصاوا استقبال أول عليه السلام (قال الشافعي) وجه الله تعالى ففتت له قال الله عز
 وجل الذين يزولون من أسانهم ثم يرضون من أسانهم ثم يرضون من أسانهم ثم يرضون من أسانهم ثم يرضون من أسانهم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند الأمامة أربعة أشهر ونصف المدة فاما أن يفي وإما أن يطلق
 وروى عن غيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الله تعالى عليه وسلم عز به الطلاق الأربعة أشهر
 (قال الشافعي) وجه الله تعالى ولم يخف في هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الله تعالى عليه وسلم
 نبأ (قال) قال أي القولين ذهبت (قلت) ذهبت إلى أن المولى لا يبريه طلاق وإن امرأته إذا طلقت
 حقه منه لم أعرض له حتى يمضي أربعة أشهر فاما وضعت أربعة أشهر فقلت في أو أطلق والصفة الجمل
 (قال) فكيف اخترته على القول الذي مخالفه (قلت) رأيت أنه يعني كتاب الله عز وجل وبالله قول
 (قال) وما دل عليه من كتاب الله (قلت) لما قال الله عز وجل الذين يزولون من أسانهم ثم يرضون من أسانهم ثم يرضون من أسانهم
 أشهر كان الظاهر في الآية أن من أنظر الله عز وجل أربعة أشهر في شيء لم يكن عليه سبيل حتى يمضي أربعة
 أشهر (قال) فقد عيقل أن يكون كتاب الله عز وجل جعل له أربعة أشهر في شيء لم يكن عليه سبيل حتى يمضي أربعة
 في بناء هذه الدار أربعة أشهر فخرج فيها منها (قال الشافعي) وجه الله تعالى فقلت في هذا لا يتوجه من
 خوطبه حتى يشهد في سياق الكلام ذلك ولما قال قد أجعلت فيها أربعة أشهر كان أعاجله أربعة أشهر
 لا يجد عليه سبلا حتى يمضي ولم يرض عنها فلا يسب إليه أن يرضع من الدار وأنه أخلف في الفراغ منها
 ما بقي من الأربعة أشهر حتى قال لا يبقى منها شيء ثم إنه أسلف وقد يكون في بناء الدار ثلاثة على أن
 تقارب الأربعة وقد بقي منها ما عبط العلم أنه لا يشبه فيسباني من الأربعة الأشهر وليس في الفسنة دلالة
 على أن لا يبقى في الأربعة الأشهر لأن الجمل يكون في مفرقة عين فلو كان على ما وصفت رأيت أنه حتى
 نفس أربعة أشهر ثم رأيت أنه الأول فلو كانا بلها سلا إلى أن قد مضت فاما أن يفي وإما أن يطلق فلو
 لم يكن في آخر الآية ما يدل على أن معناها غير ما عبط العلم أنه لا يشبه فيسباني من الأربعة الأشهر فلو كانا بلها سلا إلى أن قد مضت فاما أن يفي وإما أن يطلق فلو
 والشر أن على ظاهر حتى تأتي دلالة منه أو من سنة أو إجماع بأنه على ما في دين طاهر (قال) فقال فما
 في سياق الآية ما يدل على ما وضعت (قلت) لما ذكر الله عز وجل أن المولى أربعة أشهر ثم قال قال
 فان الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فان الله جاعلهم فاعلم فذكر الحكيمة والافضل أنهما على ما
 بعد الأربعة أشهر لانه إنما جعل عليه السنة أو الطلاق وجعل له أن يرضع ما في وقت واحد لا يقدم
 واحد منهما صاحبه وقد ذكر في وقت واحد كما يقال في الرهن فكذا ما في وقت واحد لا يقدم

(١) قوله وعشرا هكذا
 في جميع السمع بالصعب
 وكذا على اللغة
 الاسدية ان لم يكن
 تحسيرا ضمن النسخ
 الأول كتبه مصححه

ما خبر فيه فعل كذا أو كذا بلا فصل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكون كذا بلا فصل
 فيقال الفسحة فمابين أن يولى إلى أربعة عشر وعمره الطلاق انفصلا دار بعدة الأشهر فيكونان حكيمين
 ذكرهما يفسح في أحدهما ويضيق في الآخر (قال) قالت تقول إن ياء قبل الأربعة الأشهر فمابين فيسحة
 (قلت) نعم كما تقول أنا فثبت حقا عليك أني أجل قبل محله فثبت منه وأنت محسن منقطع بنفسه قبل
 أن يدخل عليك الأجل (قال) وقته أرايت من الأثم كل من معا على الفسحة في كل يوم إلا أنه لم يجمع حتى
 تنقضي أربعة أشهر (قال) فلا يكون الأثر مع على الفسحة حتى يني هو الفسحة الجماع إذا كان قادر عليه
 (قلت) ولو جامع لا ينفق فيسحة يخرج من طلاق الأربعة الفسحة في الجماع (قال) نعم (قلت) فكذلك
 لو كان عارضا على الأربعة يفسح في كل يوم أن لا يني، ثم جامع قبل منى الأربعة الأشهر بطرق عين خرج
 من طلاق الأربعة وإن كان جامعاً لم يفسح يخرج من طلاق الأربعة (قال) نعم (قلت) (١) فلا يفسح
 عزمه على أن لا يني ولا يفسح به بل لا يفسح الفسحة إذا جامعها مع من أن يخرج من طلاق الأربعة عندنا
 وعندك قال هذا كما كانت وخروجه بالجماع على أي معنى كان الجماع (قلت) وكيف يكون عارضا على أن
 يني في كل يوم فلا يفسح أربعة أشهر لزمه الطلاق وهو يبرم عليه ولم يشكك به أرى هذا أقول لا يفسح في
 المهور لأحد (قال) لما يفسح من قبل المعقولة (قلت) أرايت إذا قال الرجل لامرأته والله لا أفارقك
 أبداً فهو كقولها أنت طالق إلى الأربعة أشهر (قال) إن قلت نعم قلت فإن جامع قبل الأربعة أشهر
 (قال) فلا أبس مثل قوله أنت طالق إلى الأربعة أشهر (قلت) فتكلم المولى بالأبلاء ليس هو طلاق إنما هي
 عين ثم جاءت عليها سنة جعلها طلاقاً أيجوز لأحد يعقل من حيث يقول أن يقول مثل هذا لا يفسح لازم
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هو يدخل عليك مثل هذا (قلت) وأين هو قال أنت تقول إذا
 مضت أربعة أشهر وقف فإن قالوا لا يجزى على أن يطلق قلت ليس من قبل أن الأربعة طلاق وليكن يمين
 جعل الله لها وقتاً منع بها الزوج من الضرار وحكم عليه إذا كانت أن يجعل عليه إماماً أن يني أو ما أن يطلق
 وهذا حكم كانت بعض الأربعة الأشهر غير الأربعة ولكن سموت بغير صاحب على أن يأتي بأربعة أشهر ففسحة
 أو طلاقاً أو استنع منهم أخذ منه الذي قد عول أخذ منه ذلك أن يطلق عليه لأنه لا يحل له أن يجمع عنه

(١) قوله فلا يفسح
 هكذا في بعض النسخ
 وفي بعض آخر فلا يفسح
 بغير ياء وانظر كتبه
 مختصرة

(باب في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختصوا في الموارث فقال زيد بن ثابت ومن ذهب منه شيء فعلى
 كل وارث ما حقه قال فصل في نيل ولا عصبة للميت ولا ولا كل ما يني جماعة المسلمين روى عن غيره منهم
 أنه كان يرد فضل الموارث على ذوى الأرحام فوأيوب لما ترك أخيه ورثته انصف ورثته عليها النصف
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس لم يرد فضل الموارث (قلت) استدلوا لا يكتب الله تعالى
 (قال) وأين يدل كتاب الله تعالى على ما قلت (قلت) قال الله عز وجل إن امرؤ ظفأ ليس له ولده أخ
 فاه النصف ما ترك وهو يني أن لم يكن له أولد الآية وقالوا إن كانوا أخوة رجلاً ذنباً فقد كرم مثل حفظ
 الآية من الآية فذكر الأخ متفرقة فأنشئ بها رجل وعز إلى النصف والأخ متفرقة فأنشئ بها إلى
 الشئ وذكر الأخوة والأخوات فعلى الأخ النصف ما لا يخ وكان حكمه قبل وعز إلى الأخ متفرقة
 ومع الأخ ما ينيهم لا يتولى الأخ وأما النصف مما ينيهم من الميراث فهو فقلت في رجل مات وترك
 أخاه النصف بالميراث وأرد عليه النصف فثبت هذا أعطينا الشئ متفرقة وأما جعل الله لها النصف
 في الانفرد والاجتماع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قال في ثلث أعطيها النصف الباقي ميراثاً فما
 أعطيها بالميراث (قلت) وما معنى رد الشيء أحسنه وكان الميراث أن يفسح من ثلث أن يعطيه
 جيراناً وبعد النسب منه يكون ذلك قال قال ليس ذلك لما كرم ولكن جعله رداً عليها بالرحم فقلت ميراثاً

(قال)

(قال) فان قلته قلت اذا تكون ورثتم اغير ما ورثه الله عز وجل (قال) فان قلته قلت ان الله تعالى
 وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله (قال) فقال الله وأولو الارحام نزلت بان الناس في اولوا
 باخلف ثم نزلت بالانساب والاهلية فكان المهاجر يرث المهاجر ولا يرثه من ورثته من لا يكن مهاجرا و
 اقرب اليه من ورثته فنزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على ما فرض الله لهم (قال)
 فان كرر الدليل على ذلك (قلت) وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فصا فرض الله لهم الا ترى
 ان من ذوى الارحام من يرث ومنهم من لا يرث وان الزوج يكون أكثر ميرا لمن أكثر ذوى الارحام ميرا
 وانما لو كانت الاما توارثت بالرحم كانت رحم الان من الاب كرحم الابن وكل ذوى الارحام يرثون معا
 ويكون أحق بمن الزوج الذي لا رحمه له ولو كانت الآية كما وصفت كنت أقنع الشبهة فاما كذا في أن نزل
 آخيه وميراثه في البعد اقرب فتمنعني آخيه النصف وميراثه النصف ويساوي ذوى الارحام ولا يعرض لهم
 في كتاب الله فرض من مضمون

(باب الاختلاف في الجدة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختلفوا في الجدة فقال زيد بن ثابت وروى عن عمرو وعثمان وعلى وابن مسعود
 يورث معه الاخوة (قال) أبو بكر الصديق وابن عباس وروى عن عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عباس أنهم
 جعلوها اباا سقطوا الاخوة معه (قال) فكيف صرحتم اني ان يورث ميراث الاخوة مع الجدة لانه من كتاب
 الله تعالى أبو بنينة (قلت) أماني ميم في كتاب الله تعالى أبو بنينة فلا أعلمه (قال) فالأخوة مستكافئة
 فيه والدلائل بالنسب مع من جعله اباا وجب به الاخوة (قلت) وابن الدلائل (قال) وجدته اسم الآوة
 يلزمه وجدته اسم الآوة يلزمه على أن يحميوا بني الام ووجدتكم لا تنفصونه من السدس وذلك كما حكمكم
 الاب (قلت) له ليس لاسم الآوة فقط ورثته (قال) وكنت ذلك (قلت) فقد أجسد اسم الآوة يلزمه
 وخلاوت (قال) فابن (قلت) قد يكون دواء اسم الآوة يلزمه ويلزم آدم وان كان دون الجدة
 لم يرث ويكون محمولا وكافرا وانما فلا يرث واسم الآوة في هذا كما لازم له فلو كان باسم الآوة فقط يرث
 ورث في هذه الحالات وأما جسد بني الام وانما جسد اسم الآوة وذلك أنما يحمي بني الام بأنه
 ابن من سقطوا وأما آوة نفسه من السدس (قلت) فانقص الجدة من السدس وانما نقص هذا كله انما
 لان حكم الجدة اذا وافق حكم الاب في معنى كل مثله في كل معنى ولو كان حكم الجدة اذا وافق حكم الاب
 في بعض المعاني كان مثله في كل المعاني كانت ابنة الابن المستقلة وانما يحمي بني الام وحكم
 الجدة موافق له بان لا تنقص من السدس (قال) فاجدكم في قولنا يجب بالجدة الاخوة (قلت) بعد
 قولكم من النسب (قال) هما كآراء الانساب نفسه (قلت) ارايت الجد والابن يورث كل واحد منهما
 بقراءة نفسه أم بقراءة غيره (قال) وما تعني (قلت) انفس انفسا يقول الجد أنا أبو أبي الميت ويقول الاخ
 أنا ابن أبي الميت (قال) بلى (قلت) فذكره ههنا بقراءة الاب بقدر موقعه منها (قال) نعم (قلت)
 فاجعل الاب الميت ورثا لآله وآباءه كيف ميراثهما منه (قال) لانه منه نسبة اسداس المال ولا يسه
 السدس (قلت) فاما كان الابن أولى بكثير الميراث من الاب وكان الاخ من الاب الذي يورثه في الاخ بقراءة
 والجدة أبو الاب من الاب الذي يورثه كآراءه كيف ميراثه في الاخ بالجدة ولو كان أحدهما يكون
 محمولا لا خراشي أن يحمي الجد بالآوة أولى بكثير ميراثه من الذي يورثه بقراءة أو يجعل الاخ
 أبدا خسة اسداس ولقد سدس (قال) فما تعني من هذا القول (قلت) كل المختلفين يجمعون على أن
 الجد مع الاخ مثله أو أكثر فانه يورث كل واحد منهم ولا الذهاب الى القياس والقياس يخرج من جميع
 أقوالهم ونهت اني ان اثبات الاخوة مع الجد أولى الامر من لما وصفت من الدلائل التي أوجدها القياس

مع أن ما ذهب إليه قول الأكثر من أهل الفقه بالبداهة قد عارض حديثا ومع أن ميراث الأخوة ثابت في
 الكتاب ولا ميراث للجد في الكتاب وميراث الأخوة أثبت في السنة من ميراث الجد (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى (فقال) قد عارض قولنا في الإجماع والقياس بعد قولنا فيحكم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم أرايت أبا ذر يقول أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا تفرقوا فيها (فقلت)
 نسبحهم إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع أو كان أصح في القياس (قال) أرايت إذا قال الواحد
 منهم القول لا يفتقد عن غيره منهم فيه موافقة ولا خلاف أفعدك حجة بانساع في كتاب أو سنة أو أمر
 أجمع الناس عليه فيكون من الأنساب التي قلت بها أخيرا (قلت) له ما وجدنا في هذا كتابا ولا سنة ثابتة
 وأشد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحد منهم مردونه كونه أخرى وينصرفون في بعض ما أخذوا به منه
 (قال) قل لي أي نصرت من هذا (قلت) إلى اتباع قول واحد منهم إذا لم يجد كتابا ولا سنة ولا إجماعا
 ولا ناسا في معنى هذا حكمه بحكمه أو وجد منه قياس (قلت) ما وجد من قول الواحد منهم لا يفتقد غيره من
 هذا (قال) فقال في حكم الكتاب والسنة فكيف حكم بالإجماع ثم حكمت بالقياس فأفتهم مقام
 كتاب أو سنة (فقلت) اني وان حكمت بهما كما أحكم بالكتاب والسنة فأصل ما أحكم به منه لا يفتقد
 (قال) أفصبر أن تكون أصول معتزلة الأسباب تحكم بها أحدا (قلت) نعم تحكم بالكتاب والسنة
 المجتمع عليها التي لا اختلاف فيها فتقول لهذا الحكم بالقياس في الظاهر والباطن وتحكم بسنة ورويت من
 طريق الاتفاقات لا يجتمع الناس عليها فتقول حكمنا بالقياس في الظاهر لأنه قد يمكن الفتنة فمن روي الحديث
 وتحكم بالإجماع ثم القياس وهو أضعف من هذا أولئك هم ملة تضررون لأنه لا يحمل القياس والخبر موجود
 كما يكون النبي فلهذا في السيف عند الأعواز من الماء ولا يكون طهارة إذا وجد الماء أعما يكون
 طهارة في الأعواز وكذلك يكون بإبعد السنة حجة إذا أعوز من السنة وقد وصفت الحجة في
 القياس وغيره قبل هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أفعدت شيئا يشبه
 (قلت) نعم أقضي على الرجل وعلى أن ما ادعى عليه كما ادعى أو بإقراره وإن لم
 أعده ولم يقر فتثبت عليه شاهدان وقد يفتدان ويحسمان وعلى وأقراره
 أقوى عليه من شاهدين وأقضى عليه شاهدان وعين وهو أضعف من
 شاهدين ثم أقضى عليه بشكوله عن البين وبين صاحبه وهو
 أضعف من شاهد وعين لأنه قد ينكل خوف الشهرة
 واستغفر ما يخلف عليه وقد يكون المخالف
 لنفسه غير نقة وحريصا وقابرا
 والله أعلم

(نكت الرائدة الأصولية في أواخره ضان المعظم سنة ١٣٢١ من هجرة تعالى الله عليه وسلم)



(فهرست رسالة الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس الشافعی رضي الله عنه في أصول الفقه)

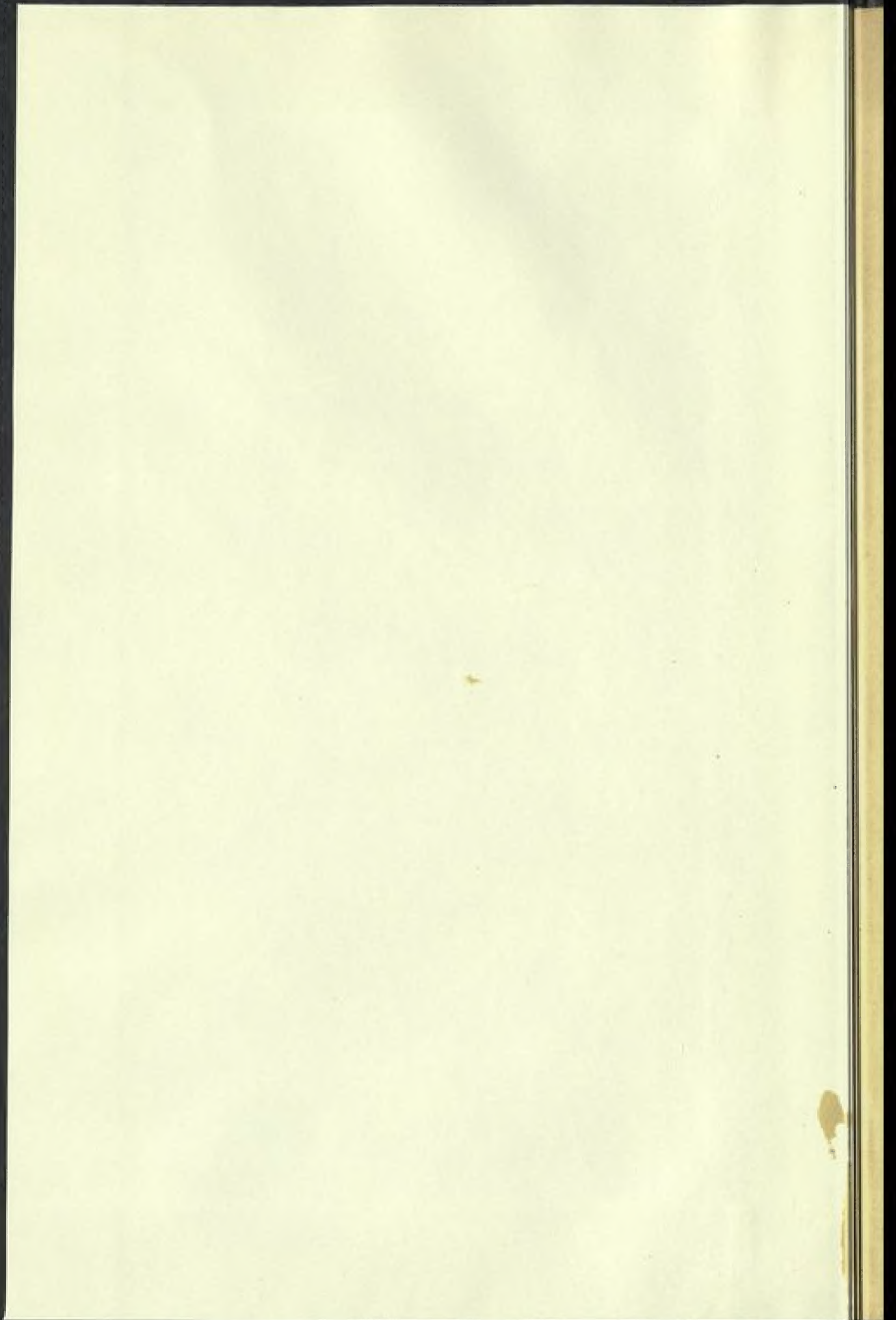
صفحة	مقدمة الكتاب	صفحة
٢	باب فرض الصلاة الذي دل الكتاب ثم السنة	١٩
٥	باب كيف البيان	
٥	البيان الاول	
٦	البيان الثاني	
٦	البيان الثالث	
٧	البيان الرابع	
٧	البيان الخامس	
١٠	بيان ما نزل من الكتاب عام ايراديه العام	
	ورداخله الخصوص	
١٠	بيان ما نزل من القرآن عام الظاهر وهو	
	يجمع العام والخاص	
١١	بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر ويراد	
	به كله الخاص	
١١	الصفة الذي بين سياقه معناه	
١٢	الصفة الذي يدل لفظه على باطنه دون	
	ظاهره	
١٢	ما نزل عام افتات السنة خاصة على أنه	
	يراديه الخاص	
١٣	بيان فرض الله تعالى في كتابه اتباع سنة	
	نبيه صلى الله عليه وسلم	
١٤	فرض الله طاعة رسوله صلى الله عليه	
	وسلم مقررة بطاعة الله جل ذكره	
	ومذ ثورية وحدها	
١٤	ما أمر الله به من طاعة رسوله الله صلى الله	
	تعالى عليه وسلم	
١٥	ما ألجأ الله خلفه من فرضه على رسوله	
	اتباع ما أوحى اليه وما شهد به من اتباع	
	ما أمر به ومن غدا وأنه هاد إلى اتباعه	
١٦	ابتداء التامع والمسوخ	
١٨	التامع والمسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه	
	والسنة على بعضه	
١٩	باب فرض الصلاة الذي دل الكتاب ثم السنة	
	على من يؤمن عنه بالعشر وعلى من لا يكتب	
	صلاته بالعصية	
٢١	باب التامع والمذوخ الذي يدل عليه السنة	
	والاجماع	
٢٢	الفرائض التي أمر بها الله تعالى نسا	
٢٤	الفرائض المنصوصة التي من رسول الله	
	صلى الله تعالى عليه وسلم فيها	
٢٤	ما جاء في الفرض المتصدة ومن الذي دلت	
	السنة على أنه انما أمر به الله تعالى	
٢٦	جل الفرائض التي أحكم الله تعالى فرضها	
	بكتاب ومن كيف فرضها الخ	
٢٧	باب في الزكاة	
٣٠	العلل في الاماكن	
٣٥	وجه آخر من التامع والمسوخ	
٣٥	وجه آخر من التامع والمسوخ	
٣٦	وجه آخر من التامع والمسوخ	
٣٨	وجه آخر من الاختلاف	
٣٩	باب الاختلاف الرواية على وجهه بر الوجه	
	الذي قبله	
٤٠	وجه آخر مما بعد ذلك مختلفا وليس عندنا	
	بمختلف	
٤١	وجه آخر مما بعد ذلك مختلفا	
٤٢	وجه آخر من الاختلاف	
٤٤	الشيء عن معنى يدل عليه معنى في حديث غيره	
٤٥	باب الشيء عن معنى أوضح من معنى قبله	
٤٥	الشيء عن معنى يشبه الذي قبله في شيء	
	ويشاركه في شيء غيره	
٤٧	وجه آخر يشبه الباب قبله	
٤٧	وجه يشبه المعنى قبله	
٥٠	باب العلم	

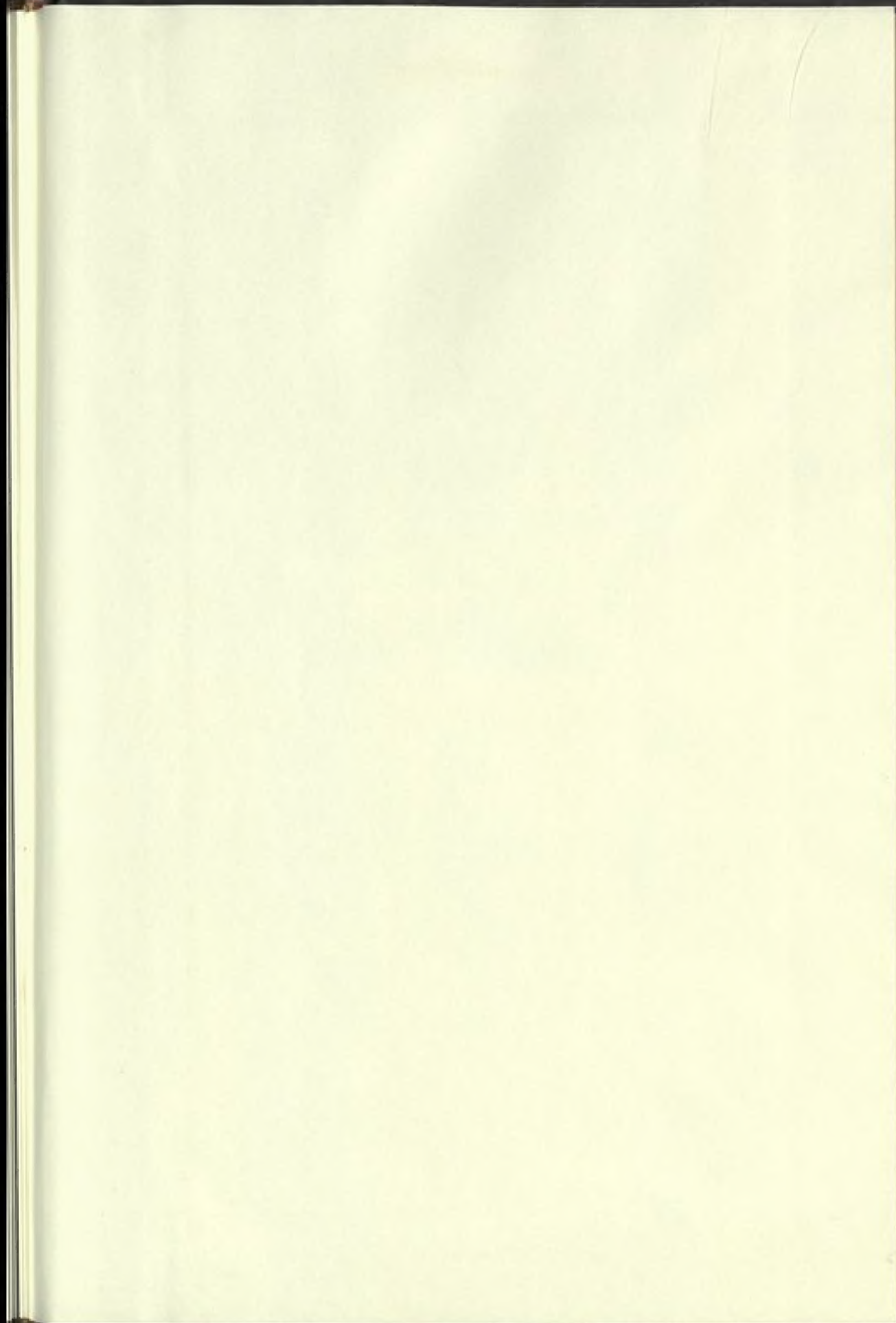
صفحة	باب خبر الواحد	صفحة
٦٧	باب الاجتهاد	٥١
٦٩	الاجتهاد	٥٥
٧٧	الاختلاف	٦٥
٨٠	في الموارد	٦٥
٨١	الاختلاف في الجدل	٦٥
	القياس والاجتهاد ومن لا يقيس	

(تمت)

5-7







A.U.B. LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00490843

CA
349.297
Sh52rA
c.1